



المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لمهمة المالية
لسنة 2017



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية
أكتوبر 2016

الفهرس

1	التقديم العام	- 1
1.....	تقديم الوزارة والسياسة القطاعية.....	-
5.....	استراتيجية القطاع الإقتصادي والمالي.....	-
9.....	هيكلية برامج مهمة وزارة المالية.....	-
11.....	نفقات وزارة المالية حسب البرامج.....	-
12.....	إطار النفقات المتوسط المدى لوزارة المالية.....	-
13	البرنامج عدد 1: الديوانة	- 2
14.....	تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....	-
19.....	أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة.....	-
31.....	نفقات برنامج الديوانة.....	-
33	البرنامج عدد2: الجباية	- 3
34.....	تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....	-
37.....	أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية.....	-
42.....	نفقات برنامج الجباية.....	-
45	البرنامج عدد3: المحاسبة العمومية	- 4
46.....	تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....	-
53.....	أهداف و مؤشرات أداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....	-
68.....	نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....	-
70	البرنامج عدد4: مصالح الميزانية	- 5
71.....	تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....	-
73.....	أهداف ومؤداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....	-
84.....	مصالح الميزانية نفقات برنامج مصالح الميزانية.....	-
87	البرنامج عدد5: الدين العمومي	- 6
88.....	تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....	-
89.....	اهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي.....	-
94.....	نفقات برنامج الدين العمومي.....	-
96	البرنامج عدد6: القيادة والمساندة	- 7
97.....	تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....	-
101.....	أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة.....	-
113.....	نفقات برنامج القيادة والمساندة.....	-
119	بطاقات قياس الأداء	- 8

التقديم العام

1 - تقديم الوزارة والسياسة القطاعية:

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة المالية في إعداد وتنفيذ السياسة المالية والنقدية والجبائية للدولة وتطويرها قصد المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي تحقيق أهداف التنمية.

وفي هذا الإطار ، تتولى الوزارة إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة والإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة. وتتمثل مشمولات الوزارة في:

إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية والسهر على تنفيذ ميزانية الدولة والموازن الملحقة بها وموازن المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والأموال الخاصة بالخرينة طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. وبهذا العنوان ، نتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على الميزانية وخاصة ما يتعلق منها بالتأجير العمومي، إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والقمرقية و السهر على تنفيذ التشريع المتعلق بهذا الميدان، إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بحسابة الدولة والجماعات المحلية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها، مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتب الجاري بها العمل.

كما تتولى وزارة المالية بمشاركة وزارة الداخلية والإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها إنعكاس مالي.

وتتولى وزارة المالية التصرف في الخزينة العمومية وهي مكلفة بالخصوص بـ

متابعة موارد وحاجيات الخزينة وتوفير التوازن بينها،

إصدار القروض وتوزيعها،

إدارة شؤون الدين العمومي.

وتبدي وزارة المالية رأيها بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية التي تعرض عليها.

كما تمنح وزارة المالية بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل . ولهذا الغرض فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية.

وتحدد وزارة المالية وتنفذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان القروض ولهذا الغرض فهي تشارك في الإشراف على مؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى في نطاق التشريع والتراتب الجاري بها العمل.

كما تقع وجوبا إستشارة وزارة المالية بشأن كل المسائل ذات الصبغة المالية بلداووين والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك في المؤسسات التي تتمتع بلمتيازات مالية أو جبائية. وهي تضطلع بهذا العنوان بمراقبة التصرف المالي للهيكل المشار إليها أعلاه.

وتتولى وزارة المالية ، من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية مراقبة التصرف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات من كل نوع التي تطلب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية.

وتقوم وزارة المالية بمشاركة البنك المركزي التونسي بتسطير وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان المالية الخارجية ولهذا الغرض فهي:

- تعد التشريع والنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،
- تشارك في إعداد وإبرام إتفاقات الدفع،
- تتابع مع البنك المركزي التونسي تطور ميزان الدفعات،
- تبدي رأيها بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،
- تشارك في إعداد الإتفاقات المالية وفي التفاوض بشأن القروض الأجنبية وضبط برامجها.

وقد شرعت وزارة المالية في إصلاحات هيكلية ذات علاقة بمجال تدخلها نذكر منها خاصة:

- الإصلاح الجبائي،
- إصلاح القطاع المالي وتدعيم الإدماج المالي،
- إصلاح منظومة المالية العمومية،
- إصلاح قطاع التأمين،
- رقمنة الوزارة.

الهيكل التنظيمي لوزارة المالية:

حسب الأمر عدد 2856 لسنة 2011 المؤرخ في 7 أكتوبر 2011 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية تشتمل وزارة المالية على الهياكل التالية:

الوزير

الديوان

الكاتب العام

الرقابة العامة للمالية	الإدارة العامة للديوانة	الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة	الهيئة العامة للتأمين	الإدارة العامة للتأجير العمومي	الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع
الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون	الإدارة العامة للموارد والتوازنات	الإدارة العامة للتمويل	الإدارة العامة للمساهمات	الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي	الإدارة العامة للأداءات
الإدارة العامة للإمتميازات الجبائية والمالية	الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص	الإدارة العامة للتصرف في الوسائل الشبكية	الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات	خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة	وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
الإدارة العامة للإمتميازات الجبائية والمالية	الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العمومي	وحدة الشؤون القانونية	الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة		

كما تشرف الوزارة على 15 منشأة ومؤسسة الآتي ذكرهم:

1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
2. مصنع التبغ بالقيروان
3. البنك الوطني الفلاحي
4. الشركة التونسية للبنك
5. بنك الإسكان
6. البنك التونسي للتضامن
7. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
8. وكالة الكحول
9. الوكالة التونسية للتضامن
10. مركز الإعلامية لوزارة المالية
11. شبكة تونس للتجارة
12. ديوان مساكن أعوان وزارة المالية
13. المدرسة الوطنية للمالية
14. الشركة التونسية للضمان
15. شركة " البنيان".

1- إستراتيجية مهمة المالية:

تتصهر السياسة المالية المرسومة في إطار التوجهات الإقتصادية العامة للبلاد التونسية لإسترجاع نسق النمو الإقتصادي وتحقيق التعافي لآلة الإنتاج واستحثاث الإستثمار بما يمكن من تكثيف إحداثات الشغل والتقليص من الفوارق بين الجهات مع الحرص على المحافظة على سلامة التوازنات المالية ومقاومة التهريب.

ولتجسيد التوجهات المذكورة أعلاه تعمل الوزارة على:

- مواصلة إصلاح منظومة التصرف في المالية العمومية نحو مزيد من الشفافية وتدعيم الحوكمة الرشيدة في المجال،
- مزيد تطوير منظومة التمويل الصغير ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية،
- التوجه نحو تحقيق الفرص الاقتصادية في مجال **الإدماج المالي** 1 لما له من أثر إيجابي على إستقرار النظام المالي،
- تطوير منظومة التأمين والترفيح في نسق عمليات التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة،
- دعم الإستثمار العمومي والخاص وإعتماد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كدافع للإستثمار،
- دعم التعاون المالي.

وتمثل هشاشة القطاع المالي وتفاقم إخلالات المالية العمومية من أهم التحديات المطروحة على الوزارة في السنوات القادمة.
ومن بين الإشكاليات المطروحة على مستوى آليات تمويل الإقتصاد هو ضعف حوكمة قطاع البنوك ونقص تطبيق المعايير المتعارف عليها دولياً وضعف الرقابة المصرفية، مما استوجب إصلاح ثلاث بنوك عمومية على ضوء نتائج التدقيق الشامل علاوة على ضبط خطة إعادة هيكلة القطاع البنكي.
هذا وسيتم في المراحل القادمة، تحديد دور القطاع العمومي في تمويل الإقتصاد إلى جانب مواصلة إعادة هيكلة القطاع المالي.
أما على مستوى الجباية فإنّ الإصلاحات المتتالية التي شهدتها المنظومة الجبائية لم تمكن من دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنّ التشريع الجبائي الحالي يشكو من عدّة نقائص ومن عدّة تعقيدات وتشعبات أنهكت مردوديتها وأضعفت دورها.
وعلى هذا الأساس سيتواصل تعزيز السياسات المالية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تنشيط الحركة الاقتصادية وتداعي الثقة في مناخ الأعمال والإستثمار من خلال التركيز

1 الإدماج المالي يعني وضعا يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم.

بالخصوص على مواصلة إصلاح منظومة الجباية قصد تدعيم العدالة الجبائية وتحقيق المصالحة مع المطالبين بالأداء وتقريبهم من الإدارة والمحافظة على الدور التحفيزي للجباية إلى جانب تبسيط الإجراءات حرصا على تحقيق الموارد الجبائية الضرورية لتمويل ميزانية الدولة وذلك بـ:

- التوزيع العادل للعبء الجبائي، من خلال:

- مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وترشيد الطروحات.
 - توسيع قاعدة الأداء لتشمل مداخيل غير خاضعة للضريبة.
 - مراجعة النظام التقديري.
 - تقريب النظام الجبائي لمداخيل رأس المال إلى النظام الجبائي لمداخيل العمل.
- التصدي للتهرب الجبائي.

- تبسيط التشريع من خلال تجميع النصوص الجبائية في مجلة موحدة، وترشيد الأداءات الموظفة لفائدة صناديق الخزينة وتقليص عدد النسب.

ويهدف تدعيم دور الديوانة على الصعيد الإقتصادي وحماية الحدود التونسية ضد التهريب في المرحلة الراهنة، تتكبد وزارة المالية حاليا على تنفيذ مشروع تعصير مصالح الديوانة على مختلف الأصعدة التنظيمية والهيكلية والمؤسسية.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لتعصير الديوانة في:

- مكافحة التهريب والتقليص من نسبة الإقتصاد الموازي من 50% سنة 2015 إلى 20% سنة 2020.

- تطوير الإقتصاد والرفع من نسبة لامادية الإجراءات من 10% سنة 2015 إلى 80% سنة 2020.

كما سيتم تعزيز فاعلية السياسة المالية العمومية من خلال إحكام توظيف الإعتمادات وفقا لأولويات تحقيق التوازن بين الجهات وحسن تنفيذ برامج التنمية الجهوية لا سيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية إلى جانب مواصلة الإصلاح الرامي إلى إعتماد سياسة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حيث يهدف المخطط التنموي للفترة 2016-2020 إلى التأسيس إلى منوال تنموي جديد حسب مقاربة ثلاثية الأبعاد تجمع بين النجاعة والعدالة

والإستدامة تم ضبطه من خلال التعديل بالإعتماد على إنجازات سنة 2015 وآفاق النمو المنتظرة لسنة 2016.

ومن بين السياسات المعتمدة لتحقيق النمو الإقتصادي والتنموي المنشود سيتم العمل على حشد الدعم المالي والإقتصادي والسعي إلى الإسراع في تفعيل مسار الشريك المتميز مع الإتحاد الأوروبي مع تكثيف التحرك من أجل إعادة إدراج تونس في قائمة الدول التي يمكنها التمتع بشروط تفضيلية عند الإقتراض.

في إطار تعصير القطاع المالي سيتواصل تطوير سوق التأمين من خلال إتمام ومراجعة التشاريع والتراتب المتعلقة به في إتجاه الملائمة للمعايير الدولية وتطوير وتوسيع النشاط وتحسين التغطية التأمينية بما يتلاءم والتطور المرتقب للنشاط الإقتصادي وتنوع حاجيات المؤسسات والأفراد.

وفي إتجاه تدعيم سلامة المعطيات المالية تعمل وزارة المالية حاليا بإعتماد منهجية تشاركية على بلورة رؤية عصرية ومتكاملة لإعادة هيكلة منظومة المحاسبة للمؤسسات وتنظيم المهن المحاسبية والإشراف على أعمال التدقيق القانوني المالي.

2- برامج الوزارة:

تم تقسيم مهمة وزارة المالية إلى ستة برامج تم ضبطها كما يلي:

البرامج	الهيكل المتدخلة
برنامج عدد 1: الديوانة	- الإدارة العامة للديوانة - المركز الطبي للديوانة
برنامج عدد 2: الجباية	- الإدارة العامة للأداءات - الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي - الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية
برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية	- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
برنامج عدد 4: مصالح الميزانية	- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - الإدارة العامة للموارد والتوازنات - الإدارة العامة للتأجير - الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف - خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية - الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة
برنامج عدد 5: الدين العمومي	- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي
برنامج عدد 6: القيادة والمساندة	- الديوان - هيئة الرقابة العامة للمالية - الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية - الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات - الإدارة العامة للبناءات - الإدارة العامة للمساهمات - الإدارة العامة للتمويل - الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام - ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية - المدرسة الوطنية للمالية

II- ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

1- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2016:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية الوزارة لسنة 2017 قيمة 906420 ألف دينار مقابل 814198 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة نظور تبلغ 11.4%.

جدول توزيع نفقات وزارة المالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)	تقديرات 2017 (2)		قانون المالية 2016 -1	إنجازات 2015	بيان البرنامج
	النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)			
16,5	93344	-	658336	565 371	العنوان الأول : نفقات التصرف
13	67530	-	588483	521 057	التأجير العمومي
0	0	-	39014	42 254	وسائل المصالح
245	5050	-	7110	2060	التدخل العمومي
16,5	-723	-	247 984	248 727	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-27	-25743	-	70 984	96 727	الإستثمارات المباشرة
-27	-25743	-	70 984	96 727	على الموارد العامة للميزانية
		-			على موارد القروض الخارجية الموظفة
17	25000	-	177000	152000	التمويل العمومي
		-			على الموارد العامة للميزانية
		-			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	-	100	100	صناديق الخزينة
11,4	92222		906420	814 198	مجموع البرنامج

جدول تطوّر ميزانية وزارة المالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

تطوّر إعتمادات الدفع		مقترحات 2017		قانون المالية 2016	إنجازات 2015	البرامج
النسبة (%)	المبلغ	إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد			
10	29593	-	327 274	297 681	206188	البرنامج 1: الديوانة
11	13047	-	142 935	129 888	119546	البرنامج 2: الجباية
13	25155	-	220 111	194 956	188787	البرنامج 3: المحاسبة العمومية
10	158	-	6896	6 738	5916	البرنامج 4: مصالح الميزانية
11	164	-	1 414	1250	1024	البرنامج 5: الدين العمومي
11	24505	-	207 790	183 285	114694	البرنامج 6: القيادة والمساندة

2- تقديم إطار النفقات على المدى المتوسط (2017 - 2019) للوزارة:

ستبلغ جملة النفقات لمختلف البرامج لسنة 2017 قيمة 906 420 ألف دينار مقابل 1014868 ألف دينار خلال سنة 2018 أي بنسبة تطور 12%.

جدول النفقات على المدى المتوسط (2017-2019) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البرنامج
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
489787	424112	327 274	297 681	206188	181 289	170334	الديوانة
412612	350612	272009	213489	193339	165 394	163262	نفقات التصرف
77175	73500	55265	84192	12849	158 950	7072	نفقات التنمية
185186	168808	142 935	129 888	119546	107 851	85276	الجباية
181600	165548	140173	127367	117818	106 522	83 025	نفقات التصرف
3586	3260	2762	2521	1728	1 329	2 251	نفقات التنمية
224 629	225 848	220 111	194 956	188787	147 287	122 005	المحاسبة العمومية
220361	220160	185025	185986	179975	138 402	117 144	نفقات التصرف
4268	5688	8135	8970	8812	8 885	4 861	نفقات التنمية
6993	7007	6 896	6 738	5916	5 256	3 925	مصالح الميزانية
6836	6861	6760	6543	5586	5 248	3 875	نفقات التصرف
157	146	136	195	330	8152	50	نفقات التنمية
1395	1420	1 414	1250	1024	852	500	الدين العمومي
1309	1340	1340	1166	1022	849	0	نفقات التصرف
86	80	74	84	2	3	500	نفقات التنمية
237483	222450	207 790	183 285	114694	21 415	20 288	القيادة والمساندة
32775	31791	30475	30820	16502	20 914	15 788	نفقات التصرف
204708	190659	177713	152865	97192	501308	4 500	نفقات التنمية
1 145 473	1 049 645	609 420	814 198	635 151	1119900	902 529	المجموع

برنامج الديوانة

تقديم رئيس البرنامج (المسؤول عن البرنامج):

تم تعيين السيد العادل بن حسن المدير العام للديوانة رئيساً لبرنامج الديوانة منذ 04 ماي 2015.

1- التقديم العام لبرنامج الديوانة واستراتيجيته:

1.1. التعريف بالبرنامج وهيكلته ومهامه:

1.1.1- تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعتبر عنصرا

فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية.

لذا، فإنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد وحمايتها.

الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية

كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة

بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،

- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة

كما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 2128 لسنة 2004 مؤرخ في 06/09/2004،

- والأمر عدد 2703 لسنة 2004 مؤرخ في 21/12/2004،

- والأمر عدد 2800 لسنة 2013 مؤرخ في 01/07/2013 والأمر عدد 772 لسنة

2014 مؤرخ في 23/01/2014 الذي أحدث تصورا ورؤية جديدة لهذا الجهاز الإداري

وذلك بـ:

• تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة

وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.

• إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 07 مناطق

جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.

• إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.

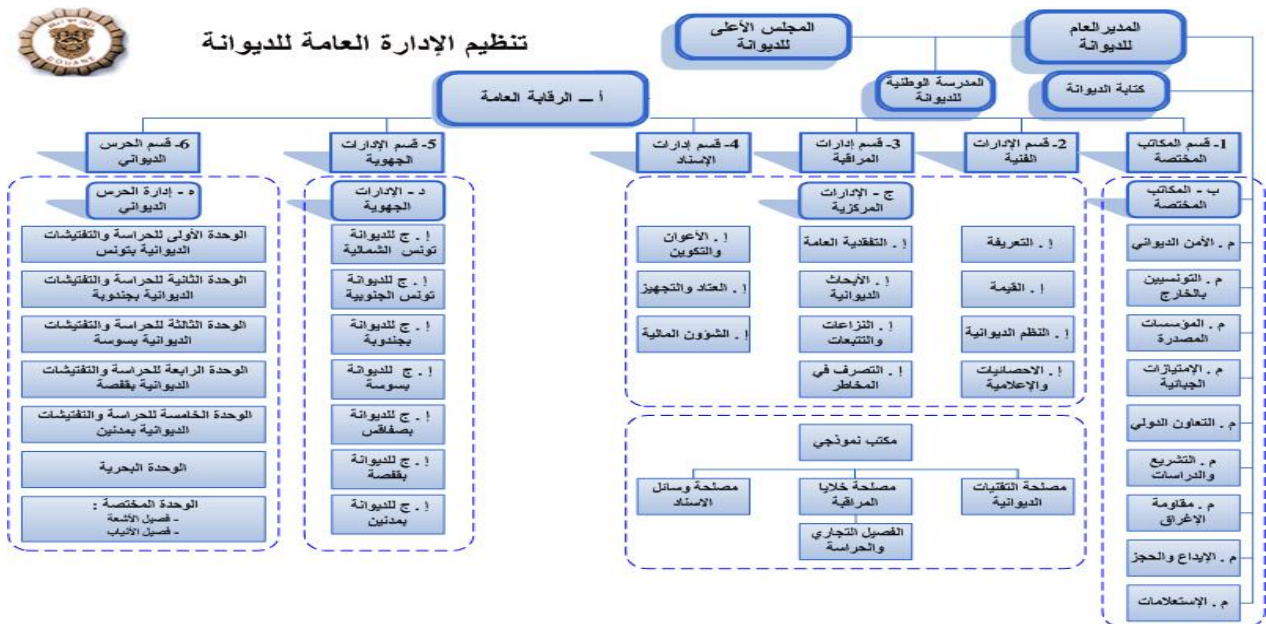
- إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

2.1.1- هيكل البرنامج:

الإدارة العامة للديوانة:

نظّم الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية :

- مجلس الديوانة
 - كتابة الديوانة
 - الرقابة العامة للديوانة
 - الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و4 إدارات مراقبة و4 إدارات إسناد و9 مكاتب مختصة)
 - الإدارات الجهوية (8 إدارات)
 - الحرس الديواني
 - المدرسة الوطنية للديوانة
- وذلك طبقا للمخطط التالي:



المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعيّن بمقتضى أمر.

- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعيّن بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

2.2.1.1- مهام البرنامج (الإدارة العامة للديوانة):

تضطلع الإدارة العامة للديوانة بثلاثة مهام رئيسية تتمثل في:

* المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والآداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الاستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وتساهم في مقاومة التهريب الجبائي.

* المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات وتوريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. ويقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

* المهمة الأمنية:

وتتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود فتسهر على:

- مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف،...

- حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،
- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.

ولهذا، يتم الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

2.1 : إستراتيجية البرنامج (الأهداف والمؤشرات) :

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة تدعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاوضة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، لذا فهي مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف الاقتصادية ودعمهم، وقد تم أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015 ، وذلك بتطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال اعتماد نظام معلوماتي جديد يمكن من تسهيل الإجراءات الديوانية (هدف1).

وأمام تفاقم ظاهرة التهريب، حيث استغل المهربون الوضع الأمني الهش بعد الثورة التي عرفتها البلاد سنة 2011، لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب البري على الحدود الليبية والجزائرية والتهريب البحري من المنافذ الحدودية وخاصة الموانئ البحرية وارتفاع عمليات الغش التجاري باستغلال نظام العبور البري ومنظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني واستغلال الأنظمة الديوانية الخاصة بالمستودعات الديوانية، مما أثر سلباً على الاقتصاد وذلك بتطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهربة بصفة كبيرة في السوق المحلية وقد تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر والتصدي لظاهرة الغش التجاري والتهريب (هدف 2).

كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكّل عائقاً كبيراً أمام سيولة حركة البضائع وتعرّض بعضها للتلّف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجديّة في تحسين طرق التصرّف في هذه البضائع المحجوزة سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف **(هدف 3)**.

ومن ناحية أخرى تبين أنّ إستخلاص الديون المثقلة لا يتمّ بالشكل المطلوب ممّا أدّى إلى نقص في بعض موارد ميزانية الدولة المتأتية من الديوانة ممّا حثّم العمل على الرفع من مردود إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها (هدف 4).

كل هذه السلبيات أدّت إلى غلق عدّة مؤسسات مشغّلة وقُلّصت بصفة هامة من نجاعة الاقتصاد التونسي هذا مع تردي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدّة مستويات. لذا رأت إدارة الديوانة من العاجل الوقوف على هذه السلبيات وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها وذلك للمساهمة، كبقية الإدارات، في النهوض بالاقتصاد حتى تتمكّن من إحتواء المخاطر المنجّرة عن السلبيات التي وقع ذكرها مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية وذلك ببلورة هذه الإستراتيجية في شكل **أهداف والعمل على تحقيقها**.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

بعد دراسات معمّقة لواقع إدارة الديوانة وللإخلالات التي تمّت ملاحظتها، وفي إطار معالجة النقائص، تمّ تحديد أربعة أهداف استراتيجية و 12 مؤشر لقياس الأداء كما يلي:

الأهداف والمؤشرات

المؤشرات	الأهداف
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب	
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهرب	
المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز
المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	
المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف	
المؤشر 1.4.0.1: نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون
المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

جدول ملخص للأهداف ومؤشرات قياس الأداء

تقديرات			2016	إنجازات			الوحد ة	مؤشرات قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.55	0.60	0.65	0.70	0.75	0.76	-	يوم	المؤشر 1.1.0.1 : معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
20	18	15	12	09	09	-	عدد	المؤشر 2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
38	37	36	35	29.26	30	-	نسبة	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات الديوانية (التسريح الديواني)
28	25	22	20	17	17	-	نسبة	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب (التسريح الديواني)
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
6800 0	67000	66000	65000	64642	53867	-	عدد	المؤشر 1.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري
1600 0	15500	15200	15000	14931	13490	-	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من التهريب
62	60	58	55	54.04	46.6	-	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
950	900	850	800	791	641	-	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
720	700	680	650	640	553	-	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
260	240	220	200	191	273	-	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف
الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون								
0.14 0	0.120	0.100	0.060	0.056	0.01	-	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها
3	3.5	4	4.5	5.49	5.8	-	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.
وتبعاً لإنجازات 2014 و 2015 تمّ تعديل تقديرات سنوات 2017 ، 2018 و 2019.

1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع :

1- تقديم الهدف:

إنّ الديوانة كإدارة خدمات مكلفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي، وهي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالاعتماد على مبدأي شخصنة الخدمات المقدمة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

2- مرجع الهدف:

إنّ الأهداف الإستراتيجية للإدارة العامة للديوانة متعدّدة ومنها تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع وذلك بواسطة :

* التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية.

* تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات وذلك لـ :

- اختصار الآجال،

- تخفيض الكلفة،

- التقليل من التثقل أو تفاديه،

- جعل المؤسسة أكثر تنافسية وذلك بإسنادها صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد،

وجعل الإجراءات الديوانية لامادية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في المواني والمطارات وتنمية إدارة خدمات تركز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الاقتصادية.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع: تمّ اختيار المؤشر

الأول لأنه يمكن من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وبالتالي فإن التحكم في هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

- المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين: تمّ اختيار المؤشر

الثاني لأنه يمكن من تحسين نوعية الخدمات ويساهم بشكل هام في ضمان الشفافية فهو يهدف عبر تحديد عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتع بالامتيازات والتسهيلات.

- المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية: تمّ اختيار المؤشر الثالث

لأنه يمكن من تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها واختصار آجال التسريح الديواني والضغط على الكلفة وتقادي التثقل.

- المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب: تمّ اختيار المؤشر الرابع

لأنه يمكن من إنجاز موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حسب تصوّر جديد لشكله ومضمونه حيث تمّ العمل على إثرائه بمختلف الأنشطة وجوانب العمل الديواني. لذا فهو يساعد على سهولة عملية الإبحار والتفاعلية حيث يتضمّن خدمات عديدة يمكن الحصول عليها فوراً على الخط كما يمكن الموقع من الحصول على العديد منها عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

وفيما يتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني هناك خدمات على موقع الواب تتعلق بالتعريف والقيمة والمنشأ والرمز الديواني...

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.55	0.60	0.65	0.70	0.75	0.76	-	يوم	المؤشر 1.1.0.1 : معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
20	18	15	12	09	09	-	عدد	المؤشر 2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
38	37	36	35	29.26	30	-	نسبة	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات (التسريح الديواني)
28	25	22	20	17	17	-	عدد	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب (التسريح الديواني)

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

1- تقديم الهدف:

إنّ تطوّر نسق المبادلات التجارية عبر العالم ساهم في ظهور إشكال وتقنيات غشّ وتهريب جديدة ، مما يدفعنا إلى القول بأنّ إدارة الديوانة مطالبة بتطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك بـ:

- * زيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة.
- * تحسين طرق استهداف الحاويات والمجرورات.
- * تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المنتقلة مثلاً).
- * تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.
- * تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

2- مرجع الهدف:

لم تفتأ إدارة الديوانة من إيلاء أهمية كبرى لمكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدّرة والمقلّدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ ، كحول ...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر والعمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة - التصريح المغلوط في قيمة البضاعة - التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة - التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجوب التصريح (عند التوريد والتصدير) وما يمكن أن ينجّر عنه من مخالفات تجارية وصرفية.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري : تمّ اختيار المؤشر

الأول لأنه ذو أهمية قصوى في قياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).

- المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب : تمّ اختيار المؤشر

الثاني لأنه يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة .

- المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة : تمّ اختيار المؤشر

الثالث يستعمل لقيس التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني. ويحتسب على أساس المعطيات التي تقدمها هذه الوحدات وهي عدد ساعات التواجد الفعلي بدون احتساب عطل الراحة السنوية. الشيء الذي يساهم بشكل فعال في مكافحة التهريب.

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
68000	67000	66000	65000	64642	53867	-	عدد	المؤشر 1.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
16000	15500	15200	15000	14931	13490	-	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهريب
62	60	58	55	54.04	46.6	-	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة

الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز:

1- تقديم الهدف:

في إطار مكافحتها للغش التجاري والتهريب، تقوم مكاتب الديوانة ووحدات المراقبة بمعاينة ورفع المخالفات والجناح الديوانية المتعلقة بها مما ينجّر عنه عمليات حجز للبضائع وفي بعض الحالات لوسائل النقل التي تمّ استعمالها في عمليات الغش التجاري أو التهريب. ولبلوغ هذا الهدف تم تنظيم المصالح المختصة في التصرف في المحجوز ووضع تطبيقات إعلامية ملائمة وبكثافة أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرف،
- تحسين وترقيع عائدات الخزينة،
- حماية المستهلك،
- حسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية برنامج الديوانة.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 3.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني: تمّ اختيار المؤشر الأول لأنه يعكس ولو بصفة غير مباشرة ارتفاع أو انخفاض عدد على عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضع مخالفات ديوانية (بضائع متخلى عنها وممرّ على مكوثها بفضاءات ومخازن الديوانة أكثر من أربعة أشهر).

- المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات: تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من التحكم في المحجوز بتحديد العدد الصحيح للإحالات، يكون للإدارة حرية التصرف وذلك حسب ما تراه صالحا وعلى ضوء الوضعية التي تمرّ بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن

قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز يمكنه اقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

- المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتاف : تمّ اختيار المؤشر الثالث لأنه من البديهي أن نعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإلتاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة ، لكنها وفي بعض الحالات تكون ضرورية وذلك لتقليص تكاليف (ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى).

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
950	900	850	800	791	641	-	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني عدد	
720	700	680	650	640	553	-	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات عدد	
260	240	220	200	191	273	-	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف عدد	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها:

1- تقديم الهدف:

نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مادي لخزينة الدولة ويتم ذلك ب:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،

- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات

التتبع القاطعة له،

- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة

العامة وتكوينهم وتأطيرهم،

- تفعيل مصلحة التفقد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
- مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

ب- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج والالتزام بمعايير حسن التصرف.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة: تم اختيار المؤشر الأول لأنه

يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة، لذا فإن مزيد التركيز والاهتمام بمؤشر نسبة الديون المثقلة يعتبر ضروريا .

- المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع

الأداءات المستوجبة بشأنها : تم اختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من معرفة مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح الديوانية وبالتالي أخذ الإجراءات اللازمة إذا كان هذا المؤشر مرتفعا أو في تنامي.

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013*		
الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون								
0.140	0.120	0.100	0.060	0.056	0.01	-	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها
3	3.5	4	4.5	5.49	5.8	-	نسبة	المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2.2 : تقديم أنشطة البرنامج:

تتلخص أنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشر 2017	الأنشطة	الاعتمادات (مليون دينار)
الهدف :1.0.1 تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	المؤشر :1.1.0.1	0.65	- القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعاينات والاستظهار بالوثائق اللازمة في اقرب الآجال	ليس له انعكاس مالي
	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع		- النظر في توقيف احتساب الآجال بالنسبة للفترة الليلية وأيام الأحد والعطل والتصاريح موضوع مخالفات وذلك بتطوير منظومة إعلامية لتوقيف احتساب الآجال خارج التوقيت الإداري (Timeur) .	ليس له انعكاس مالي
			- اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل) (إعادة توزيع).	----
	المؤشر : 2.1.0.1	15	- قبول أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد (برنامج تعصير الديوانة).	ليس له انعكاس مالي
	عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين		- القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لتفعيل خلية إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بإدارة النظم الديوانية في إطار التعاون مع الديوانة الفرنسية.	ليس له انعكاس مالي
	المؤشر : 3.1.0.1	36	- توسيع قائمة الخدمات اللامادية بإتمام إجراءات لامادية التصريح الديواني بعد المصادقة على الإمضاء والدفع الالكتروني بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.	ليس له انعكاس مالي
	نسبة لامادية الإجراءات		- إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.	ليس له انعكاس مالي
	المؤشر : 4.1.0.1	22	- العمل على حل مشكل عقد الصيانة مع المزود.	في طور نشر طلب العروض

ليس له انعكاس مالي	- إحداث هيكل يكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك (إعادة توزيع).	66000	المؤشر : 1.2.0.1 عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	الهدف :2.0.1 مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة
45	- تهيئة المعابر الحدودية (9) لتعميم وتوحيد الإجراءات ووسائل الحماية بجميع المعابر البرية لتحسين ظروف وجودة العمل وتحسين أداء الأعوان(برنامج تعصير الديوانة)	15200	المؤشر : 2.2.0.1 عدد المحاضر للحد من التهريب	
5	-تهيئة المعبر الحدودي بالذهبية			
240	- تركيز وبناء مقرات الإدارات الجهوية للديوانة بكل الولايات لتقريب الإدارة من المتعاملين وتحسين ظروف العمل وتحسين المردودية			
168	- بناء أقاليم الحرس الديواني بجميع الولايات لتدعيم تواجد فرق الحرس الديواني وتوسيع انتشارها للتصدي للتهريب والإرهاب (برنامج تعصير الديوانة)			
300	- بناء مقرات فرق الحرس الديواني بحساب فرقة بكل معتمدية لتدعيم الانتشار الميداني للحد من ظاهرة التهريب (برنامج تعصير الديوانة)			
15	- بناء قاعدة ديوانية بمارث كخط ثاني بهدف التصدي لتيارات التهريب والإرهاب الآتية من الجنوب الشرقي (برنامج تعصير الديوانة)			
54.9	- اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).			
31.4	- اقتناء شبكة رادوية رقمية متعددة القنوات لتأمين التواصل والتنسيق بين وحدات المراقبة المركزية والجهوية من جهة والتعاون مع المصالح الأخرى (جيش وداخلية) من جهة ثانية ولتغطية المناطق الحدودية وتأمين سلامة الأفراد والمقرات (برنامج تعصير الديوانة)			
61.75	- إحداث شبكة اتصال قارة هرتزية لضمان تدفق ونقل جميع المعطيات والبيانات المتعلقة بعمل المصالح الديوانية (شبكة هاتفية ، فاكس ، تدفق الصور، المراقبة بالكاميرا، المراقبة بالسكانار منظومة GPS ، اقتناء وذلك لضمان الاستقلالية والتحوز على شبكة اتصال خاصة تضمن مجانية الاتصال والتواصل مع ضمان النجاعة وسرية الاتصالات وتفعيل منظومة "سند" المحمولة (Sinda mobile) .			

	(برنامج تعصير الديوانة)			
5	- اقتناء تجهيزات خصوصية (صدریات واقية، مناظير ليلية،...)			
1.5	- اقتناء أسلحة وذخيرة.			
ضمن برنامج اقتناء الوسائل الدارجة المشار إليها أعلاه	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: - زيادة ساعات العمل بالوحدات. - اقتناء سيارات استطلاع. - انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري. - اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وإضافة ساعات العمل بالوحدات.	58	المؤشر : 3.2.0.1 نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
ليس له انعكاس مالي		850	المؤشر : 1.3.0.1 عدد البيوعات بالمزاد العلني	
ليس له انعكاس مالي		680	المؤشر : 2.3.0.1 عدد الإحالات	الهدف :3.0.1 تحسين التصرف في المحجوز
ليس له انعكاس مالي		220	المؤشر : 3.3.0.1 عدد محاضر الإلتاف	
ليس له انعكاس مالي	- إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات. - التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة .	0.100	المؤشر : 1.4.0.1 نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها	الهدف :4.0.1
ليس له انعكاس مالي	- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع.	4	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	تحسين نسبة استخلاص الديون

3 نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

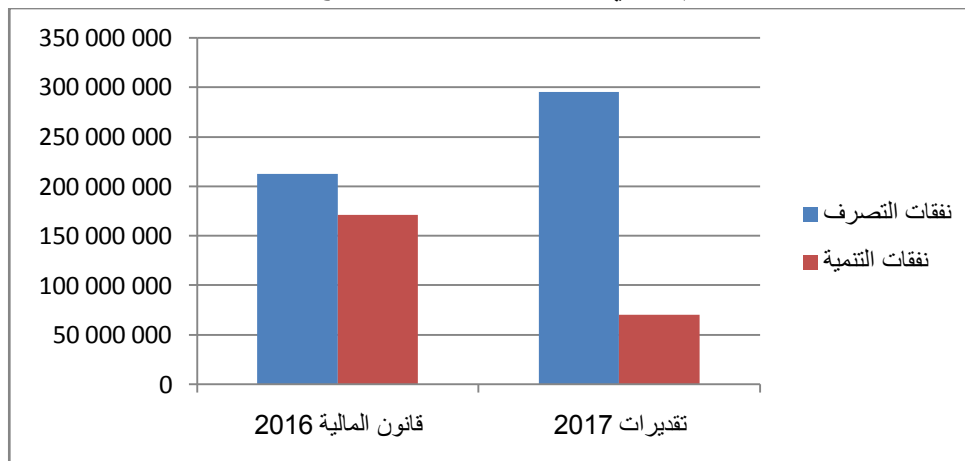
بلغت جملة إعمادات برنامج الديوانة 327274 ألف دينار خلال سنة 2017 مقابل 297681 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تطور بلغت 10 %.

تطور إعمادات برنامج الديوانة

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)		تقديرات 2017 (2)		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	2016	2015	
(1) / (1) - (2)	(2) - (1)			-1		
27	58520	-	272 009	213 489	193 339	العنوان الأول : نفقات التصرف
30	58525	-	250 902	192 377	175 110	التأجير العمومي
0	0	-	20 500	20 500	18 054	وسائل المصالح
99	-5	-	607	612	175	التدخل العمومي
66	28927-	-	55 265	84 192	12 849	العنوان الثاني: نفقات التنمية
		-	55 265	84 192	12 849	الإستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
		-				التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
10	29593	-	327 274	297 681	206 188	مجموع البرنامج

رسم بياني: تطور إعمادات برنامج الديوانة



• 3-2 - إطار نفقات متوسط المدى لبرنامج الديوانة 2017-2018-2019:

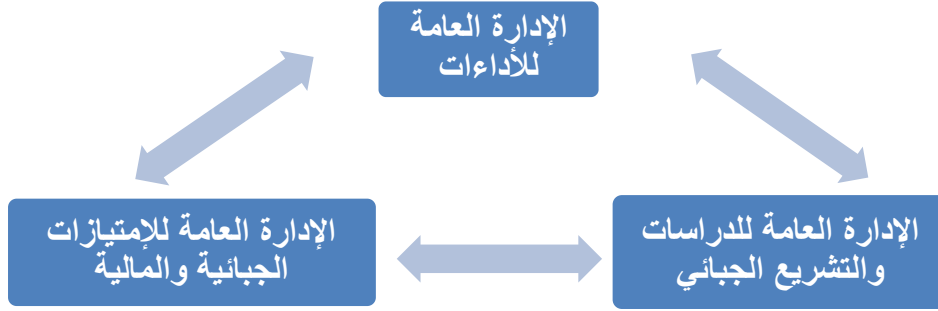
تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
إ.م.م	إ.م.م	إ.م.م	2016				
412 612	350 612	272009	213489	193 339		163 261	نفقات التصرف
295 000	280 398	250902	192377	175110		139 613	1 ا - التأجير العمومي
295 000	280 398	250902	192377	175110		139 613	. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة
30 030	28 600	20500	20500	18054		23 048	2 ا - وسائل المصالح
30 030	28 600						. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة
612	612	607	612	175		600	3 ا - التدخل العمومي
612	612					600	. على الموارد العامة للميزانية . على موارد صناديق الخزينة
77 175	73 500	55265	84192	12849		7 072	نفقات التنمية
77 175	73 500	55265	84192	12849		7 072	1 ا - الاستثمارات المباشرة
77 175	73 500					2 072	. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
0	0	0	0	0	0	0	2 ا - التمويل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
522 612	450 612	327274	297681	206188		170 333	مجموع البرنامج 1

برنامج الحماية

المسؤول على البرنامج : السيد المدير العام للأداءات،

تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

-1- خارطة البرنامج:



يرتكز برنامج الجباية على رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد إذ يشمل هذا البرنامج الإدارات العامة الثلاثة التي تهتم مباشرة بالجباية وهي الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامة للإمتميازات الجبائية والمالية والإدارة العامة للأداءات.

تعدّ الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي أحد الفاعلين في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية باعتبارها مكلفة خاصة بإعداد الدراسات المتعلقة بالمنظومة الجبائية قصد رصد حاجيات تطويرها وملاءمتها مع متطلبات التنمية وأهداف السياسة الجبائية المرسومة وإعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية وشرحها ونشرها على مستوى المصالح الإدارية والعموم فضلا عن السهر على تذليل الصعوبات التطبيقية للتشريع الجبائي والإسهام في تحديث الجباية وتكوين الأعوان والقضاة والمهنيين في المادة الجبائية.

أما الإدارة العامة للإمتميازات الجبائية والمالية وهي مكلفة خاصة بإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بالإمتميازات الجبائية والمالية والمشاركة في دراسة النصوص وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالنهوض بالإستثمار والمبادرة الخاصة وإعداد الدراسات المتعلقة بالإمتميازات الجبائية والمالية قصد تطوير منظومة منح الحوافز وملاءمتها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا كما تساهم الإدارة العامة للإمتميازات الجبائية والمالية في تصور ودراسة

الإجراءات والإصلاحات الرامية لمعاودة مسيرة الإنفتاح الإقتصادي في المجالات الراجعة بالنظر لوزارة المالية.

ويرتكز عمل الإدارة العامة للأداءات على تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة ومراجعة قاعدة الأداءات والمعالم والضرائب والأتاوى وغيرها الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومتابعة النزاعات المتعلقة بأساس الأداء والنزاعات الجبائية الجزائية للمحافظة على الدور الفعال للجبائية في توجيه المجهود التنموي وذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار إصلاح النظام الجبائي وتحسين مردود الأداء والعمل على تحقيق العدالة الجبائية بالحدّ من ظاهرة التهرب الجبائي والرفع من مردودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.

1 2 - إستراتيجية البرنامج:

قامت إدارة الجبائية بتنفيذ عدة مشاريع لإصلاح المنظومة الجبائية وإعادة تنظيم وضبط مشمولات مصالحها الإدارية أهمّها:

- إصدار مجلة الأداء على القيمة المضافة.
- إصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.
- إصدار مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.
- إصدار مجلة الجبائية المحلية.
- إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.
- اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لتيسير القيام بالواجب الجبائي.
- تنقيح الأمر المتعلق بتنظيم وزارة المالية في مناسبات متتالية للرفع من مردودية مصالح الجبائية. إلا أنه ورغم ايجابية هذه الإصلاحات تبين أنها غير كافية للإستجابة للانتظارات على مستوى إرساء العدالة الجبائية وتعبئة موارد ميزانية الدولة لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن المحاور الرئيسيّة لإستراتيجية برنامج الجباية تتمثل في:

- تدعيم العدالة الجبائية،
- تبسيط النظام الجبائي وإكسائه مزيداً من النجاعة،
- تعصير إدارة الجباية،
- دعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

وذلك بهدف:

- تعزيز الثقة وتقريب الإدارة من المواطن وإرساء ثقافة جبائية حضارية.
- حمل المطالب بالأداء على الالتزام بواجبه الجبائي.
- مكافحة التهرب الجبائي.
- رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.

مما استوجب مراجعة شاملة للنظام الجبائي، مشروع شرعت وزارة المالية في تنفيذه منذ سنة 2014 .

وقد تم ضبط ست مجالات إصلاح تتعلق بـ:

- ✓ الضرائب المباشرة: إعادة النظر في نسب الضريبة وضبط قاعدتها وصيغ تطبيقها والامتيازات الجبائية المتعلقة بها.
- ✓ الضرائب غير المباشرة: ضبط ميدان وصيغ تطبيق مختلف الضرائب غير المباشرة والامتيازات الجبائية المتعلقة به،
- ✓ الجباية المحلية: تبسيطها وتحسين نجاعتها في اتجاه تدعيم الموارد المالية للجماعات المحليّة وملاءمتها مع مقتضيات الدّستور الجديد،
- ✓ دعم قواعد المنافسة النزيهة والحد من التهرب ودعم ضمانات المطالبين بالأداء،
- ✓ تعصير إدارة الجبائية عبر تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية،
- ✓ مراجعة النظام التقديري في اتجاه تخصيصه قصراً لمستحقّيه وإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في:

1. تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات.
2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
3. رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.

1-2 الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

1-1-2 تقديم الهدف:

يمكن الهدف من الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية.

2-1-2 مرجع الهدف : يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج ويخص الجانب المتعلق بعلاقة الإدارة بالمطالب بالأداء.

2-1-3 مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قياس معدل آجال الرد على استفسارات المطالبين بالأداء وعلى مطالب الانتفاع بامتيازات جبائية ومالية ومعدل آجال البت في مطالب استرجاع فائض الاداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال وكذلك نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

المؤشر 1.1.0.2 : نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين.

المؤشر 2.1.0.2 : معدّل آجال الردّ على عرائض المطالبين بالأداء.

المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الردّ على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال في الآجال القانونية (6 أشهر).

نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2.0	2.10	2.25	2.5	0.44	2.5	2.75	%	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة الموجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين
							يوم	المؤشر 2.1.0.2: معدل أجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء
12	12	12	13	13	20	17		- استفسارات واردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
15	16	17	18	19	19	19		- مطالب انتفاع بامتيازات جبائية ومالية
86	84	82	80	79	42	58.7	%	المؤشر 3.1.0.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الأجال

هذا وقد تمّ تحيين التقديرات في اتجاه الترفيع في مستوى قدرة الأداء المرتقبة بالنسبة لسنة 2016 والسنوات الموالية وذلك بالنظر لنسق التطور الإيجابي في لقدرة الأداء المسجلة خلال 2015.

2-2 - الهدف 2.0: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

2-2-1- تقديم الهدف:

يمكن هذا الهدف من التعرف على نجاعة السياسة المتوخاة للحد من ظاهرة التهرب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية.

2-2-2 مرجع الهدف: ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج والقطاع في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة موارد الميزانية.

2-2-3 مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية:

المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح المراقبة.

المؤشر 2.2.0.2: تطور عدد معاينات مخالفات جبائية جزائية.

المؤشر 3.2.0.2: تطور عدد المراجعات الجبائية.

نتائج مؤشرات الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
20.0	19.0	18.0	17.0	12.4	15.7	10.6	عدد	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.
85.000	84.000	83.000	81.000	80.596	32.974	22.574	عدد	المؤشر 2.2.0.2: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية .
22.000.	21.000	20.000	18.000	17.000	13.376	12.390	عدد	المؤشر 3.2.0.2.: عدد عمليات المراجعة الجبائية.

بالنسبة للمؤشر المتعلق بعدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية تمّ الترفيع في مستوى نتائج قدرة الأداء المرتقبة لسنة 2016 والسنوات الموالية بالنظر لنسق التطور الإيجابي لنتائج المؤشر خلال سنة 2015 ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانية وخاصة الجانب الأمني منها.

3-2 - الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

2-3-1- تقديم الهدف : توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط.

2-3-2 مرجع الهدف : ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة موارد الميزانية.

2-3-3- مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قياس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قياس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية و تقادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء. كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد نسب المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

المؤشر 1.3.0.2: مردودية المراقبة الجبائية.

المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

المؤشر 3.3.0.2: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة

بقرارات التوظيف الإجباري.

نتائج مؤشرات رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1.600	1.500	1.450	1.420	1.407	1.380	1.229	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية
50.0	45.0	42.0	40.0	35.1	50.6	46.5	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
75	75	75	75	63.2	74.6	86	%	المؤشر 3.3.0.2 : نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري

تمّ تحيين التقديرات الخاصة بالمؤشر المتعلق بنسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح في اتجاه التخفيض من النتائج المرتقبة لسنة 2016 والسنوات الموالية وذلك بالنظر للصعوبات المالية التي تشهدها عامّة المؤسسات الإقتصادية وتراجع النتائج المسجلة بعنوان سنة 2015.

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج :

1-2-2 أنشطة البرنامج :

تقديرات اعتمادات الأنشطة الوحدة: ألف دينار.	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
170	<ul style="list-style-type: none"> إرساء نضام الجودة بمكاتب المراقبة و توفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء ونسخ لأدلة إجراءات للأعوان 		المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة الموجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين	الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
987 1000	<ul style="list-style-type: none"> اقتناء معدات اعلامية مكتبية تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة الأداءات 		المؤشر 2.1.0.2 : معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء	
500	<ul style="list-style-type: none"> تأثيث المصالح المعنية 		المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال	
16.5	<ul style="list-style-type: none"> نشر البلاغات بللصحف 		المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية	الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
640	<ul style="list-style-type: none"> احداث مكاتب مراقبة الأداءات 		المؤشر 2.2.0.2: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية	
560	<ul style="list-style-type: none"> اقتناء وسائل نقل ادارية 		المؤشر 3.2.0.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية	الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
2.497	<ul style="list-style-type: none"> انتدابات 		المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	
70	<ul style="list-style-type: none"> تطوير المنظومات واستغلالها 		المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	
-			المؤشر 3.3.0.2 : نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري	

1 2 2 أنشطة أخرى تساهم في تحقيق أهداف البرنامج لم يتسنى إفرادها بإعتمادات

خاصة:

✓ المواصلة في تنفيذ الإصلاح الجبائي من خلال اقتراح جملة من التدابير لإدراجها ضمن قانون الماليّة لسنة 2017؛

✓ إحداث وتفعيل إدارة المؤسّسات المتوسطة؛

✓ مراجعة التنظيم الهيكلي للمصالح الجبائية؛

✓ تركيز وتفعيل لجنة التصرف في المخاطر الجبائية على المستوى المركزي وتحديد ممثليها على المستوى الجهوي؛

✓ وضع برنامج عمل لسنة 2017 بخصوص الإمتثال الجبائي للمطالبين بالاداء؛

✓ وضع تطبيق إعلامية على الخط تتضمن السجل الإلكتروني للمخاطر الجبائية؛

✓ تجميع الإدارات العامة المكوّنة لبرنامج الجباية بمقرّ موحد؛

✓ وضع تطبيق إعلامية تعنى بالتصرف في الشهادت المسلمة من قبل مكاتب مراقبة

الأداءات إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الإدارة.

3- نفقات برنامج الجباية

3-1 - ميزانية برنامج الجباية حسب نوعية النفقة (اعتمادات الدفع):

تمّ ضبط مجموع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف والتنمية لبرنامج الجباية لسنة 2017 في حدود 150 950 ألف دينار مقابل 110 240 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تطوّر قدرها 37%.

تطور إعتمادات برنامج " الجباية "

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)		تقديرات 2017 (2)		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد	2016	2015	
(1) / (1) - (2)	(2) - (1)			-1		
11	12806		140 173	127 367	117 818	العنوان الأول : نفقات التصرف
10,6	12802		133 566	120 764	111 891	التأجير العمومي
0	0		6 555	6 555	5 913	وسائل المصالح
8,3	4	0	52	48	14	التدخل العمومي
9,6	241		2 762	2 521	1 728	العنوان الثاني: نفقات التنمية
9,6	241		2 762	2 521	1 728	الإستثمارات المباشرة
9,6	241		2 762	2 521	1 728	على الموارد العامة للميزانية
*	*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية الموظفة
*	*	*	*	*	*	التمويل العمومي
*	*	*	*	*	*	على الموارد العامة للميزانية
*	*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية الموظفة
*	*	*	*	*	*	صناديق الخزينة
11	13047	*	142 935	129 888	119 546	مجموع البرنامج

3-2 إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج " الجباية " (2017-2019).

قدرت جملة نفقات برنامج الجباية لسنة 2017 بـ 142935 ألف دينار وستبلغ جملة النفقات 168.808 ألف دينار سنة 2018 و 185.186 ألف دينار سنة 2019.

الوحدة ب ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			التفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
181 600	165 548	140 173	127 367	117 818	106 522	83 025	نفقات التصرف
181 600	165 548	140 173	120 764	111 891	106 522	83 025	- على الموارد للميزانية
172 613	156 921	133 566	120 764	111 891	100 910	76 511	التأجير العمومي
8 987	8 627	6 555	6 555	5 913	5 612	6 514	وسائل المصالح
0	0	52	48	14	0	0	التدخل العمومي
*	*	*	*	*	*	*	- على موارد صناديق الخزينة
*	*	*	*	*	*	*	التأجير العمومي
*	*	*	*	*	*	*	وسائل المصالح
*	*	*	*	*	*	*	التدخل العمومي
*	*	*	*	*	*	*	- على الموارد الذاتية للمؤسسات
*	*	*	*	*	*	*	التأجير العمومي
*	*	*	*	*	*	*	وسائل المصالح
*	*	*	*	*	*	*	التدخل العمومي
3 586	3 260	2 762	2 521	1 728	1 329	2 251	نفقات التنمية
3 586	3 260	2 762	2 521	1 728	1 329	2 251	- على الموارد للميزانية
3 586	3 260	2 762	2 521	1 728	1 329	2 251	I - الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	II - التمويل العمومي
*	*	*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية
*	*	*	*	*	*	*	الاستثمارات المباشرة
*	*	*	*	*	*	*	- على موارد صناديق الخزينة
*	*	*	*	*	*	*	- على الموارد الذاتية للمؤسسات
185 186	168 808	142 935	129 888	119 546	107 851	85 276	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
185 186	168 808	142 935	129 888	119 546	107 851	85 276	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج المحاسبة

العمرانية

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيه:

تمّ تعيين السيّد عبد اللّطيف الدّشراوي المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص مسؤولاً عن برنامج "المحاسبة العمومية".

2.1. تقديم البرنامج:

يرمي برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرف وإرساء الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العموميّة ومسك وتقديم الحسابات العموميّة وفق معايير الشفافيّة والدقّة والمصدقيّة.

ويندرج برنامج الأداء على مستوى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في هذا الإطار العام ويرتكز تطبيقه على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:

◀ متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات،

◀ تطوير منهجية عقود الأهداف و البرامج بين المسؤول عن البرنامج و المتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي،

◀ تفعيل حوار التصرف قصد حصر الأهداف بصفة تشاركية والمؤشرات التابعة لها والتي تمكن من تحديد المستوى المنشود وقياس مدى تحقيقه.

ويتولى المسؤول عن برنامج المحاسبة العمومية:

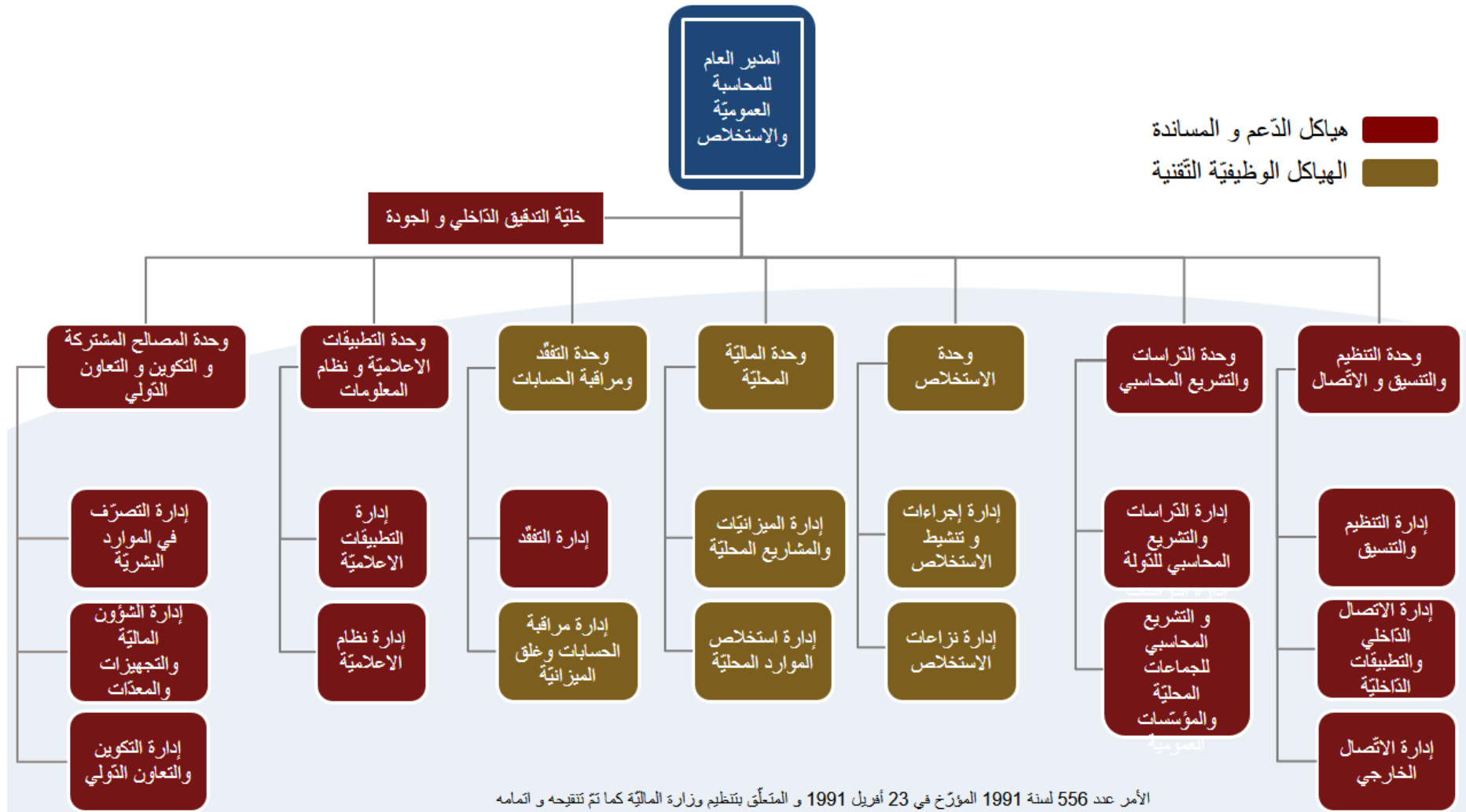
◀ قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،

◀ ملائمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة،

◀ متابعة تنفيذ ميزانية البرنامج و توجيه الخيارات بعنوان الميزانية وفق الأنشطة قصد تحقيق النتائج المرجوة،

◀ القيام بعمليات تنشيط مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعّية مسؤولي الأنشطة الأساسية، وتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين الأفقي والعمودي.

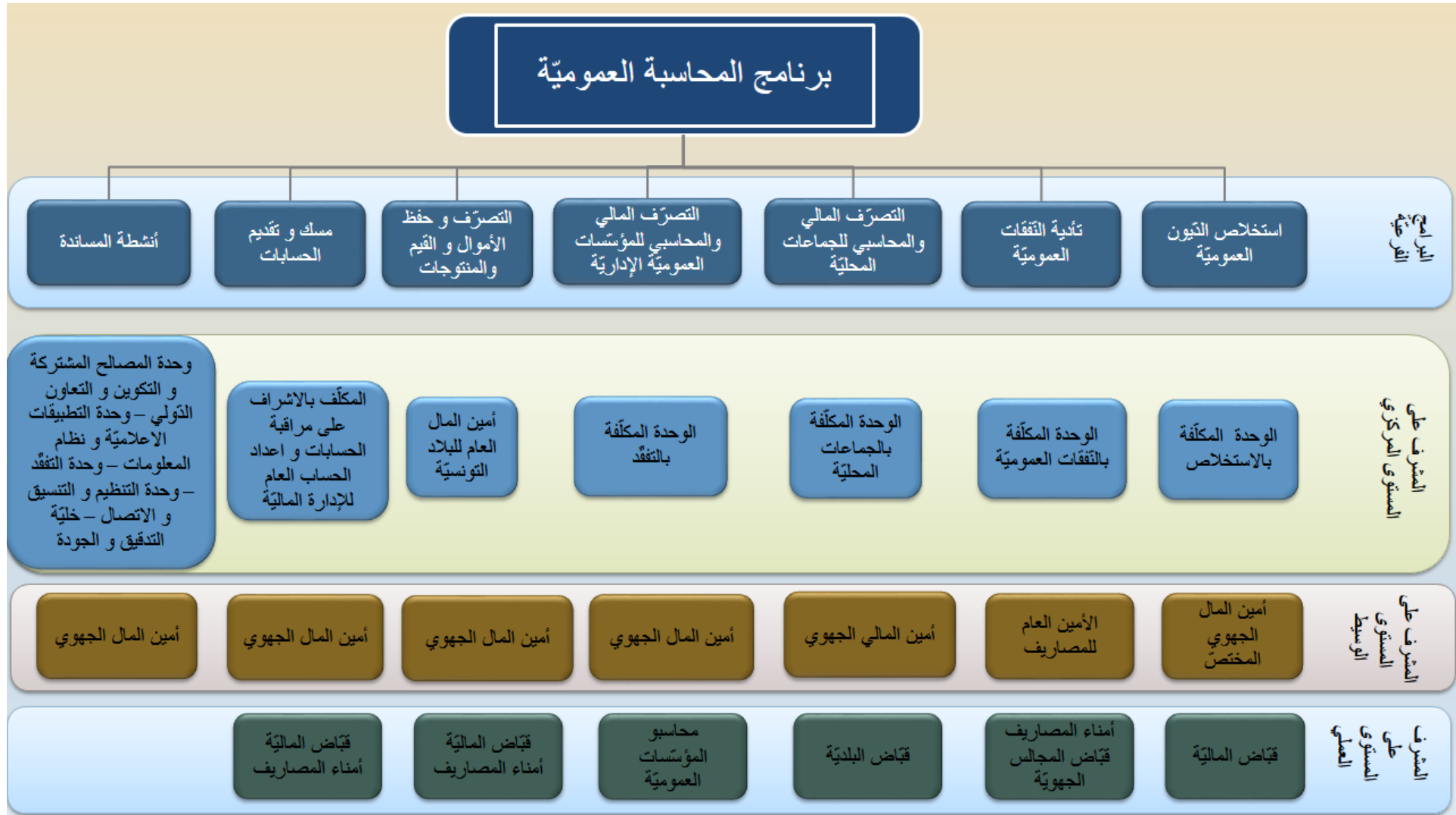
المصالح المركزية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص



المصالح الخارجية لإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	
<ul style="list-style-type: none"> ◆ الخزينة العامة للبلاد التونسية ◆ الأمانة العامة للمصاريف ◆ أمانات المصاريف (7) ◆ مستودع الطابع الجبائي ◆ مركز النداء والتصرف في المخالفات المرورية والخطايا والعقوبات المالية 	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الوطني</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ أمانات المال الجهوية (27) ◆ قباضات المجالس الجهوية (24) 	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الجهوي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ قباضات مالية (270) ◆ قباضات بلدية (58) 	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص المحلي</p>

2.2. التوجهات الإستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية:

يهدف مواكبة الإدارة العمومية الحديثة والعصرية، وبغاية تحقيق مزيد من التّجاعة والشفافية، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص البحث عن السبل الكفيلة لترشيد مهمة تأمين استخلاص الديون الجبائية والموارد الأخرى لفائدة ميزانية الدولة. كما تسعى بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامّة للأداءات إلى وضع كل الآليات التي من شأنها أن تبسّط القيام التلقائي بالواجب الجبائي على غرار تعزيز آلية التصريح والدّفع عن بعد. وفي سياق آخر تقوم الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بإعادة النظر في دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي، وذلك بمراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيّدّة للمصاريف، وكذلك بالمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف حسب الأهداف. وفي إطار ندرة الأموال، أصبحت مهمة التحكم في مسالك استخلاص الشيكات وتجميع الأموال في حساب وحيد في آجال سريعة من الأولويات بالنسبة لإدارة المحاسبة العمومية. من ناحية أخرى، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إنجاز الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمدّ من المعايير العالميّة يمكن من الإدلاء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضعيّة الماليّة للمهاكل العموميّة ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.



• البرنامج الفرعي الأول: استخلاص الديون العمومية

تحتاج الدولة إلى موارد مالية هامة لتأمين النجاعة الاقتصادية الوطنية والجهوية وتطوير الاندماج في المحيط العالمي. وتلجأ الدولة في إطار تعبئة موارد الميزانية إلى الموارد الداخلية والمتكونة أساسا من المداخل الجبائية والمداخل غير الجبائية أي مداخل أملاك الدولة والخطايا والعقوبات المالية. وبقدر ما تكون تعبئة الموارد الذاتية هامة بقدر ما يمكن الحد من الاقتراض الذي أصبح يشكل عبئا ثقيلا على الدولة.

• البرنامج الفرعي الثاني: تأدية النفقات العمومية

يتمثل دور المحاسب العمومي في تأدية النفقات العمومية في إنجاز مرحلتين هامتين تتعلق الأولى بمراقبة صحة النفقة والثانية في تسديد المبالغ لمستحقيها. وتأتي المرحلة المحاسبية إثر استكمال المرحلة الإدارية التي يقوم بها أمرؤ الصرف و بعد تأشيرة مراقب المصاريف.

وطبقا لمجلة المحاسبة العمومية، يمكن حوصلة اختصاص مختلف المحاسبين العموميين في مجال تأدية النفقات في إنجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحة النفقة أو برفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص، وهي نتيجة يجب التوصل إليها قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986.

• البرنامج الفرعي الثالث: التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية

تتمتع الجماعة المحلية بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، وهي مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية، كما أنها تساهم في نطاق المخطط الوطني للتنمية في النهوض بالمنطقة الترابية التي تهمها، اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا. و نظرا إلى أن الذمة المالية للجماعة المحلية مستقلة عن الذمة المالية للدولة من الضروري تعبئة موارد لفائدة ميزانيتها حتى يتسنى لها تأدية نفقاتها. و قصد تنمية موارد الجماعات المحلية ، لا بدّ من اتخاذ الإجراءات اللازمة و توفير الآليات التي تمكّن من تحسين المردودية من ذلك اعتماد منهجية الأهداف في الاستخلاص وترشيد التتبعات والحرص على تواتر الإجراءات.

كما يجدر التأكيد، على صعيد آخر أن أغلبية القباضات البلدية تقوم بمتابعة استخلاص المقاييض بصفة يدوية: فقط 35 بلدية تتوفر لها منظومة التصرف في الموارد البلدية مبروطة بالقباضة المالية. مع العلم أن هذه المنظومة تسجل عدة نقائص ومن الهام مراجعتها بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية .

ينجز محاسب الجماعة المحلية مقاييضها ويؤدي مصاريفها ويعتبر محاسبا أولا يتولى استخلاص كافة إيراداتها ومراقبة نفقاتها المعقودة والمأمور بصرفها من طرف رئيسها وتأديتها.

• البرنامج الفرعي الرابع: التصرف المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية الإدارية يُسمّى محاسب المؤسسة العمومية من طرف وزير المالية وهو يخضع مباشرة إلى سلطته وهو مكلف خاصة باستخلاص المداخيل وتأدية المصاريف وحفظ الأموال ومسك الحسابات.

• البرنامج الفرعي الخامس : التصرف و حفظ الأموال و القيم والمنتجات توكل للمحاسبين العموميين مهمة التصرف في الأموال والقيم الراجعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار يحرص هؤلاء على الحفاظ على هذه الأموال كما يتولون السهر على تمكين الدولة من السيولة اللازمة على المستوى الجهوي والمركزي وذلك بالإسراع بتجميع السيولة في الحساب الجاري الوحيد بالبنك المركزي المفتوح باسم أمين المال العام.

• البرنامج الفرعي السادس: مسك و تقديم الحسابات يتولى المحاسب العمومي تسجيل كل عملية إنجازها في المحاسبة المخصصة لها. فهو يدرج العمليات حسب الهيكل المعني بها الذي يتمتع بالاستقلال المالي والمعنوي (دولة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية) وكذلك حسب طبيعة العملية التي تخص الأموال أو المواد.

كما يعدّ المحاسب العمومي في آخر كل سنة حساب تصرّف (بالنسبة للدولة) أو حساب مالي (بالنسبة للجماعات المحلية و المؤسسات العمومية) يوجّه لدائرة المحاسبات لإجراء المراقبة الضرورية.

• البرنامج الفرعي السابع: أنشطة المساندة

إن أنشطة المساندة التي من شأنها أن توفر المناخ الملائم لإنجاز مختلف الأنشطة الأساسية المكلفة بإنجازها بالنجاعة المطلوبة تتمثل بالأساس في التصرف في الموارد البشرية والتكوين، توفير المستلزمات من فضاءات عمل وتجهيزات ومعدات وأنظمة معلوماتية، تفقد المراكز المحاسبية، التنظيم والتنسيق مع مختلف المصالح وتوفير خدمات ذات جودة للمطالبيين بالأداء.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية علمًا و أنها تتماشى مع المهام الأساسية لبرنامج المحاسبة العمومية:

المؤشرات	الأهداف الفرعية	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة (نظام داخلي) - نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة - نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة 	1. تحسين استخلاص الديون الجبائية (هدف مشترك مع مصالح المراقبة الجبائية)	تحسين استخلاص الديون العمومية
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة - نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة 	2. تحسين استخلاص الديون غير الجبائية	
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية 	3. تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية	
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة احترام الاجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب 		تحسين تأدية نفقات الدولة
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الحسابات المرفوضة (التي لم تحض بالمصادقة) - أجل التجميع الشهري للحسابات - أجل تقديم الحساب العام للادارة المالية الى دائرة المحاسبات 		مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجل
<ul style="list-style-type: none"> - عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني - معدل اجال تسوية فصول الصكوك المقدّمة للخلاص 		ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم
<ul style="list-style-type: none"> - عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة - تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية - تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية 		تحسين جودة الخدمات

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات البرنامج:

1.1.2. الهدف الأول 1.0.3: تحسين إستخلاص الديون العمومية:

● تقديم الهدف:

تلجأ الدولة في إطار تعبئة مواردها الماليّة إلى الموارد الداخليّة أساسا ومن ضمنها المداخيل الجبائيّة من خلال تعصير منظومة الجباية وتحسين مردوديتها وكذلك المداخيل غير الجبائيّة من خلال تحسين مردود تحصيل أملاك الدولة والخطايا والعقوبات الماليّة. وتمثل عمليّة الاستخلاص المرحلة المحاسبيّة لتنفيذ الموارد العمومية وهي تعدّ من اختصاص المحاسب الذي عليه أن يقوم بكلّ ما يلزم من إجراءات تؤدّي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمّة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعالييم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون منقولة.

وقد أولت وزارة المالية اهتمامها باستخلاص الديون العمومية المنقولة رغم محدودية مساهمتها في توفير التمويلات اللاّزمة. فكّلما كان مستوى استخلاص الديون المنقولة في تحسّن، كان ذلك خير ضامن لتحقيق المداخيل الفورية المرتقبة. ومن هذا المنطلق، وعلاوة على عديد البرامج التي تحفّز المطالب بالأداء على القيام بالواجب الجبائي لعلّ أهمّها منظومة التصاريح عن بعد والدفع الإلكتروني، تمّ التوجه نحو التركيز على النجاعة في استخلاص الديون العمومية المنقولة بغاية تحسين مردوديّة استخلاص هذه الديون ومزيد تفعيله. وتعتبر عمليّة استخلاص الديون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانيّة السنّة. وينقسم هذا الهدف إلى ثلاث أهداف فرعية، يخصّ الأول استخلاص الديون الجبائيّة الفورية والمنقولة والذي تشترك مصالح الأداءات والمحاسبة العمومية في تحقيقه. ويخصّ الثاني

والتأثير استخلاص الديون غير الجبائية وكذلك موارد الجماعات المحلية التي تختص وحدها في تحقيقه مصالح المحاسبة العمومية.

- **مرجع الهدف:**

ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج و القطاع في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة موارد الميزانية.

- **تقديم المؤشرات:**

❖ **الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية : تحسين استخلاص الديون الجبائية**

- ♦ **المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة**

نظرا إلى أنّ الاستخلاص الفوري للتصاريح الجبائية يتم مباشرة بشبايك القباضات المالية أو عن طريق التصريح عن بعد ، فإنّ مصالح الاستخلاص تشترك مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق التّجاعة في هذا المجال، باعتبار أنّ مصالح المراقبة الجبائية مكلفة بمتابعة مدى احترام المطالبين بالأداء لواجبهم الجبائي وتقوم بالإجراءات الضرورية لحملهم لتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح الجبائية أو لتسوية مبالغ الأداءات المستوجبة إثر عمليات المراجعة الأولية والمراقبة المعمقة.

ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطوّر المداخل الجبائية تفوق أو تساوي تطوّر المداخل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

- ♦ **المؤشر 2.3.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة**

يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيات الثلاثة سنوات الأخيرة إذ أنّ نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيات وذلك بالتركيز على استخلاص التثقيات الجديدة.

◆ المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تفصي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقاً لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

❖ الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية

◆ المؤشر 4.1.0.3: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيلات الثلاثة سنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيلات وذلك بالتركيز على استخلاص التثقيلات الجديدة. مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر ينقسم إلى مؤشرين فرعيين حسب كل صنف من أصناف الديون المثقلة:

● المؤشر الفرعي الأول: نسبة استخلاص الخطايا المحكوم بها قضائياً

● المؤشر الفرعي الثاني: نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة

◆ المؤشر 5.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين حسب كل صنف من أصناف الديون المثقلة:

● المؤشر الفرعي الأول: تطوّر استخلاص الخطايا المحكوم بها قضائياً

● المؤشر الفرعي الثاني: تطوّر استخلاص ديون أملاك الدولة.

❖ الهدف الفرعي الثالث: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية

◆ المؤشر 6.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفّر الموارد التي تمكّن من ضمان توازنها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية. وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية حسب صنف المداخيل.

جدول عدد

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
-	-	-	16774 ⁽²⁾	14348,3	14285,4	12360,9	مليون دينار	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة (نظام داخلي) الهدف الفرعي 1: تحسين استخلاص الديون الجبائية (هدف مشترك مع مصالح المراقبة الجبائية)
10,12	10,12	10,12	16,9 ⁽²⁾	0,44	15,56	17,5	نسبة مائوية	
20	20	20	18	15,7	10,34	17,37	نسبة مائوية	المؤشر 2.1.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة
15	15	15	15	54,8 27 ⁽¹⁾	-2,6 35 ⁽¹⁾	56,61	نسبة مائوية	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة
18	18	18	18	18,57	24,11	22,25	نسبة مائوية	الهدف الفرعي 2: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة المؤشر 5.1.0.3: تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
15	15	15	15	17,3	17,34	35,84	نسبة مائوية	
99	98	97	95	104,5	100	104,52	نسبة مائوية	المؤشر 6.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية الهدف الفرعي 3: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية

(1): نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة إذا ما استثنينا المبالغ الاستثنائية المستخلصة سنة 2013 وسنة 2015.

(2): إنجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016.

2.1.2. الهدف الثاني 2.0.3: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة:

• تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في التوظيف الأمثل للنفقات العمومية ومسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية. وفي هذه المرحلة الخطيرة، مرحلة تأدية النفقة ، باعتبارها تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، رأى المشرع أنه من الضروري أن توكل إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة. حيث تمّ دعمها بمسؤولية شخصية ومالية تثار كلما لم يتفطن هذا الأخير إلى الاخلالات التي قد تتسم بها النفقة والتي قد تضر بمصالح الخزينة.

• مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج من خلال التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية.

• تقديم المؤشرات:

♦ المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

يمكن هذا المؤشر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونيّة المحددة للتأشير على أوامر الصرف مع الآجال الفعلية للتأشير. ويتطلب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعني بتأدية النفقة على مستوى المنظومة الإعلامية "أدب".
أما بالنسبة لتواريخ إصدار وتأشير أوامر الصرف فهي مدرجة ضمن المنظومة "أدب".
جدول عدد 2

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
96	95	94	93	92,44	91,87	90	نسبة مانوية	المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الآجال القانونيّة للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

3.1.2. الهدف الثالث 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال

• تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

كما يتعيّن احترام آجال تجميع وتقديم الحسابات المذكورة إلى دائرة المحاسبات وإعداد مشروع قانون غلق الميزانية حسب الآجال القانونية.

• مرجع الهدف:

يبتزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع فيما يتعلّق بجودة المعلومة المتوقّرة واحترام المعايير الدّولية.

• تقديم المؤشّرات:

♦ المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة

يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهّمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المرفوضة إثر عمليّات المراقبة من طرف المصالح الجهويّة والمركزيّة لمراقبة الحسابات الشهريّة والسنويّة المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات.

يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي (قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).

♦ المؤشر 2.3.0.3: آجال التجميع الشهري للحسابات

تجمع الحسابات الشهرية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (قباض المالية، قباض الديوانة، أمناء المال الجهويين، الأمين العام للمصاريف وأمناء المصاريف لدى الوزارات) على المستوى الوطني لدى أمين المال العام لغاية تقديم معطيات مجمعة حول تنفيذ ميزانية الدولة ومختلف العمليات المالية التي يقوم بها المحاسبون العموميون. تمكن هذه المعلومات السلط المركزية من اتخاذ القرارات المناسبة.

والهدف المرجو في هذا المجال هو تقليص أجل التجميع بصفة تدريجية.

♦ المؤشر 3.3.0.3: آجال تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة

المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية، يقع إعداد وتقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة المالية للسنة التي تم بعنوانها إعداد هذا الحساب. ويتم تقديم مشروع غلق الميزانية في نفس الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي تجدر مراجعتها مثال القروض المباشرة).

جدول عدد 3

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
10	10	10	10	7,7	14	9,10	نسبة مانوية	المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة
12	15	15	15	15	17	20	اليوم	المؤشر 2.3.0.3: أجل التجميع الشهري للحسابات
12	12	12	12	16 (الحساب العام لسنة 2013)	15 (الحساب العام لسنة 2012)	16 (الحساب العام لسنة 2011)	الشهر	المؤشر 3.3.0.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات

4.1.2. الهدف الرابع 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم:

• تقديم الهدف:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تنمية استغلال الوسائل الإلكترونية للدفع لما تقدّمه من مزايا تتعلّق بأجال الاستخلاص وتقادي الأخطاء ومخاطر تواجد الأموال بالمراكز المحاسبية.

وتوكل للمحاسبين العموميين مهمّة التصرف في الأموال والقيم الراجعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار، يتولى هؤلاء السهر على تمكين الدولة من السيولة اللازمة على المستوى الجهوي والمركزي وذلك بالحرص على استخلاص الصّكوك البنكية في أقرب الآجال.

• مرجع الهدف:

يتنرّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج في جزئه المتعلّق بتنمية استغلال الوسائل الإلكترونية للدفع واحترام المعايير الدولية.

• تقديم المؤشرات:

♦ المؤشر 1.4.0.3: نسبة القباضات المالية المجهزة بمطرفيّات الدفع الإلكتروني

في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تمكين المواطن من أداء واجبه الجبائي و إجراء مختلف الخدمات في أحسن الظروف، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمّته مطرفيّات دفع إلكتروني في عديد القباضات المالية والتي تتميز بعديد المزايا كتأمين العمليات، ربح الوقت و تنزيل المبلغ حينياً في الحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي.

ونظرا لتواجد العديد من الصّعوبات عند استعمال وسيلة الدفع الإلكتروني وذلك خاصّة مع مصالح البريد على مستوى تنزيل المبالغ المستخلصة بالحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي، تعتمزم الإدارة القيام بدراسة تقييميّة حول هذه الإشكاليات وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مآل التحويلات.

♦ **المؤشر 2.4.0.3: معدّل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخصاص**

يمكن اختصار آجال تسوية فصول الصكوك البنكية التي وقع تسلّمها من طرف المطالبين بالأداء من ضمان السيولة بالحساب الجاري البريدي لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخبزينة لدى البنك المركزي. يساوي هذا الأجل مجموع :

- **أجل الإيداع:** يساوي الأجل الفاصل بين تاريخ استلام الصك (تاريخ الوصل) وتاريخ الإيداع للاستخلاص) تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في بند عمليات الخبزينة "شيكات مقدمة للاستخلاص" (من جهة وتاريخ إيداع الشيك للخصاص من جهة أخرى.
- **أجل التسوية:** وهو الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للاستخلاص (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في بند عمليات الخبزينة (OT): شيكات مقدمة للاستخلاص وتاريخ الحصول على الإعلام بالمآل والمتمثل في تاريخ العملية المحاسبية لتطهير خانة عمليات الخبزينة (OT).

ويتم احتساب الأجل باستثناء معالجة الشيكات الراجعة دون خصاص.

جدول عدد 4

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
47	47	47	47	47	47	47	العدد	المؤشر 1.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني
20	20	20	20	29	31,8	24,2	اليوم	المؤشر 2.4.0.3: معدّل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخصاص

5.1.2. الهدف الخامس 5.0.3: تحسين جودة الخدمات:

• تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال:

- ✓ تطوير أساليب عمل الإدارة وتبسيط إجراءاتها مع تعزيز قدرات مواردها البشرية وتنمية الموارد المادية،
- ✓ تحقيق رضا المتعامل مع الإدارة والتواصل معه والتجاوب مع حاجياته.

• مرجع الهدف:

يتمثل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والارتقاء بأداء الإدارة واحترام المعايير الدولية.

• تقديم المؤشرات:

♦ المؤشر 1.5.0.3: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة

يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية والارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها عبر مزيد إحكام تنظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكن من تقييمها وتصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين، تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز. كما تقرر تركيز علامة جودة "مرحبا قباضات مالية" يتم حالياً مناقشة بنود مرجعيتها مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية قصد تحويلها إلى علامة وطنية للجودة.

♦ **المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدّفع بالقباضات الماليّة**

يتمتّز هذا الإجراء في إطار سعي وزارة المالية لتبسيط إجراءات قيام المطالبين بالأداء بواجباتهم الجبائية. وقد وضعت على ذمتهم منظومة التصريح و احتساب الأداءات عن بعد والدفع بالقباضات المالية وذلك دون شروط مسبقة.

وتمكّن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية وتقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.

♦ **المؤشر 3.5.0.3: تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية**

يتمتّز هذا الإجراء في إطار تطوير وسائل الاتصال بين المواطن والإدارة وتخفيف العبء على القباضات الماليّة في مادّة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم احترام أحكام مجلّة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تمّ إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء المذكور أعلاه، رقم النداء 81100700.

كما أنه في إطار تقريب الخدمات من المواطن وتبسيط الإجراءات وإرساء إدارة إلكترونية تمّ تدعيم التبادل الآلي للمعلومات وتطوير تطبيقات إعلامية بوزارة المالية من شأنها توفير إمكانية استخلاص تلك المخالفات والخطايا بالرسائل الإلكترونية.

جدول عدد 5

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
70	60	50	40	30	15	15	العدد	المؤشر 1.5.0.3: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة
34000	32000	30000	28000	26384	22090	17631	العدد	المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدّفع بالقباضات الماليّة
95000	90000	80000	70000	67745	55611	35064	العدد	المؤشر 3.5.0.3: تطوّر عدد الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية و الخطايا والعقوبات المالية

2.2. تقديم أنشطة البرنامج:

قصد تحقيق القيم المنشودة لأهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2017، تم برمجة جملة من الأنشطة والإجراءات. ويبين الجدول التالي أهم الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الأهداف:

الاعتمادات	الأنشطة المبرمجة (*)	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعية	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	✓ مواصلة تفعيل دور خلايا الاستخلاص والعمل على تأطيرهم وترسيخ منهجية الأهداف لتحسين مردودية أعضائها.	% 10,12	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة	الهدف الفرعي 1: تحسين استخلاص الديون الجبائية (نظام داخلي)	
	✓ مواصلة تحسين أداء اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص وذلك من خلال متابعة حسن تطبيق التوصيات المنبثقة عنها الهادفة إلى معالجة الملفات المستعصية.		المؤشر 2.1.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة		
	✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكلفين بالاستخلاص و عدول الخزينة لضمان أكثر نجاعة في استخلاص الديون المثقلة.	%20	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة		الهدف الأول 1.0.3: تحسين استخلاص الديون العمومية
	✓ متابعة أعمال عدول الخزينة وتقييم أدائهم وتأطيرهم قصد تحسين مردوديتهم، مواصلة التنسيق مع مصالح أملاك الدولة قصد مزيد إحكام التصرف في الديون الراجعة لها ومتابعة حسن سير عملية الاستخلاص في إطار الجدوليات المبرمة.	%15	المؤشر 4.1.0.3: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة		
	✓ مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل لتحسين إجراءات تنفيذ الأحكام القاضية بخطايا مالية وذلك بالتحكّم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية وتحفيز المحكوم عليهم لتسديد ما عليهم وتمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي عن الديسيماات الإضافية في صورة التسديد في آجال معيّنة.		%18		المؤشر 5.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
	✓ مواصلة برنامج تقريب مصالح الاستخلاص من مصالح المراقبة الجبائية وخاصة في إدارة المؤسسات الكبرى.	%15			
✓ تطهير بقايا الاستخلاص من الفصول غير القابلة للاستخلاص..					
✓ تفعيل الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك بتحديد المقاييس والوثائق المثبتة للطرح بواسطة الإلغاء أو تأجيل الدّفع.					

الاعتمادات	الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة المبرمجة	الاعتمادات
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	الهدف الفرعي 3: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية	المؤشر 6: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية	97%	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مزيد متابعة إجراءات تنقيح واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية واستحداث نسق تطورها. ✓ مزيد التنسيق مع مصالح البلدية لدفع عملية استخلاص موارد الجماعات المحلية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة وحلّ للإشكاليات المعترضة. ✓ متابعة الوضع المالي للجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم البلدية المثقلة. 	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	الهدف الثاني 2.0.3: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة	المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الأجل القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب	94%	<ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على مواصلة تطوير الوظيفة الخاصة بأجل التأشير على الأوامر بالصّرف على منظومة "أدب" مما يمكّن من تصنيف مذكّرات رفض التأشير وإحكام متابعة مذكّرات الرّفص واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة. ✓ مواصلة التنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد تطوير وظيفة التصرف الآلي في إحالة بعض النفقات العمومية على غرار نفقات التأجير العمومي. ✓ مواصلة تدعيم الدور الرّقابي والمحاسبي في مجال تأدية النفقات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات. 	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	الهدف الثالث 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها و مقدّمة في الأجل	المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة المؤشر 2.3.0.3: أجل التجميع الشهري للحسابات المؤشر 3.3.0.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات	10% 15 يوما 12 أشهر	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواصلة دراسة إرساء نظام المحاسبة ذات القيد المزدوج على مستوى الخزينة العامة للبلاد التونسية. ✓ الشروع في دراسة إرساء نظام الرّقابة الداخلية المحاسبية حسب المعايير الدولية من خلال تحليل وتصنيف المخاطر في المراكز المحاسبية . ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. 	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	الهدف الرابع 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم	المؤشر 1.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدّفع الإلكتروني	47 قباضة مالية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواصلة التنسيق مع شركة الخدمات البنكية التي تؤمّن نقل الأموال من مختلف المراكز المحاسبية حسب برنامج مضبوط. ✓ مواصلة إحكام التصرف في الأموال واختصار آجال الشيكات وتنزيل الأموال العمومية بالحساب الجاري للخزينة بالبنك المركزي. ✓ مواصلة أعمال تطوير التطبيقات الإعلامية التي تمكّن من رقمنة الصّكوك وتقديمها 	

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة المبرمجة	الاعتمادات
	المؤشر 2.4.0.3: معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص	20 يوما	للمقاصة الإلكترونية عبر البنك المركزي.	
الهدف الخامس 5.0.3: تحسين جودة الخدمات	المؤشر 1.5.0.3: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة	50	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الحصول على علامة مميزة خاصة بمرجعية الاستقبال الخصوصية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. ✓ تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية حسب المستوى المحدد من المستويات الثلاث . ✓ تكوين مدققين داخليين للجودة ومسؤولي الجودة بأمانات المال الجهوية. 	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات
	المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية	30000		
	المؤشر 3.5.0.3: تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية	80000		

(*): أنشطة دون انعكاس مالي

3. نفقات البرنامج:

بلغت جملة إتمادات برنامج المحاسبة العمومية 220111 ألف دينار خلال سنة 2017 مقابل 194956 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تطور بلغت 12 %.

جدول نفقات برنامج المحاسبة العمومية

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)	تقديرات 2017 (2)		قانون المالية 2016 -1	إنجازات 2015	بيان البرنامج	
	النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)				اعتمادات التعهد
12,6	21991		207 977	185 986	179 975	العنوان الأول : نفقات التصرف
12,6	21991		196 654	174 663	163 966	التأجير العمومي
0	0		11 305	11 305	16 003	وسائل المصالح
0	0		18	18	6	التدخل العمومي
35,3	3164		12 134	8 970	8 812	العنوان الثاني: نفقات التنمية
35,3	3164		12 134	8 970	8 812	الإستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
13	25155		220 111	194 956	188 787	مجموع البرنامج

4. إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج المحاسبة العمومية لسنوات 2017-2019:

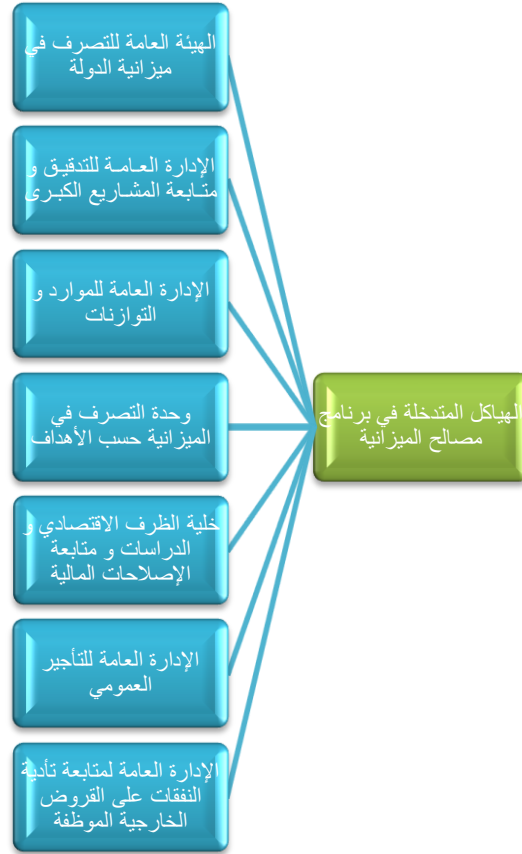
تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
إ.م.م.	إ.م.م.	إ.م.م.	2016	2015	2014	2013	
220361	220160	207977	185986	179 975	150716	118 460	نفقات التصرف
202554	202561	196654	174663	163966	141687	104 048	I - التآجير العمومي
202554	202561	196654	174663	163966			. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة
17789	17581	11305	11305	16003	9029	13 096	II - وسائل المصالح
17789	17581	11305					. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة
18	18	18	18	6	0	0	III - التدخل العمومي
18	18	18					. على الموارد العامة للميزانية . على موارد صناديق الخزينة
4268	5688	12134	8970	8812	4530	4 861	نفقات التنمية
4268	5688	12134	8970	8812	4530	4 861	I - الاستثمارات المباشرة
4268	5688	12134	8970	8812			. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
							II - التمويل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
224629	225848	220111	194956	188787	155246	123 321	مجموع البرنامج 3

برنامج مصالح الميزانية

رئيس البرنامج : السيد زهير عطاء الله (رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة).

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1. خارطة البرنامج:



2.1. تقديم البرنامج:

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الإدارات العامة التالية:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للتأجير العمومي
- الإدارة العامة للتدقيق و متابعة المشاريع الكبرى
- الإدارة العامة للموارد و التوازنات
- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- خلية الظرف الاقتصادي و الدراسات و متابعة الإصلاحات المالية
- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

تتولى هذه الإدارات العامة إعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية وتضمن ديمومة الميزانية وتماسكها وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

3.1. إستراتيجية البرنامج:

يلعب برنامج "مصالح الميزانية" دورا كبيرا في صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد من خلال إعداد تقديرات ميزانية الدولة في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي وكذلك من خلال متابعة تطور موارد ونفقات الميزانية وإعداد ونشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- التحكم أكثر في توازنات ميزانية الدولة وذلك من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية اقتصادية شاملة ورؤية مالية متوسطة المدى.
- تحسين تعبئة موارد الدولة وترشيد النفقات والتحكم فيها بهدف توظيف أكثر موارد لدعم المشاريع التنموية مع التركيز على حسن برمجة وتنفيذ هذه المشاريع.
- إحكام متابعة تأدية النفقات على موارد ميزانية الدولة و على الموارد المحمولة على القروض الخارجية الموظفة عبر توفير الظروف الإجرائية والفنية الملائمة.
- تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية مما سيمكن مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني من تقييم جملة الإعتمادات الموظفة لتحقيق أهداف معينة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

وفي إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج، تم ضبط مجموعة من الأهداف تتمحور حول تطوير جودة التقديرات وتحسين الشفافية مع مواصلة إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف حيث تم في هذا المجال إصدار منشور موحد لإعداد ميزانية الدولة وإطار القدرة على الأداء لسنة 2017.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تتمثل أهداف البرنامج في:

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة.

الهدف 2.0.4 : تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة.

الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية.

الهدف 4.0.4: دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

جدول تلخيصي:

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	-
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة								
5	6	6.5	7	0.12	0.06	1.6	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
3	4	4.5	5	2.3	2.0	0.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية
الهدف 2.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة								
1.5	1.7	2	2.3	3.17	1.7	3.2	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف
6.5	6.75	7.0	7.5	9.19	10.8	8.6	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية
15	17	19	20	2.5 سليبي	-	-	%	المؤشر 3: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة
الهدف 3.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
40	43	45	45	48	48	45	يوم	المؤشر 1: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
3.5	3.5	4.5	5	5	4.6	-	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقرير السداسي الخاص بميزانية الدولة
الهدف 4.0.4: تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف								
115	95	79	39	20	20	0	برنامج	المؤشر 1: العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر
152	116	72	36	0	0	0	هدف	المؤشر 2: عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات
288	216	144	72	0	0	0	مؤشر	مؤشر 3: عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات
21	19	16	10	7	5	5	دليل ووثيقة	مؤشر 4: عدد الأدلة ووثائق العمل المشورة

1.1.2 - الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة

• تقديم الهدف :

تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد منذ سنة 2011 بكثرة المعطيات المتغيرة والأحداث الطارئة مما جعل عملية إعداد تقديرات الموارد أكثر صعوبة وأصبح هامش الخطأ أكثر حدة وبالتالي فقد تمت ملاحظة تباين الفارق بين تقديرات موارد الدولة والإنجازات خاصة خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2010 وسنة 2013. ونظرا لما تكتسبه تقديرات ميزانية الدولة من أهمية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي ضبط إمكانيات الدولة وبالتالي تحديد قدرتها على الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تم اختيار هدف " تطوير جودة تقديرات موارد الدولة" تلافيا للانزلاق وحفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة.

• مرجع الهدف :

يبتذل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات

• مبررات اعتماد المؤشرات:

وسيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- المؤشر 1.1.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تنقسم الموارد الذاتية للدولة إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية وتمثل الموارد الجبائية

المناب الأهم:

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
92	91	82	80	81	86	%

ولذلك تم اختيار هذا المؤشر لتقييم مدى جودة تقديرات الموارد الذاتية والعمل على تقليص

الفارق بين التقديرات والانجازات وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية

العمومية.

- المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية
تعد الموارد الديوانية مكونا هاما من مكونات موارد ميزانية الدولة. إلا أن ارتباطها الوثيق
بالمبادلات التجارية وخاصة الواردات التي تتأثر بدورها بمعطيات الظروف الاقتصادية
الداخلي والخارجي بالإضافة إلى العديد من المتغيرات والفرضيات مثل أسعار النفط و المواد
الأساسية بالأسواق العالمية و أسعار صرف الدينار بالعملات الأجنبية و مؤشرات
الاستهلاك، يجعل من عملية إعداد تقديرات الموارد الديوانية عملية شديدة الصعوبة وتتطلب
جودتها المتابعة والتدقيق. ويقصد بالموارد الديوانية مجموع المعاليم والأداءات المرتبطة
بالتوريد وخاصة منها المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة والأداء على الاستهلاك.

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	-
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة								
5	6	6.5	7	0.12	0.06	1.6	%	المؤشر 1.1.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
3	4	4.5	5	2.3	2.0	0.2	%	المؤشر 2.1.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية
(*) تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفضة. وبالنسبة للتقديرات (2016-2019) فهي بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي .								

2.1.2 - الهدف 2.0.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة:

• تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى تحسين جودة تقديرات نفقات الدولة وذلك بالتقليص في الفارق بين الاعتمادات المرسمة بقانون المالية والانجازات الفعلية باعتبار الفارق المسجل خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى نفقات التصرف أو نفقات التنمية بما في ذلك نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.

• مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه الهيئات والمؤسسات الدولية.

• مبررات اعتماد المؤشرات :

باعتبار اختلاف طبيعة نفقات التصرف ونفقات التنمية، سيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- المؤشر 1.2.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف ويقصد بنفقات التصرف نفقات التأجير العمومي وتسيير المصالح العمومية والتدخل العمومي باعتبار نفقات الدعم ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

- المؤشر 2.2.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية ويقصد بنفقات التنمية نفقات الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي على موارد ميزانية الدولة وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

- المؤشر 3.2.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1.5	1.7	2	2.3	3.17	1.7	3.2	%	المؤشر 1.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف
6.5	6.75	7.0	7.5	9.19	10.8	8.6	%	المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية
15	17	19	20	2.5 سلبى	-	-	%	المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة

3.1.2 - الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

• تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى المالية العمومية (الموارد- النفقات- الدين العمومي) تهم بالخصوص:

- بيانات شهرية عن تطور الوضع المالي يتم نشرها طبقا لمقتضيات المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) لصندوق النقد الدولي.
- نشرية شهرية حول تنفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على المستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية اعتمادا على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك على التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS). وتمكن هذه النشرية الدورية المعنيين بالأمر من الإطلاع على تطور

مختلف مؤشرات المالية العمومية ويتم نشرها على صفحات " الواب" ضمن موقع وزارة المالية.

- تقرير نصف سنوي حول تطور المالية العمومية (تم نشره ابتداء من سنة 2014) يبين نتائج تنفيذ ميزانية الدولة السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على توازنات المالية العمومية. وقصد مزيد تدعيم منظومة الشفافية ونشر البيانات خاصة بعد إقرار المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 ماس 2011 والم تعلق بالنفاد إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية ، تعمل الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية على نشر كل ما يتعلق بالمالية العمومية من معطيات احصائية وتقديرات في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة كاملة وذات جودة وفي الوقت المناسب.

• مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة.

• مبررات اعتماد المؤشرات :

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
- المؤشر 2.3.0.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة.

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
40	43	45	45	48	48	45	يوم	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
3.5	3.5	4.5	5	5	4.6	-	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقرير السداسي الخاص بميزانية الدولة

4.1.2 - الهدف 4.0.4: دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف:

• تقديم الهدف:

تهدف منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إلى إضفاء المزيد من الشفافية والنجاعة على التصرف في المالية العمومية حيث تتبني هذه المنظومة على مبدأ التصرف حسب النتائج وذلك عن طريق تحديد أهداف واضحة للتدخل العمومي يقاس إنجازها بمؤشرات كمية قابلة للتدقيق. ويتطلب المرور إلى تطبيق المنظومة الجديدة إرساء إصلاحات شاملة على المالية العمومية والتي يمكن أن تتمحور حول ما يلي:

- تقسيم محاور تدخل كل وزارة إلى برامج تترجم السياسات العمومية وضبط أهدافها الإستراتيجية مع تحديد مؤشرات قياس للأداء للثبوت من مدى تحقيق الأهداف.
- العمل على تطوير تقنيات البرمجة على المدى المتوسط.
- تطوير التبويب الميزانياتي والمحاسبي ليتماشى مع المعايير الدولية ومع الاحتياجات الجديدة من المعلومات.
- مراجعة الإطار التشريعي لميزانية الدولة
- تطوير الرقابات لتتماشى مع مبدأ مزيد المسؤولية والحرية في التصرف لأمري الصرف.

• مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إصلاح منظومة التصرف في المالية العمومية بالاعتماد على ما جاء بالفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2004.

• مبررات اعتماد المؤشرات:

يهدف المؤشر عدد 1 (عدد البرامج المحددة بأمر) إلى قياس مدى تقدم تركيز المنظومة حيث أن كل تقسيم برامجي لا يمكن أن يعتبر رسمياً إلا إذا تمت المصادقة عليه بمقتضى أمر حكومي. أما اعتماد المؤشرين عدد 2 وعدد 3 فيهدفان إلى التأكد من مدى توافق جميع الأطراف بوزارة ما حول الأهداف والمؤشرات المعتمدة في انتظار إرساء منظومة للتدقيق الأولي لإطار القدرة على الأداء حيث تمثل العرض على انظار المجلس الوزاري الخاص بالتصرف في الميزانية حسب الاهداف ضمانا أوليا لجودة الإطار المذكور.

ويندرج المؤشر عدد 4 (عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة) في صلب مشمولات وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف حيث أن دعم تقدم إرساء المنظومة الجديدة للتصرف في الميزانية يتطلب إعداد ونشر العديد من الوثائق والأدلة لتأطير ومساعدة مختلف المتدخلين في المشروع.

الهدف 4.0.4 : دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف							
2019	2018	2017	قانون المالية 2016	2015	2014	2013	
115	95	79	39	20	20	0	برنامج المؤشر 1: العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر
152	116	72	36	0	0	0	المؤشر 2: عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات
288	216	144	72	0	0	0	مؤشر 3 : عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات
21	19	16	10	7	5	5	مؤشر 4: عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة

(*) تم تعديل التوقعات الخاصة بالمؤشرين عدد 2 و 3 وذلك تماشياً مع الفرضية المعتمدة حيث تسرب خطأ في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016. بنيت هذه الفرضية على أساس مراجعة إطار القدرة على الأداء لـ 3 وزارات سنوياً باحتساب 4 برامج لكل وزارة ومعدل 3 أهداف على أقصى تقدير لكل برنامج ومؤشرين لكل هدف.

2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
	إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات.	0.5 %	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
	- مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد المرتبطة بالنظام الخارجي - إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات.	0.5 %	المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الديوانية	
	- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير - تنظيم اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ النفقات - إعداد دليل إجراءات - التكتيف من إصدار مذكرات توجيهية داخلية.		المؤشر 1.2.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التصرف	الهدف 2.0.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة
	- إرساء متابعة دورية لانجاز المشاريع - تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير - عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات - تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز المشاريع المبرمجة - إعداد دليل إجراءات - التكتيف من إصدار مذكرات توجيهية داخلية	6.5 %	المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على ميزانية الدولة	

	<p>المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة</p>	15%	<p>- توفير الحلول الإجرائية والفنية الملائمة لتحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي "سياد" و "أدب".</p> <p>- ضبط برنامج مساندة ومتابعة للجهات المنفذة للمشاريع بهدف تحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي "سياد" و "أدب".</p> <p>- تركيز منظومة في تقنيات التقدير</p> <p>- مراجعة تقنيات التقديرات المتعلقة بالنفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.</p> <p>- إعداد دليل إجراءات في منظومة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.</p>
الهدف 3.0.4تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	35 يوما	<p>- تنظيم وتدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال</p> <p>- مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.</p>
	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	3.5 أشهر	<p>- تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد التقارير ونشرها في الآجال المحددة</p> <p>- مزيد التنسيق مع مختلف الإدارات العامة لمدنا بالمعطيات اللازمة.</p>
الهدف 4.0.4: دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف	المؤشر 1.4.0.4: العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر	79	<p>- مواصلة الإحاطة بالوزارات عبر تكثيف حصص التفكير حول البرامج</p> <p>- مواصلة العمل على التكوين</p> <p>- إعداد الأوامر المحددة للبرامج</p>
	المؤشر 2.4.0.4: عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات	72	<p>- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في الأهداف الواردة بمشاريع القدرة على الأداء</p> <p>- تكثيف حلقات التفكير والمراجعة</p> <p>- استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق مع الوزارات</p> <p>- مواصلة العمل على التكوين</p>
	مؤشر 3.4.0.4: عدد المؤشرات	144	<p>- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في المؤشرات الواردة بمشاريع القدرة على الأداء</p>

	<ul style="list-style-type: none"> - تكثيف حلقات التفكير والمراجعة - استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق مع الوزارات - مواصلة العمل على التكوين 		المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات
استغلال الموارد المتاحة في إطار الاتفاقيات مع المنظمات الدولية	<ul style="list-style-type: none"> العمل على استصدار مقررات جديدة لفرق العمل تحدد المسؤوليات بأكثر دقة - تأطير فرق العمل وحثها على تدعيم دورية الاجتماعات متابعة وتعديل الادلة والوثائق الصادرة عن منظمة (OCDE) - متابعة مشروع تطبيق متطلبات القانون الاساسي الجديد للميزانية 	16	مؤشر 4.4.0.4: عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة

3. نفقات البرنامج:

1.3- نفقات البرنامج :

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج مصالح الميزانية لسنة 2017 ما قدره 6896 ألف دينار مقابل 6798 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطوّر تبلغ 1.4%. وتتوزع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

تطور إعتمادات برنامج " مصالح الميزانية "

(بحساب أد)

نسبة التطور (2017-2015)		تقديرات 2017		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد	2016 (1)	2015	
3%	136	6760	6760	6564	5586	العنوان الأول : نفقات التصرف
6%	361	6161	6161	5840	5193	التأجير العمومي
19.5%-	-125	514	514	639	383	وسائل المصالح
0	0	85	85	85	0	التدخل العمومي
42% -	- 98	136	136	234	330	العنوان الثاني: نفقات التنمية
42% -	-98	136	136	234	330	الإستثمارات المباشرة
42% -	-98	136	136	234	330	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
	0				0	على الموارد العامة للميزانية
	0				0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
1.4%	98	6896	6896	6798	5916	مجموع البرنامج

2.3 - إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2017-2019

بلغت جملة إعتمادات التعهد لسنة 2017 ما قدره 6 896 أد مقابل 7 092 أد لسنة 2018

أي بنسبة تطور ستبلغ 3 % من جملة الإعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2017.

(بحساب أ د)

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
			2016				
6 836	6 861	6 760	6543	5586	5249	3 875	نفقات التصرف
6 179	6 234	6 161	5944	5193	4718	3 400	ا - التأجير العمومي
6 179	6 234	6 161	5944	5193	4718	3 400	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة
572	542	514	514	383	531	475	اا - وسائل المصالح
572	542	514	514	383	531	475	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة
86	85	85	85	0	0	0	ااا - التدخل العمومي
86	85	85	85				- على الموارد العامة للميزانية - على موارد صناديق الخزينة
157	146	136	195	330	8	50	نفقات التنمية
157	146	136	195	330	8	50	ا ا - الاستثمارات المباشرة
157	146	136	195	330	8	50	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة - على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
	0	0	0				ا اا - التمويل العمومي
							- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة - على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
6 993	7 092	6 896	6738	5916	5 257	3 925	مجموع البرنامج 4

برنامج الديني العمومي

تقديم رئيس البرنامج: تولت السيدة كوثر بابية المديرية العامة للدين العمومي والتعاون الدولي مهمة رئيس برنامج الدين العمومي منذ سنة 2015.

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

خارطة البرنامج (الإدارات والمؤسسات ومختلف المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف البرنامج):

تمثل الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي الإدارة الرئيسية في تحقيق أهداف برنامج الدين العمومي إلا إن كل من الهيئة العامة لميزانية الدولة والخزينة العامة للبلاد التونسية يعتبران متدخلين في البرنامج وتحقيق أهدافه ، خاصة و الهدف النهائي للبرنامج يتمثل في متابعة ومزيد التحكم في المديونية باعتبار ارتباطها بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومي وعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية والظرف الاقتصادي المحلي والعالمي.

تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجيات برنامج الدين العمومي في تنويع مصادر الدين وآلياته وأجال سداده والضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به والعمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وإرساء تصرف نشيط في الدين العمومي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي والتقليص من المديونية التي تبقى رهينة عوامل خارجية مختلفة وخارجة نسبيا عن أداء التصرف في الدين العمومي.

تتمثل المهام الأساسية لبرنامج الدين العمومي في ما يلي:

- المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل
- متابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي
- تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

بالرغم من التطورات المنجزة في مجال التصرف في الدين العمومي (إرساء منظومة إعلامية متطورة للتصرف في الدين وضبط ومتابعة جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالدين، ومتابعة

دورية لسيولة الخزينة...) والتعديلات التي أدخلت على هيكلته ومجالات تدخله، لا يزال هيكل الدين العمومي يسعى إلى اكتساب التقنيات والآليات المعمول بها عالميا في مجال التصرف النشط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به وضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين وتطوير السوق الداخلية واعتماد جملة من الإصلاحات لذلك.

ومن أبرز هذه الإصلاحات إعداد ونشر وثيقة إستراتيجية الدين العمومي 2016-2020 بهدف تطوير التصرف في مخاطر الدين العمومي وتحسين احتساب القيم المستهدفة لمؤشرات إستراتيجية الدين العمومي. كما أن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي تعتزم تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة الدين والخزينة سنة 2017 والتي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية:

- | | | |
|---|---|---------------------------|
| ✓ | التحكم في تكلفة الدين العمومي | التحكم في مستوى المديونية |
| ✓ | تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين | |
| ✓ | تطوير السوق المحلية لسندات الدولة | |

يجدر بالذكر أنه تم حذف الهدف المتعلق بالتحكم في سيولة الخزينة منذ سنة 2016 وذلك لمراجعة المؤشرات المتعلقة به وضبطها بطريقة تتلاءم مع المعطيات المتوفرة والتقنيات الجديدة التي سيتم اعتمادها من خلال معونة فنية حول التصرف في سيولة الخزينة من طرف صندوق النقد الدولي بداية من 18 أكتوبر 2016.

1.1.2 - الهدف 1.0.5: التحكم في تكلفة الدين العمومي

. تقديم الهدف:

تعتبر متابعة تكلفة الدين العمومي والتحكم فيه من أهم مؤشرات أداء التصرف في الدين العمومي. ويتمثل في الضغط على تكلفة الدين عبر التصرف النشط وذلك باستعمال آليات التغطية في الوقت المناسب.

- . مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية برنامج الدين العمومي.
- . مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.1.0.5 : معدل تكلفة الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد الضغط عليها

تقديرات			ق.م. 2016*	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
4	4	4	4.1	4	4.3	4.5	%	المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي

* حسب ق.م. ت القيمة المنشودة للمؤشر سنة 2016 : 4.1

2.1.2 - الهدف 2.0.5: تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين

. تقديم الهدف:

تعد حافطة الدين العمومي عرضة لعدد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجمه وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك بـ:

- التحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي قدر الإمكان وتنويع عملات التداين الخارجي.
- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين وتقادي الدين قصير المدى.

- مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية برنامج الدين العمومي.
- مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.2.0.5 : مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي.

المؤشر 2.2.0.5 : مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة

إحكام التصرف في مخاطر نسب الفائدة المتعلقة بالدين وذلك بمتابعة تطور مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة مقارنة بحجم الدين العمومي الخارجي الباقي سداه.

المؤشر 3.2.0.5 : معدل مدة سداد الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل.

المؤشر 4.3.0.5 : معدل مدة إعادة التسعير

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة إعادة تسعير الديون ذات الفائدة المتغيرة قصد التقليل من أخطارها.

تقديرات			ق.م.ت 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
33*	*33	33*	33.9	35.2	38.9	42.9	%	المؤشر 1: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
20	20	20*	18	22.76	20.68	13.2	%	المؤشر 2: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة
*7≤	*7≤	*7≤	7.5	6.9	6.3	6.4	سنة	المؤشر 3: معدل مدة سداد الدين العمومي
*6≤	*6≤	*6≤	6	5	4.73	5.57	سنة	المؤشر 4 : معدل مدة إعادة التسعير

* سيتم احتساب القيمة المستهدفة بوثيقة الدين العمومي لاحقا علما وأنه بالنسبة لقيمة المؤشرات المنشودة حسب ق.م.ت لسنة 2016 هي على التوالي:

- 33.2 بالنسبة لمؤشر مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
- 20 بالنسبة لمؤشر مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة
- 6.5 بالنسبة لمؤشر :معدل مدة سداد الدين العمومي
- 4.97 بالنسبة لمؤشر معدل مدة إعادة التسعير

الهدف 3.0.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

. تقديم الهدف:
يهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتقادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة به.

. مرجع الهدف:

. مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.3.0.5 : عدد المناقصات في السنة

يبرز هذا المؤشر مدى إنتظام الإصدارات بالسوق الأولية بلمستعمال آجال سداد مختلفة تأخذ بعين الاعتبار تسديدات أقساط الدين العمومي.

المؤشر 2.3.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

المؤشر 3.3.0.5: عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

يمكن هذا المؤشر من إرساء منحنى مرجعي لنسب الفائدة بالسوق المالية.

تقديرات			ق.م.* 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
48	48	48	48	29	32	27	مناقصة	المؤشر 1.3.0.5: عدد المناقصات في السنة
20	20	20	20	14.9	20.2	20.4	%	المؤشر 2.3.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية
>=7	>=7	>=7	>=7	7	7	7	نقطة	المؤشر 3.3.0.5: عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

* بالنسبة لقيمة المؤشرات المنشودة حسب ق.م.ت لسنة 2016 هي على التوالي:

- 19 بالنسبة للمؤشر عدد المناقصات في السنة
- 18 بالنسبة للمؤشر حجم التداول في السوق الثانوية
- 8 بالنسبة للمؤشر عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

لا تتطلب الأنشطة المبينة بالجدول الموالي إتمادات مالية تذكر. إنما يتطلب الإعداد لإرساء وكالة الدين والخزينة في سنة 2017 إتمادات مهمة سيقع تحديدها لاحقاً.

الإتمادات	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
		4%	المؤشر 1-1-5: معدل تكلفة الدين العمومي	الهدف 1-5 التحكم في تكلفة الدين العمومي
	- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية	33%	المؤشر 1-2-5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	الهدف 2-5 تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين
	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	20%	المؤشر 2-2-5: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة	
	-المباعدة بين أجال التسديد القروض الجديدة وإصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى ما أمكن.	7 سنوات ≥	المؤشر 3-2-5: معدل مدة سداد الدين العمومي	
	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	6 سنوات ≥	المؤشر 4-2-5: معدل مدة إعادة التسعير	
	- تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية للغرض - مراقبة تطبيق كراس الشروط الجديد الخاص بالمختصين في رقاخ الخزينة	48 مناقصة	المؤشر 1-3-5: عدد المناقصات في السنة	الهدف 3-5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
	- تفعيل الية اعادة الشراء للأوراق المالية و التجارية لتعزيز عمق السوق النقدية و تطوير السوق الثانوية.	20%	المؤشر 2-3-5: حجم التداول في السوق الثانوية	
	- فتح خطوط جديدة للإصدار مع التصرف في مخاطر إعادة التمويل	7 نقاط ≥	المؤشر 3-3-5: عدد النقاط على منحني نسب الفائدة	

3. نفقات البرنامج:

1.3 - ميزانية البرنامج :

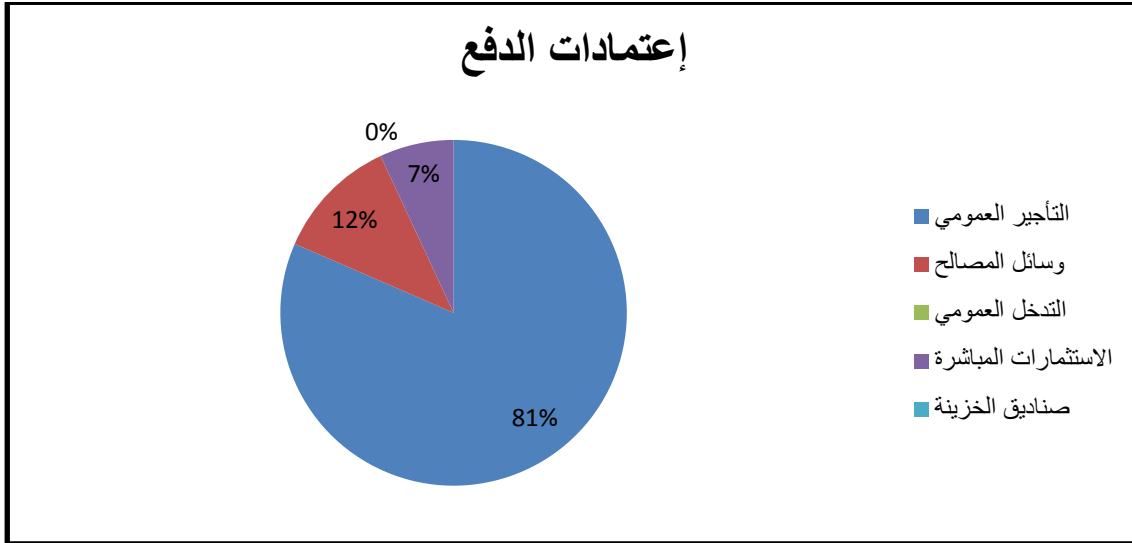
تطور إعتمادات برنامج الدين العمومي

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)	تقديرات 2017 (2)		قانون المالية 2016 -1	إنجازات 2015	بيان البرنامج العنوان الأول : نفقات التصرف
		اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد			
12	74	-	1 340	1 166	1 022	التأجير العمومي
12	74	-	1 200	1 026	949	وسائل المصالح
0	0	-	140	140	73	التدخل العمومي
0	0	-	0	0		العنوان الثاني: نفقات التنمية
-12	10	-	74	84	2	الإستثمارات المباشرة
				84	2	على الموارد العامة للميزانية
				84	2	على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
11	164	-	1 414	1 250	1 024	مجموع البرنامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة:



3-2- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الدين العمومي:

بلغت جملة إعتمادات التعهد لبرنامج الدين العمومي 1414 أد لسنة 2017 مقابل جملة إعتمادات قدرت بـ 1420 أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 0.4 % من جملة الإعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2017.

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			البيان
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
1 309	1 340	1 340	1 166	1 022	850	692	نفقات التصرف
1 153	1 192	1 200	1 026	949	799	600	أ - التأجير العمومي
1 153	1 192	1 200	1 026	949	799	600	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة
156	148	140	140	73	51	92	أ - وسائل المصالح
156	148	140	140	73	51	92	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة
86	85	85	85	0	0	0	أ - التدخل العمومي
86	85	85	85	0	0	0	- على الموارد العامة للميزانية - على موارد صناديق الخزينة
86	80	74	84	2	3	506	نفقات التنمية
86	80	74	84	2	3	10	أ - الاستثمارات المباشرة
86	80	74	84	2	3	10	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة - على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
	0	0	0			506	أ - التمويل العمومي
						506	- على الموارد العامة للميزانية - على الموارد الذاتية للمؤسسات - على موارد صناديق الخزينة - على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
1 395	1 420	1 414	1 250	1 024	853	507	مجموع البرنامج 5

برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيّد الهادي دمّق كاتب عام وزارة الماليّة

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 - خارطة البرنامج:



2.1- ضبط إستراتيجية البرنامج:

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج قيادة ومساندة ودعم لبقية برامج وزارة المالية ويهتم هذا البرنامج أساسا بالجوانب المتعلقة بالتصريف في الموارد البشرية للوزارة إضافة إلى التصريف في شؤونها المالية. ومن هذا المنطلق فإن أهم مشمولات برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في توفير الانتدابات لمختلف البرامج إضافة إلى التصريف في المسيرة المهنية للأعوان (من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد) مروراً بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال وذلك عبر تركيز جهودها لضمان حسن سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها لفائدة أعوان وزارة المالية. هذا إضافة إلى توفير الدعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع.

ونظرا لأهمية هذه الجوانب من حيث حسن سير مختلف أنشطة البرامج الأخرى لمهمة المالية من ناحية (برنامج الديوانة وبرنامج المحاسبة العمومية وبرنامج الجباية وبرنامج مصالح الميزانية وبرنامج الدين العمومي) وحرصا على مواكبة الجهود الرامية إلى تحسين الأداء في الميادين التقنية من ناحية أخرى، ارتكزت خطة البرنامج على تحسين نسبة التأطير والتحفيز عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري والرقمي بجودته إضافة إلى اعتماد آليات ومعايير أساسها الحوكمة الرشيدة في تنفيذ الميزانية ومتابعة وتقييم إنجازها وفقا للتوقعات. وتبعاً لذلك انطلقنا في موفى سنة 2014 في إنجاز مخططات منطقية (logigrammes) تتعلق بمختلف مجالات تدخلنا الهدف منها توضيح وتحديد الإجراءات المتعلقة بكل نشاط عبر ضبط المخطط الزمني لإنجاز مختلف هذه الإجراءات إضافة إلى تحديد المتدخلين بصفة عمودية وأفقية في إنجازها و لقد شملت هذه المخططات المنطقية المجالات التالية:

-المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات إعداد الميزانية

-المخطط المنطقي المتعلق بفتح الإعتمادات

-المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات الانتداب

-المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات الترقية

وفي هذا المجال ، نشير إلى أنّ المخططات المنطقية المتعلقة بالانتدابات والترقيات ستساعدنا بنسبة كبيرة في تحسين تقديرات وإنجازات المؤشرين المتعلقين بإنجاز الانتدابات والترقيات في الآجال المضبوطة وذلك عبر التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بهم من ناحية وضبط رزنامة إنجاز هذه الإجراءات من ناحية أخرى.

وتدعيما لهذا التمشي، تمّ منذ موفى سنة 2015 الشروع في إعداد برنامج عمل متكامل بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة في التصرف في الموارد البشرية على مستوى وزارة المالية، وذلك من خلال برمجة وتنظيم ورشات عمل تهتمّ أساسا بدراسة ومناقشة المحاور التالية:

-وضع دليل إجراءات للتصرف في الموارد البشرية

-إعداد المخططات المنطقية لتصرف في الموارد البشرية

-صياغة بطاقات المهام قصد ضبط مختلف الأنشطة التي يضطلع بها جميع الأعوان

المكلفين بالتصرف في الموارد البشرية

-توضيح أساليب العمل ومجالات تدخّل مختلف الهياكل المعنية بالتصرّف في الموارد

البشرية.

وبناء على ذلك، تولت مصالحنا المختصة إتخاذ جملة من الإجراءات منذ بداية شهر مارس

2016 نتلخص في ما يلي:

1- مراسلة عدد من الهياكل الراجعة بالنظر لمختلف برامج الوزارة قصد دعوتهم للمشاركة

في ورشات العمل المذكورة أعلاه.

2- ضبط قائمة حصرية لجملة الإجراءات المتعلقة بالتصرف الإداري في الحياة المهنية

لأعوان الوزارة (الانتدابات، الترسيم، الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية، العطل،

الإحالة على التقاعد، التأديب...) وذلك انطلاقا من المنظومة الإعلامية إنصاف.

3- إرساء نظام ترميز لكل الإجراءات اعتماداً بالأساس على النظام المعتمد من قبل منظومة إنصاف.

هذا وسيتم تحديد مواعيد انعقاد جلسات العمل سابقة الذكر في أقرب الآجال إيذاناً بالبداية الفعلية في صياغة دليل الإجراءات الذي سيتم تحريره باللغتين العربية والفرنسية بالتوازي.

ويلعب برنامج القيادة والمساندة كذلك دوراً كبيراً في تقديم الدعم اللوجستي والمادي لكافة البرامج التابعة للوزارة وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي ومن ذلك التصرف في الميزانية وإنجاز المشاريع والاقتناءات والشراءات.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل مصالح التصرف المالي والمادي بالوزارة إلا أن المحاور التالية تطلب مزيد العمل على تحسينها بغاية تحقيق الهدف المنشود:

- تقليص آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات،
- التقليص في آجال تنفيذ الشراءات العمومية،
- تحسين نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم ،
- تحسين نسبة تنفيذ أشغال مشاريع البناءات.

كما سيساهم برنامج القيادة والمساندة من خلال مهام هيئة الرقابة العامة للمالية في المحافظة على سلامة التصرف في الأموال العمومية وحسن توظيف موارد الميزانية وهو ما من شأنه أن يحقق أهم أهداف المالية العمومية ألا وهو الحفاظ على سلامة التوازنات المالية عبر ضمان مبادئ الشفافية والنجاعة.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

يعتبر حسن التصرف في الموارد البشرية من أهم مقومات حسن سير بقية برامج الوزارة بصفته حجر الزاوية والركيزة الأساسية لمساندة هذه البرامج في تحقيق أهدافها نظراً لطبيعة مهام هذا الركن الذي يهتم بتوفير الموارد البشرية اللازمة والكفئة التي من شأنها أن تعمل

على تحقيق الأهداف المرسومة إضافة إلى الحرص على متابعة الحياة المهنية لكافة الموارد البشرية للوزارة (الإطارات والأعوان والعملة) وذلك طيلة حياتهم المهنية ابتداء من مرحلة إندابهم مروراً بترقياتهم وتكوينهم وصولاً إلى مرحلة إحالتهم على التقاعد أخذاً بعين الاعتبار وأن الموارد البشرية هي الثروة الأساسية إن لم تكن الوحيدة التي يتعين علينا اليوم التحكم في استغلالها والعمل على تنميتها لتحقيق أهدافنا القطاعية والوطنية. ولمزيد الرقيّ بالعمل الموكول لمختلف الهياكل المنضوية تحت برنامج القيادة والمساندة طبقاً لمقتضيات الجودة والعمل الإداري الحديث وفي إطار مواصلة تطبيق مقومات التصرف حسب الأهداف وتدعيمه تمت صياغة إستراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتمثل في التصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية وفقاً لآليات وأساليب تخدم مصلحة الإدارة من جهة عبر تطوير آليات العمل ومصلحة أعوانها من جهة أخرى عبر التركيز على التكوين والتحفيز المعنوي للرفع من المردودية. وعملاً بهذه الإستراتيجية فإنه يمكن حوصلة برنامجنا في ثلاث (3) محاور أساسية:

▪ **المحور الأول : الانتدابات**

▪ **المحور الثاني : الترقيات**

▪ **المحور الثالث: التكوين**

ولقد تمّ التركيز على هذه المحاور لأنها تمثل القلب النابض لحسن التصرف في الموارد البشرية تنفيذاً لمهمتها الأساسية المتمثلة في مساندة ومدّ الدعم اللازم لمختلف برامج وزارة المالية لتحقيق الأهداف المرسومة هذا بالإضافة إلى رغبتنا في تحسين مردودية الإدارة وعملها في هذه المجالات خاصة منها المتعلقة باحترام الآجال.

1.1.2 - الهدف 1.0.6 : تحسين التصرف في الموارد البشرية :

• **تقديم الهدف :** تحسين التصرف في الموارد البشرية يندرج ضمن منظور مستحدث للتصرف عماده الأساسي عقلنة التصور والتوقعات مع ضرورة التكيف مع مجموع المعطيات الداخلية والخارجية التي تحيط بهيكلنا.

ومن هذا المنطلق فإنّ الهدف من تحسين التصرف في الموارد البشرية هو الذي يمكننا من تشخيص الإشكاليات الراهنة على هذا المستوى في مرحلة أولى لنتمكّن فيما بعد من إيجاد الحلول واعتماد السبل الناجعة لحسن انتقاء مواردنا البشريّة وتوزيعها وجلب أفضل المهارات وتحسن الأداء والبحث عن الآليات الكفيلة لتحفيز الأعوان وذلك في كنف احترام الإجراءات والآجال المضبوطة في هذا المجال.

. مرجع الهدف: مرجع إجرائي

. مبررات اعتماد المؤشرات: نجاعة المؤشرات المعتمدة من حيث مدّنا بالمعطيات والأرقام والنسب التي ستمكّننا فعليا من قياس مدى قدرتنا على تحقيق الهدف المرسوم إضافة إلى سهولة متابعتها وتحيينها بصفة منتظمة مع توفر المعلومات المتعلقة بها اعتمادا على لوحات القيادة وجداول المتابعة والمنظومات الإعلامية المستخدمة في الغرض. وفيما يلي جدول يحوصل الإنجازات المسجلة في سنوات 2013 و 2014 و 2015 مع وضع تقديرات لسنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الإبتدابات والترقية والتكوين.

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
75	*70	*90	*100	29	88.31	5	%	المؤشر : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال
40	*35	*30	*30	20.5	20	60	%	المؤشر : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال
96.7	92.1	70	83.5	76.7	80	70	%	المؤشر : نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

ملاحظة حول تحيين التقديرات بالنسبة لسنوات 2016 و 2017 و 2018 المتعلقة بالمؤشرين نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب ونسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (النسب المحينة وقعت الإشارة إليها بعلامة * في الجدول السابق):

في ما يتعلق بمؤشر نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال، خصصت انتدابات سنة 2016 حصريا لفائدة خريجي مدارس التكوين دونا عن المنتدبين عن طريق المناظرات الخارجية، لذلك وقع الترفيع في تقديرات المؤشر من 65% إلى 100%. خلافا لسنوات 2017 و 2018 حيث تمت برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب، وقد راعينا ضبط تقديرات للانجاز أكثر واقعية وملاءمة للإجراءات المعمول بها حاليا والمزمع تبنيها تدريجيا والتي سيتم على أساسها اختصار آجال معالجة ملفات الترشيح.

أما في ما يخص المؤشر الثاني (نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال) ، فقد اعتمدنا تحيين النسبة المرتقبة لهذا المؤشر حسب معاينة لتقدم انجاز مجموع الخطط المخصصة للترقية في الآجال خلال سنة 2016. ونظرا لأن نسبة 40% بدت سقفا مرتفعا، فقد وقعت المراجعة بالنقصان (من 40% إلى 30%) مع الحرص على اتباع نفس التوجه في التقديرات بالنسبة للسنوات الموالية.

أما بخصوص المؤشر الثالث (نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية)، فقد تركزت جهود المدرسة الوطنية للمالية على تأمين سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها وبتبلور ذلك من خلال إنجازها لمخطط التكوين. وقد أعتمدت نسبة 70% كقيمة مرتقبة لسنة 2017 نظرا للأخذ بعين الإعتبار كل الأنشطة الخصوصية المشتركة المتوقف تنفيذها سواء على المدرسة أو على جميع هياكل وزارة المالية وليس فقط على الأنشطة المشتركة والخصوصية والمتوقف تنفيذها على المدرسة دون سواها.

2.1.2- الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية:

- **تقديم الهدف:** إن ترشيد النفقات العمومية يستوجب المزيد من اليقظة والبحث عن مصادر التحكم في الاستهلاك دون المس من الحد الأدنى من مستوى الخدمات المسداة في الآجال لفائدة مختلف مصالح الوزارة . وفي هذا الغرض تم تحديد هدف "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية" لإرساء مبادئ التصرف السليم وحسن إستغلال الموارد المالية والتجهيزات والمعدات المتوفرة

• مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 6. 1.2.0: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

تمثل آجال فتح والتصرف في الإعتمادات عنصرا هاما في مسار التصرف في الميزانية ويمثل التحكم فيها شرطا أساسيا لتحقيق حاجيات مختلف مصالح الوزارة في الآجال قصد بلوغ أهداف القدرة على الأداء، من جهة، وإحكام التصرف في ميزانية الدولة، من جهة أخرى. وفي هذا الإطار سجل أمر الصرف بظاً على هذا المستوى مما يعيق بلوغ أهدافهم. وتم إختيار مؤشر آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات للتمكن من متابعة مدى تقدم الوزارة في تحسين قدرتها على التحكم في الآجال الموكولة لتنفيذ الميزانية وبالتالي لتحقيق سياسات الوزارة.

وقد تم التوجه إلى اعتماد ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق بما يلي وذلك بالنظر إلى خصوصيات كل منها من حيث المسار (الإجراءات والآجال والمتدخلين):

آجال دراسة المطالب: ويتمثل ذلك في دراسة مطالب أمري الصرف على مستوى مصالح التصرف في الموارد المالية والمادية للوزارة قبل إحالتها لهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الإعتمادات.

آجال فتح الإعتمادات: فهي تتعلق بمسار فتح الإعتمادات على مستوى الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، إثر التأشير عليها إلا أن الآجال المستغرقة حاليا لفتح الإعتمادات لا تمكن أمري الصرف من بلوغ أهدافهم وتحقيق القدرة على الأداء المحمولة عليهم.

آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات: يتم تفويض أو إحالة الإعتمادات لفائدة أمري الصرف إثر تأشيرة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على قرارات فتح الإعتمادات. وتتطلب آجال تفويض أو إحالة الإعتمادات مزيد الإحكام حيث تسعى مصالح الوزارة إلى تقليص هذه الآجال. وقد تم إختيار هذا المؤشر الفرعي لمتابعة تحقيق هذا الخيار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يلغي ويعوض المؤشر السابق "آجال فتح وتحويل أو تفويض الإعتمادات في اتجاه:

- ملاءمته مع المصطلحات والإجراءات المعتمدة،
- اعتماده لثلاث مؤشرات فرعية عوضاً عن مؤشرين فرعيين وفقاً لهيكله مسار فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات حسب المتدخلين والإجراءات المنوطة بعهدتهم.

المؤشر 2.2.0.6 آجال تنفيذ الشراءات العمومية:

- لا تتلاءم الآجال المستغرقة حالياً لتنفيذ الشراءات مع متطلبات الحوكمة في التصرف في النفقات العمومية، إذ أنها تعتبر عائقاً لتلبية مختلف حاجيات البرامج مما يؤثر سلباً على تحقيق أهدافها وينجر عنها بظاً في تنفيذ الميزانية.
- وبالتالي تم إختيار مؤشر " آجال تنفيذ الشراءات العمومية " لمتابعة مدى سرعة إستجابة المصالح المكلفة بالشراءات للطلبات، وتم إعتبار مسار الشراءات بداية من الدعوة إلى المنافسة إلى حد التسليم. وقد تم إستثناء الصفقات العمومية الخاضعة لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 في احتساب هذا المؤشر لسببين اثنين:
- العدد القليل لهذه الفئة من الشراءات العمومية التي لا تتجاوز ثلاث شراءات في السنة،
 - اختلاف إجراءاتها عن الشراءات العمومية الأخرى وبالتالي خضوعها لآجال ومتدخلين إضافيين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يلغي ويعوض المؤشر "آجال إعداد وتنفيذ الصفقات العمومية" المعتمد سابقاً وذلك بالنظر إلى أهمية النفقات المنجزة من قبل مصالح البرنامج خارج إطار الصفقات الخاضعة لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014. كما نصبو مستقبلاً إلى تطوير المؤشر الحالي بإدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحقيق القدرة على الأداء في مجال الشراءات.

المؤشر 3.2.0.6 نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم:

لا يتم حاليا تنفيذ كل طلبات التزود لفائدة الهياكل المركزية للوزارة في الآجال المعقولة وبالكميات المطلوبة. وعلى هذا الأساس، تم إقتراح مؤشر لإحتساب نسبة تنفيذ هذه الطلبات "نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم" وذلك لمتابعة مدى نجاعة الإدارة في تنفيذ طلبات اللوازم الصادرة عن مختلف الهياكل الإدارية.

المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية:

إن تحقيق دراسة وإنجاز أشغال كل المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة يمثل تحديا هاما لتنفيذ الميزانية المخصصة في الغرض من جهة ولتوفير حاجيات البرامج من حيث الفضاءات وبالتالي تم إختيار مؤشر " نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية " للتمكن من متابعة مدى تنفيذ برنامج المشاريع الوزارية.

وقد تم إختيار المشاريع الوزارية في إحتساب المؤشر نظرا إلى أن إدارة البناءات تشرف بصفة مباشرة على تنفيذها من تعيين المصممين إلى إستلام الأشغال وهذا لا ينطبق على المشاريع ذات الصبغة الجهوية التي تشرف على دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للوزارة التجهيز التي تقوم بتعيين جلساتها وإجتماعات الحظيرة حيث أن الإدارة العامة للبناءات لا يمكن أن تكون مسؤولة بصفة مباشرة إلا على تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الوزارية. ونظرا لأهمية مشاريع البناءات الجهوية مقارنة بتلك الوزارية فإننا نصبو إلى تصميم مؤشر لقيس قدرة أداء وزارة المالية لإنجازها غير أن تعدد المتدخلين في دراسة وتنفيذ ومتابعة أشغالها يحول حاليا دون التوصل إلى ذلك.

ويتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية :

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
12	12	12	14	17	15	24	يوم	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات
60	70	80	90	-	-	-	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية
95	90	90	89	89	83	81	%	المؤشر 3.2.0.6 نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم
90%	90%	90%	86%	69%	40%	40%	%	المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ مشاريع البناء ذات الصيغة الوزارية

3.1.2 - الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة

والتدقيق:

• تقديم الهدف:

تقوم هيئة الرقابة العامة للمالية بمراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية.

وتتولى الهيئة سنويًا، إنجاز أكثر من 60 مهمة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب

مهام الرقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،
- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتفصي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهيكل المعنية لتداركها مستقبلا، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصصة لها.

وتتجز مهمات المراقبة طبقا للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتحرص الهيئة على إنجاز مهماتها طبقا للمعايير الدولية للمراجعة والتدقيق.

وتعمل الهيئة أيضا في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف على تحسين قدرة أدائها في مجال الرقابة والتدقيق، ويقتضي قياس تحسين أداء أعمال الرقابة والتدقيق صلب هيئة الرقابة العامة للمالية الإعتماد على مجموعة من المؤشرات القابلة للإحتساب والتحليل والدراسة.

- مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع.
- مبررات إعتماد المؤشرات:

في هذا الإطار، تم إعتماد جملة من المؤشرات التي تمكن الهيئة من تقييم:

- إنجاز المهمات المدرجة ضمن برنامجها السنوي المصادق عليه من طرف وزير المالية،
- إنجاز المهمات غير المدرجة ضمن برنامجها السنوي والتي كلفت الهيئة بالقيام بها بناء على مطالب صادرة عن مختلف هيكل الدولة،
- مدى احترام الهيئة لالتزاماتها بخصوص آجال إرسال التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض والهبات.

ويتعلق تحقيق الهدف بأهم العوامل الآتية:

- التخطيط والتوزيع الزمني المحكم لمهمات المراقبة والتدقيق

- التحكّم في آجال أعمال النفقّد والتدقيق على مستوى مختلف مراحل الإنجاز (مراقبة ميدانيّة، إعداد التقرير الأوّلّي والنهائيّ...)

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
95	95	90	85	84	81.94	غير متوفر	%	المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة
50	50	45	40	28.75	50	غير متوفر	%	المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي
90	85	80	75	67.5	60	غير متوفر	%	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

• أنشطة ذات انعكاس مالي:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	المؤشرات	الأهداف
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب	100	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الداخلية للترقية	30	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
100000.000 500.000 140000.000	- الترفيع في قاعات التدريس وذلك عبر التوسيع في مساحة المدرسة - تزويد المدرسة بالمعدات اللازمة لتأثيث المدرسة وحسن قبول المتكويين - الترفيع في عدد ملتقيات التكوين	83.5	المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية	

• أنشطة دون انعكاس مالي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2016	الأنشطة
الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	100	<p>- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات</p> <p>- مزيد التنسيق مع الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب</p> <p>- اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوقره ذلك من ربح للوقت.</p> <p>- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.</p> <p>- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبيت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج.</p> <p>- إبان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.</p>
	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	30	<p>-التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.</p> <p>- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية ا</p>
	المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية	83.5	<p>- مزيد التنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين لحسن تنفيذ برنامج التكوين في الآجال</p>

<p>- إرساء منظومة اعلامية لتشمل طلبات فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات لتصبح دراسة المطالب عن طريق المنظومة مما يساهم في تقليص الآجال .</p>		<p>المؤشر: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات</p>	
<p>- التحكم في آجال إنجاز أعمال مختلف المتدخلين في تنفيذ الشراءات العمومية عبر إحترام المخطط المنطقي الذي تم إعداده في الغرض والآجال المرجعية المتفق عليها (التسريع في عقد جلسات الفرز والفتح والتسريع في تحرير وإمضاء محاضر الجلسات...).</p> <p>-تحديد الفترات المثلى للقيام بالشراءات حسب طبيعة الشراءات.</p>		<p>المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية</p>	
<p>-القيام بعمليات جرد دورية ومنتظمة للمخزون.</p> <p>-المتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود بلوازم لكل هيكل مركزي.</p> <p>- دعوة كافة مصالح الوزارة للتقيد بقانون المالية فيما يتعلق بالحاجيات التي يتم طلبها عن طريق طلبات التزود.</p> <p>- إعتداد نظام معلوماتي يوفر معلومات حول مدى إستحقاق طلبات التزود.</p>		<p>المؤشر: نسبة الإستجابة لطلبات التزود لوازم الهياكل المركزية</p>	<p>الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية</p>
<p>- ضبط رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.</p> <p>- إدراج برمجة المشاريع الوزارية بميزانية الوزارة ضمن جدول أعمال اللجنة الفنية للبنىات بوزارة المالية قصد دراسة إمكانية إنجاز هذه المشاريع من عدمها على المستوى الفني</p> <p>-توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع وزاري قبل برمجته بالميزانية تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل انجاز المشروع</p>		<p>المؤشر: نسبة تنفيذ مشاريع البناء ذات الصبغة الوزارية</p>	
<p>- إعداد من قبل فريق الرقابة مذكرة تحوصل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمن أبرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التفقد، والجدول الزمني تقع المصادقة عليها من قبل وزير المالية أو رئيس الهيئة.</p> <p>- تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات بين رئيس الهيئة وأو رئيس الدائرة والفريق المكلف بالمراقبة.</p> <p>- الحرص على إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التفقد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية</p>	<p>90 %</p> <p>45 %</p>	<p>المؤشر: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة</p> <p>المؤشر: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين</p>	<p>الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق</p>

- الضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها		بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي	
<p>- مواصلت إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لإستحثائها على إعداد وتوجيه القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد.</p> <p>- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمان الإستمرارية والنجاعة والتحكم في الآجال.</p>	80 %	<p>المؤشر: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلت إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهيئات</p>	

3 - نفقات البرنامج :

1.4 - ميزانية البرنامج :

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 ما قدره 207790 ألف دينار مقابل 183285 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطوّر تبلغ 13%.

وتتوزع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

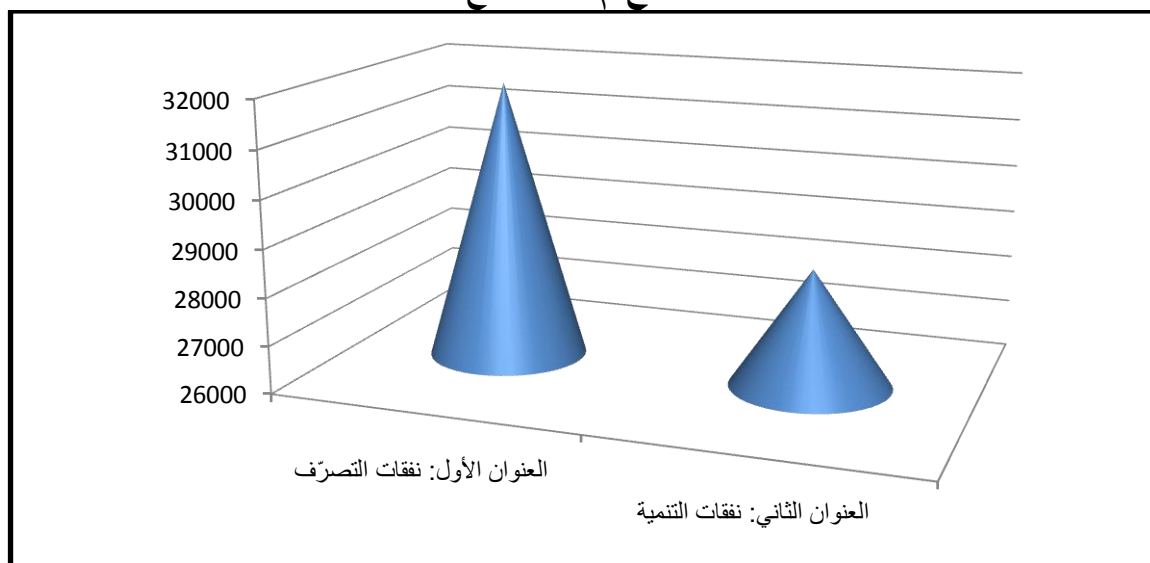
تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

الوحدة:أد

النسبة التطور (2016-2017) (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)	تقديرات 2017 (2)		قانون المالية 2016 -1	إنجازات 2015	بيان البرنامج
		اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد			
-1	-343	-	30 077	30 420	16 502	العنوان الأول: نفقات التصرف
-20	-5394	-	20 889	26 283	13 494	التأجير العمومي
0	0	-	2 840	2 840	2 316	وسائل المصالح
490	5051	-	6348	1297	692	التدخل العمومي
-20	-152	-	177613	152765	97192	العنوان الثاني: نفقات التنمية
			613	765	590	الاستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
12	25000	-	177000	152000	96600	التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0		100	100	2	صناديق الخزينة
11	24505	-	207 790	183 285	114 694	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة : اعتمادات الدفع



2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2017-2018-2019 لبرنامج القيادة والمساندة :

بلغت جملة الإعتمادات المرسمة (التعهد) لسنة 2017 ما قدره 208088 أد في حين قدرت جملة إعتمادات البرنامج 222450 أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 7% مقارنة بسنة 2017 وسيبلغ تقديرات سنة 2019 ما قدره 237483 أد أي بنسبة تطور 7% مقارنة بسنة 2018.

الوحدة : أد

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
			2016				
32 775	31 791	30 475	30 820	16502	17 675	15 789	نفقات التصرف
22 826	22 027	20 887	26 283	13 494	12 400	13 640	أ - التأجير العمومي
22 826	22 027	20 887	26 283		12 400	13 640	- على الموارد العامة للميزانية
		0					- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
3 601	3 416	3 240	3 240	2316	2 257	2 149	أ - وسائل المصالح
3 156	2 994	2 840	2 840	2 316	1 937	2 149	- على الموارد العامة للميزانية
445	422	400	400		320		- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
6 348	6 348	6 348	1 297	692	3 018		أ - التدخل العمومي
6 348	6 348	6 348	1 297	692	3 018		- على الموارد العامة للميزانية
							- على موارد صناديق الخزينة
204 708	190 659	177 613	152 765	97192	501 309		نفقات التنمية
708	659	613	765	590	509		أ - الاستثمارات المباشرة
708	659	613	765	590	509		- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
					0		- على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
204 000	190 000	177 000	152 000	96 600	500 800	4 500	أ - التمويل العمومي
204 000	190 000	177 000	152 000	96 600	500 800	4 500	- على الموارد العامة للميزانية
							- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							- على موارد صناديق الخزينة
			0				- على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
237 483	222 450	208 088	183 585	114694	518 984	20 289	مجموع البرنامج 4

بطاقات المؤشرات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

برنامج الديوانة

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج ج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 1.1.0.1
تسمية المؤشّر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2016/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1 طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.
حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حالياً احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عيّنة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.
- 2- وحدة المؤشّر: اليوم.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر : تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر (استمارة، تقرير، استبيان،...):
الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة التصرف في المخاطر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التصاريح الديوانية لدى المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنوياً
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 0.55 يوماً سنة 2019.

8 -المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات) : إدارة التصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
0.55	0.60	0.65	0.70	0.75	0.76	-	اليوم	مؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضاً هاماً وصلت إلى 0.75 يوماً سنة 2015 نظراً لتطور المنظومة الإعلامية للديوانة التي مكنت من تقليص هذه المدة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تحسيس الضباط المكلفين بدراسة التصاريح الديوانية بتذكير أصحابها بضرورة تسوية الوضعية في الآجال.

- مراجعة طريقة احتساب الآجال مع عدم الأخذ بعين الاعتبار أيام العطل والراحات.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم مبادرة الموردين لتسوية وضعية تصاريح التوريد لعدة أسباب.

- بطء إحضار الحاويات لعملية المراقبة الديوانية

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم الفرع، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.1.0.1
تسمية المؤشّر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2016/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمنّع بالامتيازات التسهيلات .
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفرّيعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرّيعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم.
- 2- وحدة المؤشّر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى إدارة النظم الديوانية.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): عدد 20 متعاملا اقتصاديا معتمدا سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة النظم الديوانية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
20	18	15	12	09	09	-	العدد مؤشر 2.1.0.1 عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لم يشهد هذا المؤشر أي تغيير إذ يوجد لدى الديوانة 9 متعاملين اقتصاديين معتمدين منذ سنة 2008 ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد تدريجيا إلى حدود 15 سنة 2017.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- قبول أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.
- إعادة إحياء خلية دراسة مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بإدارة النظم الديوانية.
- القيام بدورات تكوين في إطار التعاون الثنائي بين الديوانة التونسية والديوانة الفرنسية في مجال التدقيق الأولي والبعدي.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم احترام المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لتعهداتهم وعدم قدرة الإدارة حاليا على القيام بالمراقبة اللازمة.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.1.0.1
تسمية المؤشر: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشر :

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشر : يعكس هذا المؤشر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية (توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني .
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المئوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 38 % من لامادية الوثائق سنة 2019.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال وإدارة الإحصائيات والإعلامية.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2012		
38	37	36	35	29.26	30	-	% مؤشر 3.1.0.1 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تهدف الإدارة إلى الرفع من هذا المؤشر في السنوات القادمة .
نسبة لامادية الإجراءات الديوانية بقيت في حدود 30% سنة 2014 و 29.26% سنة 2015.

3 - رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إتمام إجراءات لامادية التصريح الديواني بعد الموافقة على اعتماد الإمضاء الالكتروني والدفع الالكتروني.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إحصاء كل الإجراءات الديوانية حاليا.
- الإمضاء الالكتروني والدفع الالكتروني ليس معتمدا بالكامل رغم إصدار النصوص القانونية (مقدار مالي محدود).
- محدودية شبكة تونس للتجارة (TTN) في بعض الأحيان.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم الفرع، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 4.1.0.1
تسمية المؤشّر: عدد الخدمات على موقع الواب.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2016/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر: يمكّن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.
- 4 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 5 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 6 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشّر :

- 1 طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.
- 2 -وحدة المؤشّر: العدد.
- 3 -المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر : العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 4 -طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 5 -مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر : عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات مكتب الدراسات والتشريع وخطية الاتصال .
- 6 -تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7 -القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 28 خدمة على الواب سنة 2019.
- 8 -المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): خطية الاتصال.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
28	25	22	20	17	17	-	العدد مؤشر 4.1.0.1 عدد الخدمات على موقع الويب	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد الخدمات على موقع الويب استقرارا من 17 خدمة سنة 2014 إلى 17 خدمة سنة 2015 وذلك لعدم تطور المنظومة الإعلامية للديوانة ونظرا لعدم انتداب كفاءات في هذا الاختصاص خلال الفترة الأخيرة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إضافة أكبر عدد ممكن من الخدمات على موقع الويب الخاص بالإدارة العامة للديوانة.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إيجاد حل لمشكل عقد صيانة موقع الويب مع المزود.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.2.0.1
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1) .
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر : يعتبر هذا المؤشر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية التي تتولى تجميع المعطيات من المكاتب الديوانية الراجعة لها بالنظر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة ومن المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الهدف هو بلوغ عدد 68000 محضر مخالفة مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): الإدارات الجهوية للديوانة.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
68000	67000	66000	65000	64642	53867	*	العدد	مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري ارتفاعا سنة 2015 ليبلغ 64642 محضرا مقابل 53867 سنة 2014 بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة الغش التجاري.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- رفع أكبر عدد ممكن من المخالفات لردع المخالفين.
- انتداب عدد إضافي من الأعوان.
- إحداث هيكل يعنى بالمراقبة اللاحقة بالإدارة العامة للديوانة وتدعيمه بالموارد البشرية والمعدات اللازمة.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدد المحاضر في حدّ ذاته ليس مؤشرا كافيا لوحده.
- عدم تحمس كل الأطراف لتوفير المعلومة الإحصائية.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.2.0.1
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من التهريب.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.
- 2 -وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة،... والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة لدى المكاتب الديوانية .
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للديوانة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 16000 محضرا سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): الإدارات الجهوية للديوانة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013 *		
16000	15500	15000	14500	13856	13490	-	العدد مؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضرين للحد من التخريب	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد المحاضرين ارتفاعاً من 13490 محاضر سنة 2014 إلى 14931 محاضراً سنة 2015 وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة التخريب عبر إحداث نقاط مراقبة جديدة و وعي أعوان الديوانة بمخاطر التخريب.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تكثيف جهود وحدات المراقبة للحد من التخريب بالنقاط الحدودية وداخل الجمهورية وذلك بتوفير التجهيزات والمعدات والعنصر البشري بالعدد الكافي.
- تهيئة الممر الحدودي براس - اجدير .
- توفير وسائل تنقل نوع 4X4 مجهزة بنظام إعلامي متنقل (سند).
- اقتناء معدات خاصة (ج.ب.ر ، ج.ب.ر.س، واقيات صدرية من الرصاص، مناظير ليلية،...).
- اقتناء أسلحة وذخيرة.

5- تحديد أهم النقصان (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تطور أساليب التخريب باستعمال معدات وتجهيزات متطورة في إطار شبكات.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.2.0.1
تسمية المؤشر: نسبة التواجد الفعلي لوحداث المراقبة.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشر: يستعمل هذا المؤشر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.
- 5 - نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7 - التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد ساعات التواجد الفعلي على عدد ساعات العمل الجمالية دون اعتبار العطل.
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 62% من تواجد وحدات المراقبة سنة 2019.
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الحرس الديواني.

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		
62	60	58	55	54.04	46.6	-	%	مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة ارتفاعا من 46.6 % سنة 2014 إلى 54.04 سنة 2015 وذلك نتيجة لإحداث نقاط مراقبة جديدة في بعض مناطق الجمهورية .

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:

4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة.
- الزيادة في عدد ساعات العمل بوحدات المراقبة إن كان ذلك ممكنا.
- انتداب أعوان إضافيين.
- اقتناء سيارات استطلاع ذات خصوصية.
- إحداث فرق مراقبة في بعض المناطق من الشريط الوسيط.

5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- العدد الحالي للأعوان لا يسمح ببلوغ الهدف.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.

- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
- 2- وحدة المؤشر: العدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 950 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):

مكتب الإيداع والحجز.

III - قراءة نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
950	900	850	800	791	641	-	العدد	مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر :

عدد البيوعات بالمزاد العلني سنة 2014 بلغ 641 عملية بيع و 791 عملية بيع سنة 2015 بفضل المجهود المبذول من طرف قباض الديوانة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- القيام بعمليات البيع بالمزاد العلني في الآجال ودون تأخير لتجنب الاكتظاظ.
- تفعيل قباضة البيوعات ودعمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة.
- اقتناء تجهيزات إعلامية لمتابعة المحجوزات عبر التطبيقات الإعلامية.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إشكالية تقييم البضائع المعدة للبيع من طرف الخبراء المعتمدين (تقييم غير موضوعي، بطء ، تقييم مكلف).

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج ج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد الإحالات.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I- الخاصيات العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 2 -وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإحالات.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 720 عملية إحالة سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
720	700	680	650	640	553	*	مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	
							العدد	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

عدد الإحالات بلغ 553 إحالة سنة 2014 و 640 سنة 2015 وذلك نتيجة لتهيئة مستودعات

الحجز وتنظيم عملية الإحالات والتسريع فيها.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- القيام بعمليات الإحالة مباشرة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة (قضاء، إدارات،...).

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- بعض الهياكل المنتفعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد محاضر الإلتلاف.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يقيس عدد عمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات و المجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى .
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح و إدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر إلتلاف البضائع.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر التي يقع إلتافها من قبل المصالح المختصة (مكتب الإيداع والحجز).
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإلتلاف.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 260 عملية إلتلاف سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
					*			
260	240	220	200	191	273	-	مؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتلاف	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد محاضر الإلتلاف 273 محضرا سنة 2014 ثم انخفض إلى 191 عملية إحالة سنة 2015

وذلك بفضل النظرة الجديدة للإدارة للتعامل مع المحجوزات مما مكنها من حسن التصرف فيها بالقيام بعمليات البيع والإحالة في الإبان وعدم اللجوء للإلتلاف إلا كآخر حل وفي الوقت المناسب قصد استغلال الفضاءات بصفة ناجعة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- التعجيل بالموافقة على إلتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتضررة على نفقة أصحابها.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تفصي أصحاب البضائع من تحمل المسؤولية.

- عدم إمكانية تحمل الإدارة لمصاريف الإلتلاف أو التحطيم.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 1.4.0.1
تسمية المؤشّر: نسبة تغطية الديون.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2016/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها.
- 4- تعريف المؤشّر : يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة .
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقايض التي تمّت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.
- 2- وحدة المؤشّر: نسبة مئوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقايض التي تمّت تغطيتها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقايض التي تمّت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: محاضر الديون المثقلة.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):
بلوغ نسبة استخلاص الديون المثقلة 0.140 % سنة 2019.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الاستخلاص.

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
0.140	0.120	0,100	0,060	0,056	0.010	-	% مؤشر :1.4.0.1 نسبة تغطية الديون المثقلة	

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة استخلاص الديون المثقلة ارتفاعا من 0.010% سنة 2014 إلى 0.056% سنة 2015 وذلك نتيجة لتكثيف الجهود لاستخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة وتطوير عمليات الاستخلاص بالاستخلاص الجبري منذ نوفمبر 2014 ولكن يبقى تلدد بعض المدينين مشكلا حقيقيا .

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تحسيس قباض الديوانة لمواصلة مجهودات استخلاص الديون المثقلة بقطع آجال التقادم.
- تدعيم قباضات الديوانة بالعدد الكافي من الأعوان من خلال إعادة التوزيع.
- الالتجاء إلى خدمات مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة.
- إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بكل قباضات الديوانة.
- التفكير في إيجاد تطبيق إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم معرفة مصالح الديوانة للعناوين الشخصية الحقيقية للمطالبين بالديون لوجود معلومات مغلوطة بالمحاضر.
- تعنت بعض المدينين في بعض الجهات نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.
- وجود تضخيم في المبالغ المثقلة انطلاقا من تضخيم القيمة في محاضر الحجز.
- قرارات الصلح مجففة تطبيقا لمقاييس الصلح المعتمدة.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.4.0.1
تسمية المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها.
- 4- تعريف المؤشر : هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،....
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،....
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،....

5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية.

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 3% من التصاريح موضوع إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2019.

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الإحصائيات والإعلامية بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	* 2013		
3	3.5	4	4.5	5.49	5.8	-	%	مؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها 5.8% سنة 2014 و 5.49 سنة 2015 وهي نسبة يجب العمل على تقليصها إلى أدنى حدّ ممكن.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

العمل على متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها باللجوء إلى وسيلة ضغط تتمثل في إيقاف الرمز الجبائي بصفة مؤقتة إذا تجاوز عدد التصاريح غير المسواة 2 أو 3 مثلا.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

برنامج الجباية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1/ 1/0 /2.

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة الموجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24.

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و في صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله في غضون أجل اقصاه 48 ساعة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
7. التفريعات لا شيء.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) : عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة الموجلة مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المكالمات الجملي / عدد الأجوبة الموجلة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : يدويا
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): عدم تجاوز نسبة الأجوبة الموجلة 2,5% من العدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز .
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

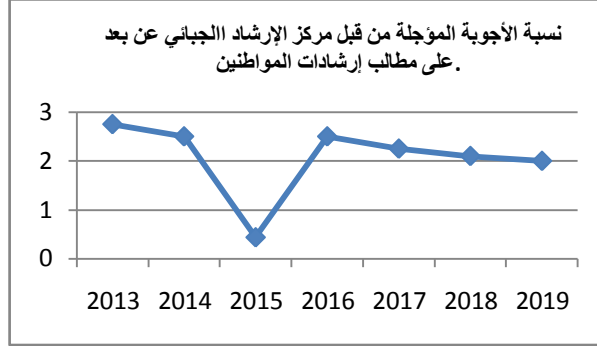
III - قراءة في نتائج المؤشر

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2.0	2.10	2.25	2.5	0.44	2.5	2.75	%	نسبة الأجوبة الموجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين .

2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3 رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إثراء القاعدة الوثائقية و توفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء و نسخ لأدلة إجراءات للأعوان .

4 تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2/ 1 /0 /2
تسمية المؤشر: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: : الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: تعريف المؤشر: يحدد معدل آجال الرد على العرائض المتعلقة بالاستشارات و الاستفسارات الجبائية والعرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي خلال سنة معينة وكذلك معدل آجال الرد على مطالب الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية من قبل مصالح الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) حسب الإدارات العامة

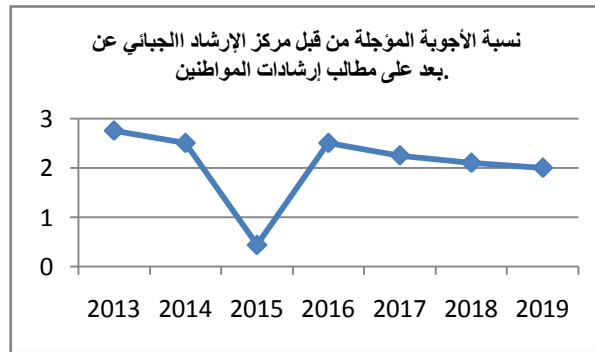
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المعدل البسيط لأجال الردّ على مختلف العرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية خلال السنة ويتمّ احتساب أجل الردّ من تاريخ استيفاء البيانات المطلوبة بالنسبة إلى العرائض التي تستوجب توضيحات إضافية من العارض أو من تاريخ رد المصالح المتداخلة على طلبات الإرشادات والاستفسارات.
2. وحدة المؤشر: اليوم.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ العرائض الواردة بمكتب الضبط / تاريخ الرد على العرائض / تاريخ الحصول على المعلومة الإضافية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الإعلامية بمكتب الضبط الفرعي و بيانات المصالح.
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 12 يوما.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
12	12	12	13	13	20	17	يوم	معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء. - استفسارات واردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
15	16	17	18	19	19	19		- مطالب انتفاع بامتيازات جبائية ومالية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:



3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من ظروف العمل الملائمة (تأثيث المصالح المعنية)
- تمكين إطارات وأعوان الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية وكذلك الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي من منظومة ترسل إلكترونية داخلية تيسر تبادل المعلومات بخصوص الملفات التي يتم درسيها،
- تمكين الأعوان الراجعين بالنظر للإدارتين العامتين من الإطلاع على الوضعية الجبائية للمطالبين بالأداء من خلال توفير التجهيزات الإعلامية المركزة بها منظومة "رفيق" و"صادق"

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم توفر منظومة إعلامية خاصة بمكاتب الضبط تمكن من استخراج المعلومات اللازمة المتعلقة باحتساب المؤشر بصفة آلية
- تشتت المعلومة بين مختلف المصالح الراجعة بالنظر لكل إدارة عامة
- عدم وجود نموذج موحد لجدول احتساب الأجال المطلوب

رمز المؤشر : 3/ 1 /0 /2
تسمية المؤشر : نسبة الرد على مطالب إسترجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال في الأجل
تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: نسبة مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال التي تم البت فيها خلال السنة المعنية وذلك في أجل 6 أشهر من تاريخ إيداعها
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات: لا شيء

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري: القاسم (عدد المطالب المودعة) - المقسوم (عدد المطالب المدروسة خلال 6 أشهر من تاريخ إيداعها)
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال المودعة من شهر جويلية من السنة السابقة إلى شهر جوان من السنة المعنية.
 - عدد المطالب التي تم إرجاع المبالغ المطلوبة بعنوانها خلال 6 أشهر من تاريخ إيداعها.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تطبيق إعلامية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق"
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للاداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

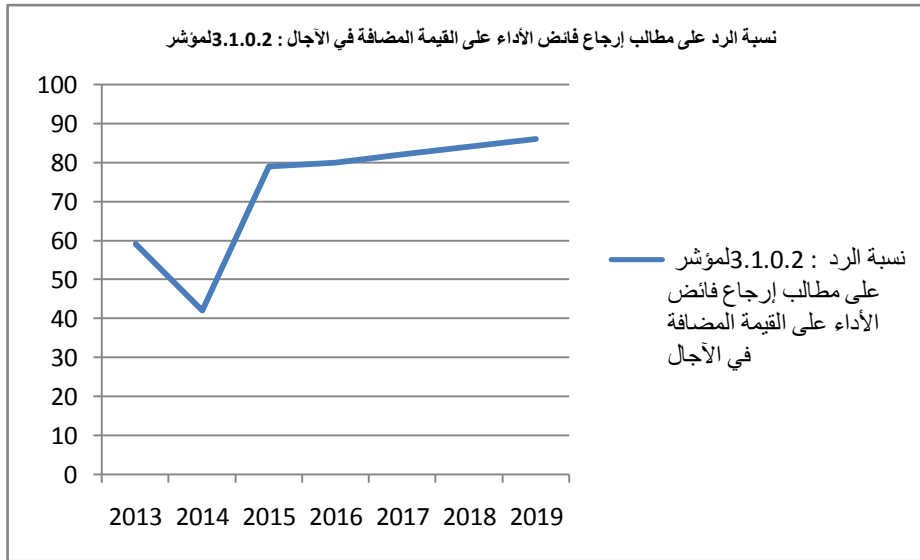
1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
86	84	82	80	79	42	58.7	%	نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الأجل.

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يعود تراجع النسبة المسجلة بعنوان سنة 2014 إلى الأسباب التالية:

- ارتفاع عدد مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال المودعة خلال سنة 2014
- توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية إلى مراجعة الملفات ذات المردودية الهامة لتعبئة موارد ميزانية الدولة
- التأخير المطالب بالاداء في إيداع التصاريح التصحيحية حتى يتسنى لمصالح المراقبة مواصلة إجراءات إرجاع هذا الفائض

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إقتناء معدات إعلامية ومكتبية.
 - تكوين الأعوان في مجال المراجعة المعمقة
 - توفير دليل المراجعة الجبائية
 - إثراء القاعدة الوثائقية بالأدلة التي تم إعدادها
- 5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 0 / 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر : 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر : يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات لا شيء.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

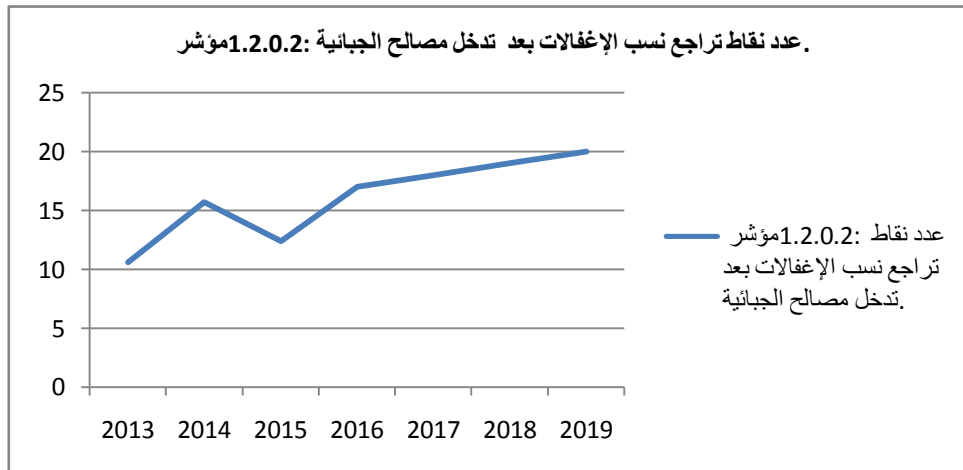
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): هي عملية طرح عنصرين "أ و ب" أ : نسبة الإغفال عند انقضاء أجل الإيداع ب نسبة الإغفال آخر السنة.
8. وحدة المؤشر: عدد النقاط .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الإغفال عند انقضاء الأجل القانونية لإيداع التصاريح السنوية / نسبة الإغفال بموفى السنة بالنسبة للتصاريح السنوية.
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
12. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة المالية.
13. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20
14. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأدعاءات (وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات) .

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
20	19	18	17	12.4	15.7	10.6	نقطة	عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامها .

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم احتساب قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لتسوية الإغفالات لتحسين المؤشر لغياب أسطح بيانية بين المنظومتين الإعلاميتين "رقيق" و"صادق"

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 2 / 0 / 2

تسمية المؤشر: عدد معائنات المخالفات الجبائية الجزائرية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شيء

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائرية التي تمت معابنتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جبائية جزائرية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
5. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100.000 عملية.
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

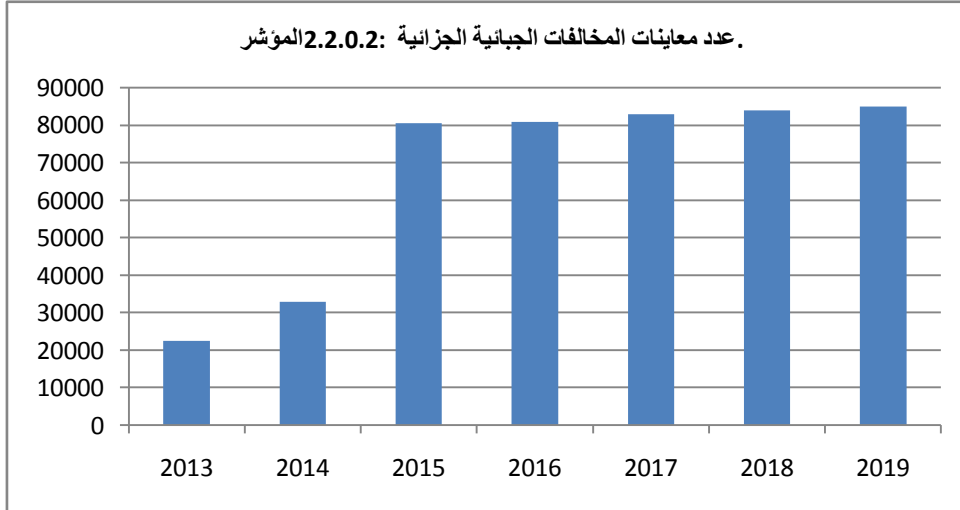
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
85.000	84.000	83.000	81.000	80.596	32.974	22.574	عدد	تطور عدد معائنات المخالفات الجبائية الجزائرية .

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية الجزائرية وذلك تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع الأمن والديوانة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إحدات مكاتب مراقبة الأداءات وتكوين الأعوان

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : رقم البرنامج : 3 / 2 / 0 / 2

تسمية المؤشر: عدد المراجعات الجبائية .

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية و التثبت من أسس و قواعد توظيف الضريبة و طريقة احتساب الأداء.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شئ

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي : مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعمقة والأولية .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25.000 عملية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

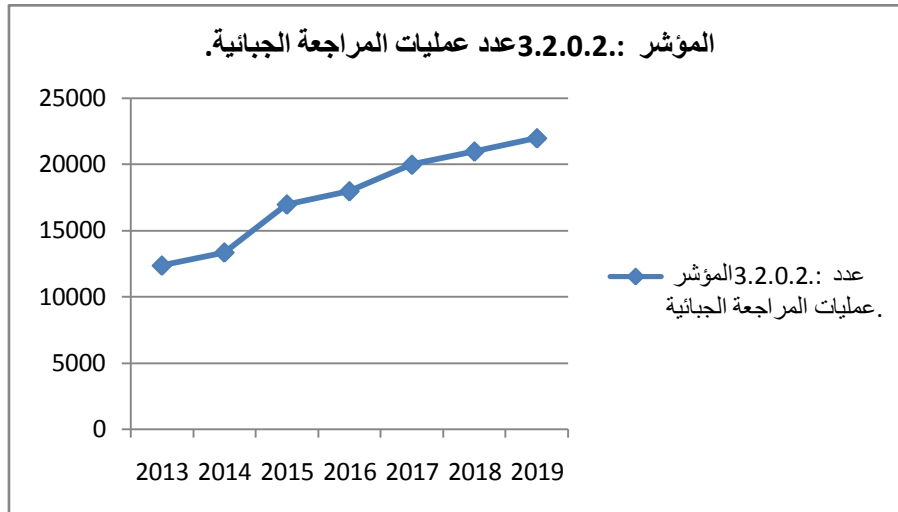
مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م 2016	التقديرات		
		2013	2014	2015		2017	2018	2019
عدد المراجعات الجبائية	عدد	12.390	13.376	17.000	18.000	20.000	21.000	22.000

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- رغم تسجيل تطورا في عدد المراجعات الجبائية إلا أن هذا العدد يبقى دون المأمول باعتبار العودة التدريجية لنسق السير العادي للعمل وكذلك إلى إحالة عدد هام من المحققين إلى التقاعد دون تعويضهم

- كما أن المنتدبين الجدد تمت دعوتهم للقيام بدورات تكوينية قبل مباشرتهم لعمليات مراجعة جبائية

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إحداث مكاتب مراقبة.

- تكوين المحققين

- تطوير نظام المعلومات

4. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر .

- قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات

- ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

- عدم اعتماد المراجعة الهادفة أي دون أن تشمل عملية المراجعة أليا كامل الفترة المعنية بالمراقبة وكافة

الاداءات الخاضع لها المطالب بالأداء.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 0 / 3 / 1

تسمية المؤشر: تطور مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر العمل على تحقيق العدالة الجبائية والعمل على الرفع في مردودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) /
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات : لا شئ

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مردود عمليات التسوية وعدم الاعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1600 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري).

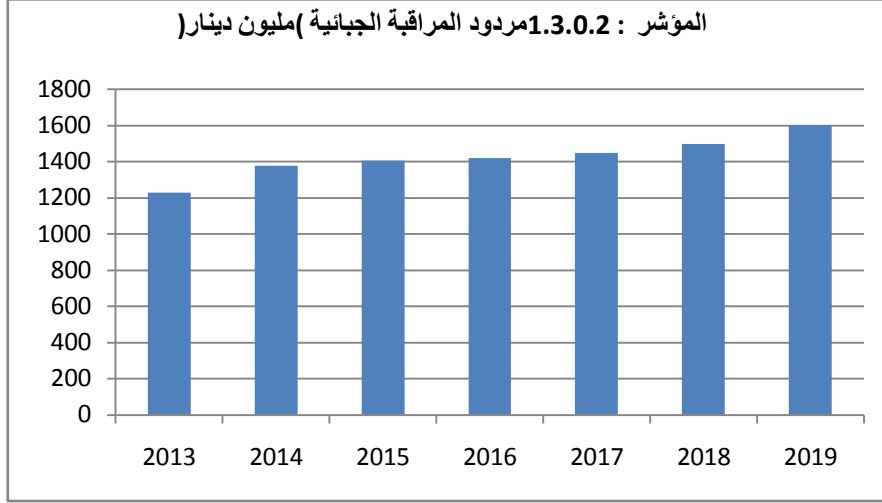
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1.600	1.500	1.450	1.420	1.407	1.380	1.229	مليون دينار	تطور مردود المراقبة الجبائية.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3 رسم بياني لتطور المؤشر



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز الموارد البشرية وتكوينها.
- مساندة مصالح المراقبة الجبائية عند إعداد برنامج المراجعة لانتقاء الملفات ذات المردودية الهامة اعتمادا على التصرف حسب المخاطر
- طباعة وتوزيع أدلة إجراءات المراجعة
- تعزيز المصالح بالتجهيزات والمعدات الإعلامية
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظام المعلومات
- إثراء قاعدة المعلومات وتفعيل نشاط خلية الأبحاث الجبائية والعمل على تفعيل نشاط الخلية المكلفة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- قلة الموارد البشرية.
- غياب منظومة تحفيزية ناجعة (statut particulier)
- تداخل العديد من الأطراف فيما يتعلق بنظام المعلومات وتطويره

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة
4. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر منتج (Ind de produit).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري. القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدفع بالحاضر و مردود الصلح.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".
6. تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): $50\% \leq$
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات

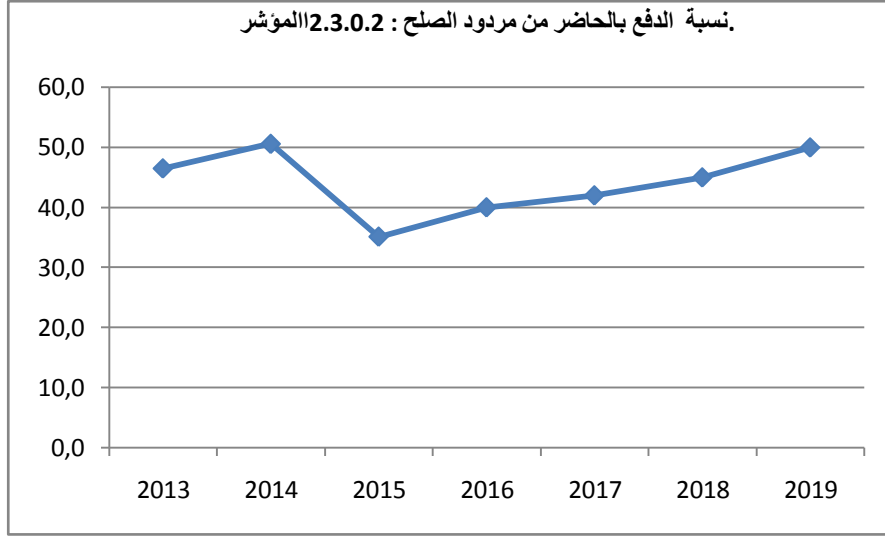
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
50.0	45.0	42.0	40.0	35.1	50.6	46.5	%	نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2 - رسم بياني لتطور المؤشر:



3 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توفير مناخ أفضل للمصالحة.
- اعتماد المراجعة الهادفة

4 - تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 0 / 2 / 3 / 3

تسمية المؤشر: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري القاسم (المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المحكوم فيها ابتدائيا) / المقسوم (المبالغ المحكوم بها عى مستوى المحاكم الابتدائية)
2. وحدة المؤشر : %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بالقضايا التي أصدرت المحاكم الابتدائية قرارا في شأنها - المبالغ المحكوم بها ابتدائيا
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الهياكل المكلفة بالمراقبة
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 75 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي)
9. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
10. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) لا شيء

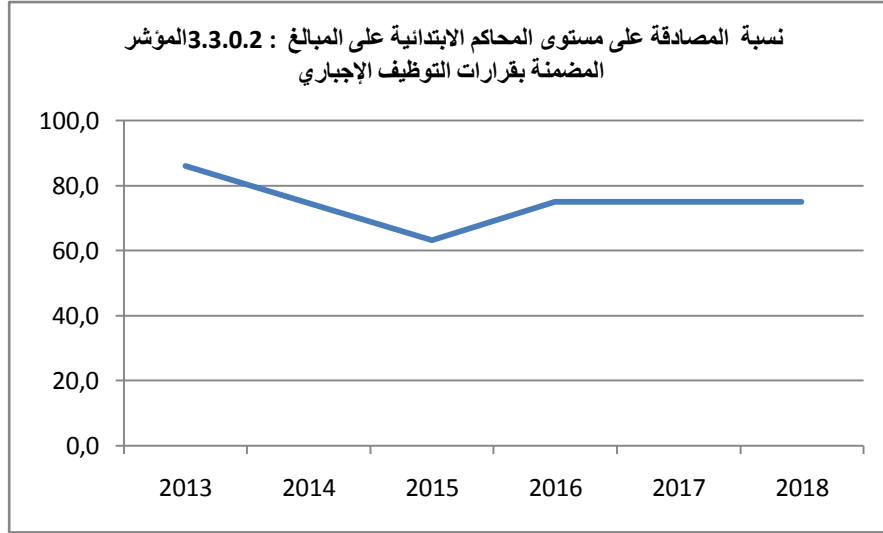
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
75.0	75.0	75.0	75.0	63.2	74.6	86	%	نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري .

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر: بالنسبة لسنة 2013 و 2014 تم تسجيل نسبة مصادقة هامة تعود إلى بعض الملفات المتضمنة لمبالغ هامة تم الحكم فيها لفائدة الإدارة, وقد تعلقت هذه الملفات بوضعيات أشخاص تمت مصادرة ممتلكاتهم العقارية والمنقولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين المحققين لتفادي الشطط في أسس التوظيف.
 - تحسيس وزارة العدل بضرورة العمل على تكوين القضاة في المادة الجبائية
 - مزيد تأطير المحققين خلال سير عمليات المراجعة
5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

برنامج المحاسبة العمومية

الرمز: 1.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة
تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية - نظام داخلي -
← الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
4. تعريف المؤشر: يعتبر استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطوّرًا لمداخل الدولة تفوق أو تساوي تطوّر المداخل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
(مبلغ استخلاصات السنة الجارية - مبلغ استخلاصات السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات السنة السابقة * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات الفورية وجملة استخلاصات الديون المتقلة (نظام داخلي) بعنوان السنة الجارية و السنة السابقة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10,12%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

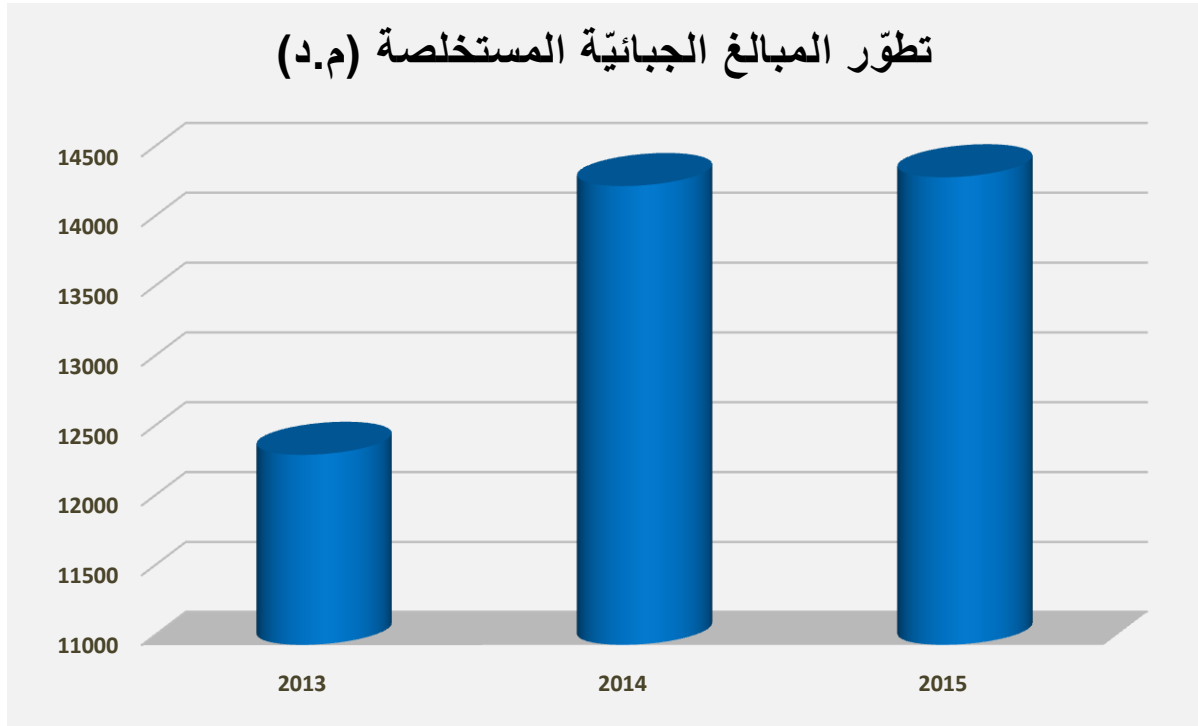
التقديرات			انجازات محتملة 2016	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
-	-	-	(1)16774	14348,3	14285,4	12360,9	مليون دينار	نسبة تطوّر المبالغ
10,12	10,12	10,12	(1)16,9	0,44	15,56	17,5	نسبة مائوية	الجباية المستخلصة

(1): انجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016 (القيمة المنشودة للهدف 10,12 %).

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت المداخل الجبائية خلال سنة 2015 تطورا طفيفا بنسبة 0,44 % ، حيث بلغت **14348,3** م د مقارنة بـ **14285,4** م د سنة 2014 و **12360,9** م د سنة 2013 ، وهي نسبة لم تتجاوز القيمة المنشودة المقدّرة بـ 10,12 % في مرحلة أولى وتمّ تعديلها حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بـ 2,1 % وذلك نتيجة تقلص النمو الاقتصادي. مع الإشارة إلى أنه تمّ إرجاع فائض الأداء بما يقدر بـ 616,8 مليون دينار سنة 2015 تمّ طرحها مباشرة من جملة المبالغ المستخلصة بعد تجميعها لدى أمين المال العام. ويعتزم في موفى سنة 2016 تحقيق نسبة تطوّر بـ 16,9 % حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر المداخل الجبائية خلال السنوات دلقادمة.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



- التنسوق مع مصالح المراقبة الجبائية قصد تحسيس واستحثاث المطالبين بالأداء للقيام بواجبهم الجبائي.

- حسن قبول المطالبين بأداء و معالجة التصاريح الجبائية بأجمع السبل .
- المتابعة الأسيقة للنتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والدييون! المثقلة واتخاذ التدابير الضرورية لدع عملية الاستخلاص.

إلزم: 2@1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تاريخ تحين المؤشر: 25-06-2011

I. الخصائص الرامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية - نظام داخلي -
← الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بنتقيلات الثلاثة السنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحد من تراكم التتقيلات و ذلك بالتركيز على استخلاص التتقيلات الجديدة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / (مبلغ التتقيلات للسنة الجارية + مبلغ التتقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة) * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون الجبائية المثقلة للسنة الحالية و جملة التتقيلات والمطروحات بعنوان الثلاث سنوات السابقة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهرياً
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20% %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

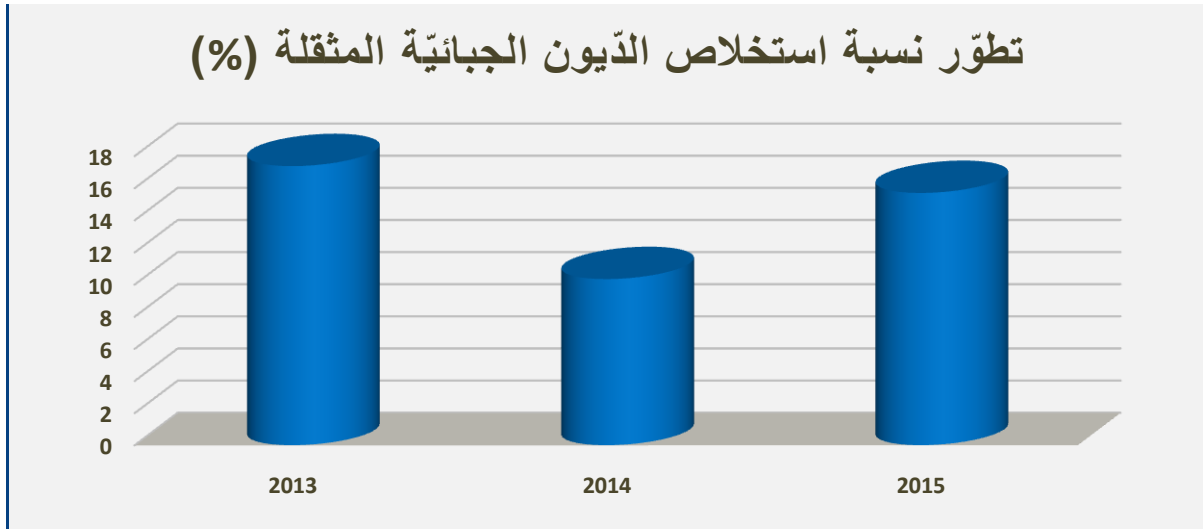
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			2016	التقديرات		
		2013	2014	2015		2017	2018	2019
نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	نسبة مائوية	17,37	10,34	15,7	20	20	20	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة تطوّراً هاماً سنة 2015 حيث تمّ تحقيق نسبة 15,7 % مقارنة بـ 10,34 % سنة 2014. وهي نسبة كانت دون القيمة المنشودة المقدّرة بـ 20 % ويعود ذلك بالأساس إلى تواصل ارتفاع نسق حجم التتقيات بالرغم من ارتفاع نسق الاستخلاصات المحققة، حيث شهدت سنة 2015 تقبيل ديون تقدّر بـ 1486,8 م د مقابل 1229 م د سنة 2014. ومن المأمول أن تتحسن نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة لتبلغ 20 % خلال السنوات المقبلة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة تفعيل دور خلايا الاستخلاص بالقباضات المالية وتأطير أعضائها لتحسين مردودية الاستخلاص.
- مزيد تحسين أعمال اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص والسهل على حسن تطبيق التوصيات المنبثقة عنها الهادفة إلى مساندة قباض المالية في معالجة الملفات المستعصية.

- مواصلة تقييم أعمال عدول الخزينة والعمل على حسن تأطيرهم وتذليل الصّعوبات التي قد تعرّضهم أثناء أدائهم لمهامهم قصد تحسين مردوديتهم،.
 - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكلفين بالاستخلاص والمتعلّقة خاصّة بالإجراءات التنفيذية المتقدّمة لضمان أكثر نجاعة في استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة.
5. أهمّ النّقايس المتعلّقة بالموثّر: --

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقّلة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية- نظام داخلي
← الهدف الفرعي الأول المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (استخلاصات الديون الجبائية المثقّلة بعنوان السنة الجارية - مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقّلة بعنوان السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقّلة بعنوان السنة السابقة) * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون الجبائية المثقّلة للسنة الحالية والسنة السابقة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 15%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

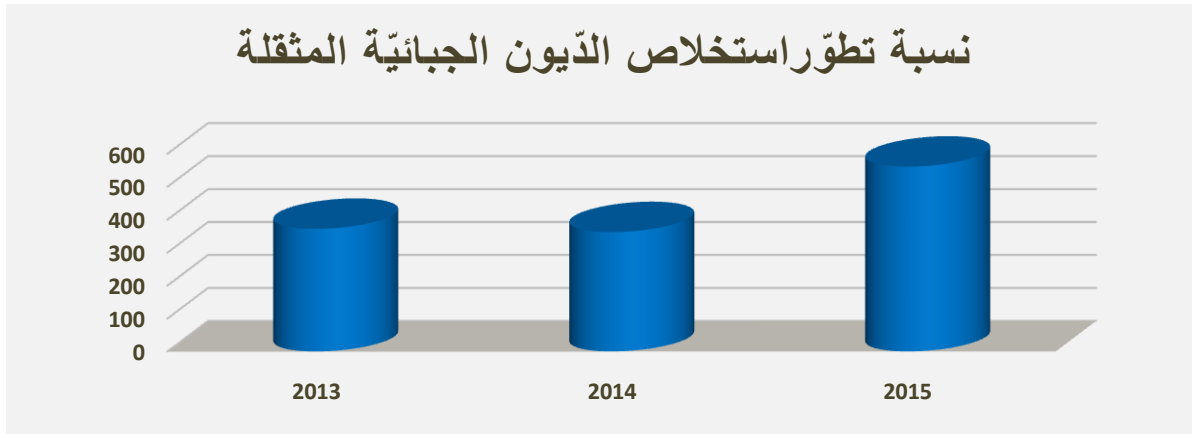
التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
20	15	15	15	54,8 (1) 27	(-2,6) (1) 35	56,61 (1)16	نسبة مئوية	نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة

(1): في صورة استثناء المبالغ الاستثنائية المستخلصة سنتي 2013 و 2015 .

3. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة تطوّرًا ملحوظًا مقارنة بالسنة الفارطة، حيث بلغت سنة 2015 54,8 % مقارنة بـ (2,6% -) سنة 2014. كما أنها تجاوزت نسبة 35 % كنسبة تطوّر محققة سنة 2014 دون اعتبار المبالغ الاستثنائية المستخلصة سنة 2013. وهي كذلك نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ 15% . هذا، وتصبح نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة 27 % وذلك إذا ما استثنينا مبالغ استثنائية مستخلصة سنة 2015 مقدّرة بـ 100 م.د. ومن المأمول أن يتواصل نسق الارتفاع خلال السنوات القادمة.

4. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة تفعيل دور خلايا الاستخلاص بالقباضات المالية وتأطير أعضائها لتحسين مردودية الاستخلاص.
- مزيد تحسين أعمال اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص والسهر على حسن تطبيق التوصيات المنبثقة عنها الهادفة إلى مساندة قباض المالية في معالجة الملفات المستعصية.
- مواصلة تقييم أعمال عدول الخزينة والعمل على حسن تأطيرهم وتذليل الصعوبات التي قد تعترضهم أثناء أدائهم لمهامهم قصد تحسين مردوبيّتهم.

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكلفين بالاستخلاص والمتعلّقة خاصّة بالإجراءات التنفيذية المتقدّمة لضمان أكثر نجاعة في استخلاص الدّيون الجبائية المتقلّة.
 - مساندة عمليات تنشيط الملفات سواء على المستوى المركزي والمستوى الجهوي ومتابعة الملفّات الهامّة.
6. أهمّ النقائص المتعلّقة بالموثّر: --

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 4.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة استخلاص الديون غيرالجبائية المثقلة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية
← الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
4. تعريف المؤشر: نقضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات و إلى تحسين الاستخلاص الفوري نظرا لما ينجز عنها من تأثير ردي.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: *نسبة استخلاص الخطايا و العقوبات المالية
* نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / (مبلغ التثقيلات للسنة الجارية + مبلغ التثقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة) *100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون غيرالجبائية المثقلة للسنة الحالية وجملة التثقيلات والمطروحات بعنوان الديون غير الجبائية المثقلة للثلاث سنوات السابقة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 18%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
18	18	18	18	18,57	24,11	22,25	نسبة مائوية	نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
9	9	9	9	6,22	8,87	(1)xx	نسبة مائوية	الخطايا والعقوبات المالية
25	25	25	25	38,57	39,18	15,69	نسبة مائوية	أملك الدولة

(1): بالنسبة لمؤشر استخلاص الخطايا و العقوبات المالية لسنة 2013 فإنه مرتفع جدا 5900 % ويعود ذلك إلى أن حجم مبالغ الطرح للثلاث سنوات قد بلغت حجم التفتيلات لنفس الفترة

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

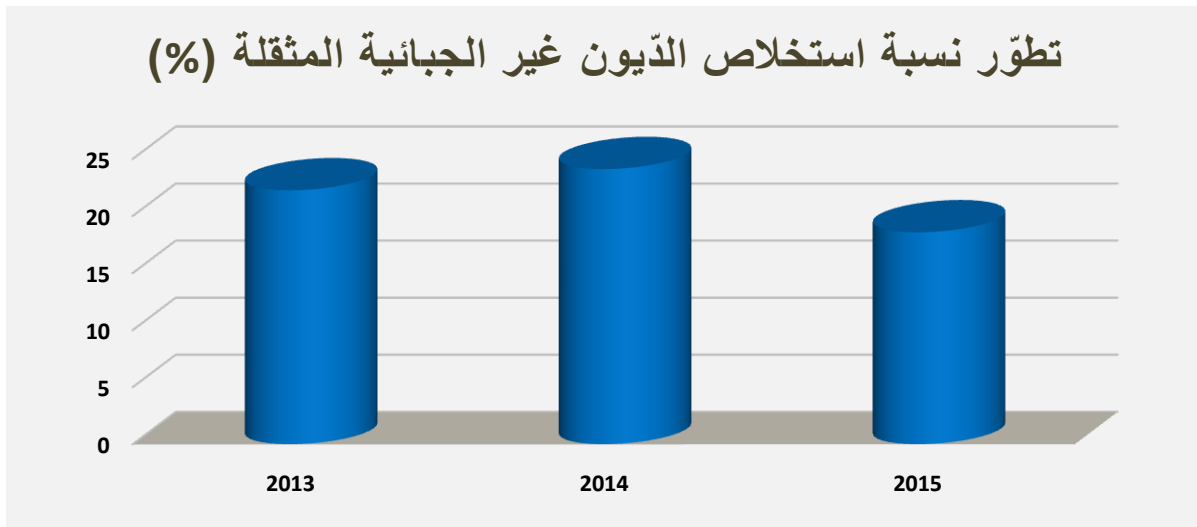
شهدت نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة تراجعاً نسبياً مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 18,57 % سنة 2015 مقابل نسبة 24,11 % سنة 2014 و 22,25 % سنة 2013، غير أنها نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدرة بـ 17 %.

هذا، وقد سجلت الديون المثقلة بعنوان أملك الدولة انخفاضا طفيفا سنة 2015 حيث بلغت 38,57 % مقارنة بـ 39,18 % سنة 2014، وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة 25 %.

أما بالنسبة للخطايا والعقوبات المالية، فقد شهدت بدورها تراجعاً نسبياً حيث تم تسجيل 6,22 % مقارنة بـ 8,87 % سنة 2014، وهي نسبة لم تتجاوز القيمة المنشودة 9 %.

ومن المأمول أن يتواصل تحقيق هذه النسبة بنفس الوتيرة خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة التنسيق مع مصالح أملاك الدولة قصد مزيد إحكام التصرف في الديون الراجعة لها ودفع عملية الاستخلاص من خلال متابعة عملية الاستخلاص في إطار الرّوزنامات المبرمة وحلّ الإشكاليات المعترضة المتعلقة بأجال عقود التسويغ ودراسة الملفات المستعصية و متابعة قرارات إسقاط الحق.
- مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل وذلك فيما يتعلّق بالتحكّم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية وتحفيز المحكوم عليهم بتسديد ما عليهم وتمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي عن الديسيماات الإضافية في صورة التسديد في آجال معيّنة.
- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 5.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية
← الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
4. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس سرعة نسق تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة من سنة إلى أخرى، فهو بذلك يدلنا عن قدرتنا على استخلاص أكثر ما يمكن من الديون لفائدة الدولة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: - نسبة تطوّر استخلاص الخطايا و العقوبات المالية
- نسبة تطوّر استخلاص ديون أملاك الدولة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية-مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة) / مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة)* 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون غير الجبائية المثقلة للسنة الحالية والسنة السابقة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 15%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

III. قراءة في نتائج المؤشر

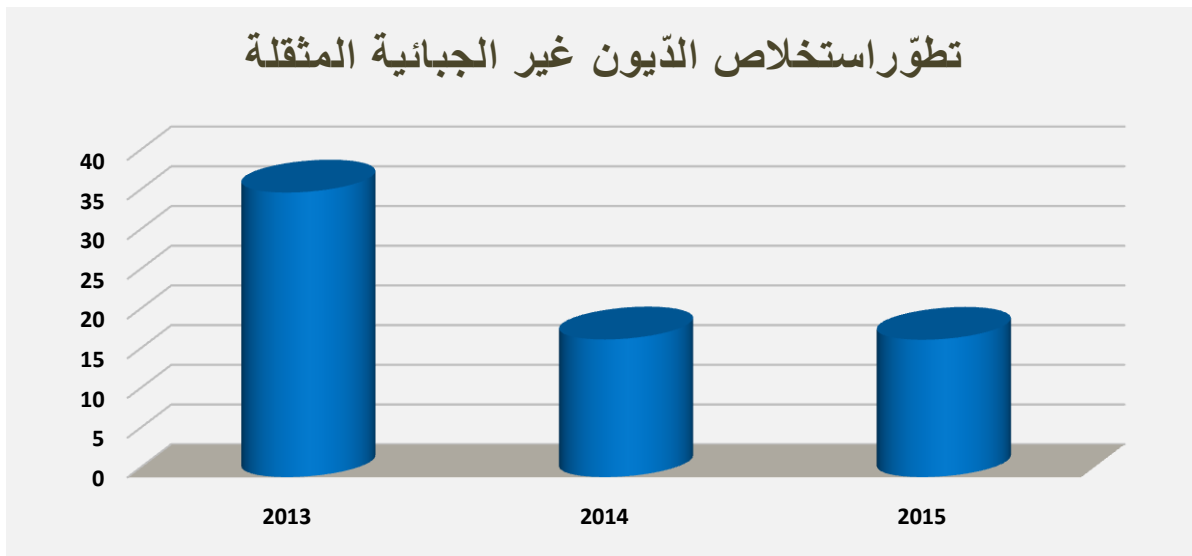
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء	تفريعات الديون غير الجبائية المثقلة
2019	2018	2017		2015	2014	2013			
17	15	15	15	17,3	17,34	35,84	نسبة مائوية	نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	
10	10	10	10	26,7	3,22	-25,31	نسبة مائوية	الخطايا والعقوبات المالية	
20	18	18	18	11,2	45,76	32,85	نسبة مائوية	أموال الدولة	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة تطوّر الديون غير الجبائية المثقلة استقراراً سنة 2015 حيث تمّ تسجيل 17,3 % مقارنة بـ 17,34 % سنة 2014. وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ 15%. هذا، وقد سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الخطايا والعقوبات المالية ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت 26,7 % سنة 2015 مقارنة بـ 3,22 % سنة 2014. وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ 10%. أما بالنسبة للديون المثقلة بعنوان أموال الدولة، فقد تمّ تسجيل 11,2 % سنة 2015 مقابل 45,76 % سنة 2014. وهي نسبة كانت دون القيمة المنشودة المقدّرة بـ 18%. ومن المأمول أن تبلغ نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة 15 % خلال سنتي 2017 و2018 و 17 % سنة 2019.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة التنسيق مع مصالح أملاك الدولة قصد مزيد إحكام التصرف في الديون الراجعة لها ودفع عملية الاستخلاص من خلال متابعة عملية الاستخلاص في إطار الرّوزنات المبرمة وحلّ الإشكاليّات المتعلقة بعقود التسويغ ودراسة الملفات المستعصية و متابعة قرارات إسقاط الحق.
- مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل وذلك فيما يتعلّق بالتحكّم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية وتحفيز المحكوم عليهم بتسديد ما عليهم وتمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي عن الديسيماات الإضافية في صورة التسديد في آجال معيّنة.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 6.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية
← الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية
4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر من تبيين مدى تمكننا من تحقيق أهداف استخلاص موارد الجماعات المحلية التي يقع تحديدها لكل سنة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات:- نسبة تحقيق موارد المعلوم على العقارات المبنية
- نسبة تحقيق موارد المعلوم على الأراضي غير المبنية
- نسبة تحقيق موارد المعلوم على المؤسسات
- نسبة تحقيق مدا خيل الأسواق

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
(مبلغ الموارد المحققة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية / مبلغ الموارد المقدرة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية)*100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
*جملة الموارد المحققة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية للسنة الحالية.
*جملة الموارد المقدرة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية للسنة الحالية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحسابات الشهرية و السنوية للجماعات المحلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل قباض الجماعات المحلية

6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 97%
 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

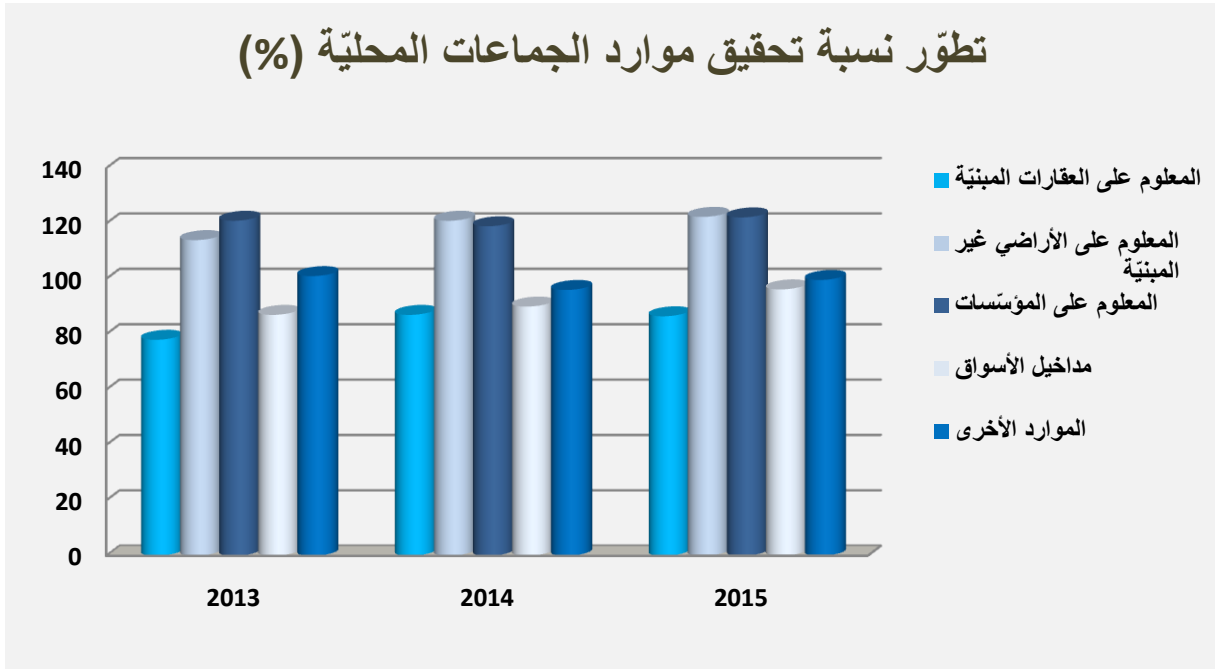
التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
								نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية
90	90	90	90	86,5	87	78	نسبة مائوية	المعلوم على العقارات المبنية
99	99	99	99	122,4	121	114	نسبة مائوية	المعلوم على الأراضي غير المبنية
97	95	95	95	122,2	119	121	نسبة مائوية	المعلوم على المؤسسات
90	90	90	90	96,2	90	87	نسبة مائوية	مداخل الأسواق
95	95	95	95	99,6	96	103	نسبة مائوية	الموارد الأخرى
99	98	97	95	104,5	100	103	نسبة مائوية	المجموع

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت نسبة تحقيق جملة موارد الجماعات المحلية تطورا خلال سنة 2015، حيث بلغت 104,5 % مقارنة بما تم تسجيله سنتي 2013 (103 %) و 2014 (100 %). وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدرة بـ 93,8 %.

وقد حَقَّقت مختلف أصناف موارد الجماعات المحليَّة باستثناء المعلوم على العقارات المبنية الأهداف المرسومة وتمَّ تسجيل نسب تحقيق متفاوتة كالآتي:

- ◆ 86,5 % بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية مقارنة بالقيمة المنشودة المقدَّرة بـ 90 % . ويرجع ذلك بالأساس إلى تطبيق أحكام الفصلين 49 و50 من قانون المالية لسنة 2014 الذين يقضيان بإخضاع المؤسسات المصدَّرة كلياً للمعلوم على المؤسسات.
 - ◆ 122,4 % بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنية مقارنة بالقيمة المنشودة المقدَّرة بـ 99%.
 - ◆ 122,2 % بالنسبة للمعلوم على المؤسسات مقارنة بالقيمة المنشودة المقدَّرة بـ 95 %.
 - ◆ 96,2 % بالنسبة لمداخل الأسواق مقارنة بالقيمة المنشودة المقدَّرة بـ 90 %.
 - ◆ 99,6 % بالنسبة للموارد الأخرى مقارنة بالقيمة المنشودة المقدَّرة بـ 95 %.
3. رسم بياني لتطوُّر المؤشِّر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشِّر:

- مواصلة إحكام إجراءات استخلاص الديون الراجعة لفائدة الجماعات المحلية والمتابعة الدورية لسير عملية الاستخلاص من خلال تقييم النتائج المحققة على مدار السنة.
- مواصلة التنسيق مع مصالح البلدية لدفع عملية الاستخلاص وذلك من خلال الحرص على حلّ الإشكاليات المعترضة.
- متابعة إجراءات تثقيل موارد الجماعات المحلية قصد استحداث نسق تطوُّرها.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشِّر: --

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 1.2.0.3

تسمية المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تأدية النفقات العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة
4. تعريف المؤشر: يمكّن هذا المؤشر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونية المحددة للتأشير على أوامر الصرف مع الآجال الفعلية للتأشير.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
- (عدد أوامر الصرف المؤشر عليها في الآجال / العدد الجملي لأوامر الصرف المؤشر عليها) * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: -- عدد أوامر الصرف المؤشر عليها في الآجال
- العدد الجملي للأوامر بالصرف
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية
 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة "أدب"
 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 94%
 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بتأدية النفقات

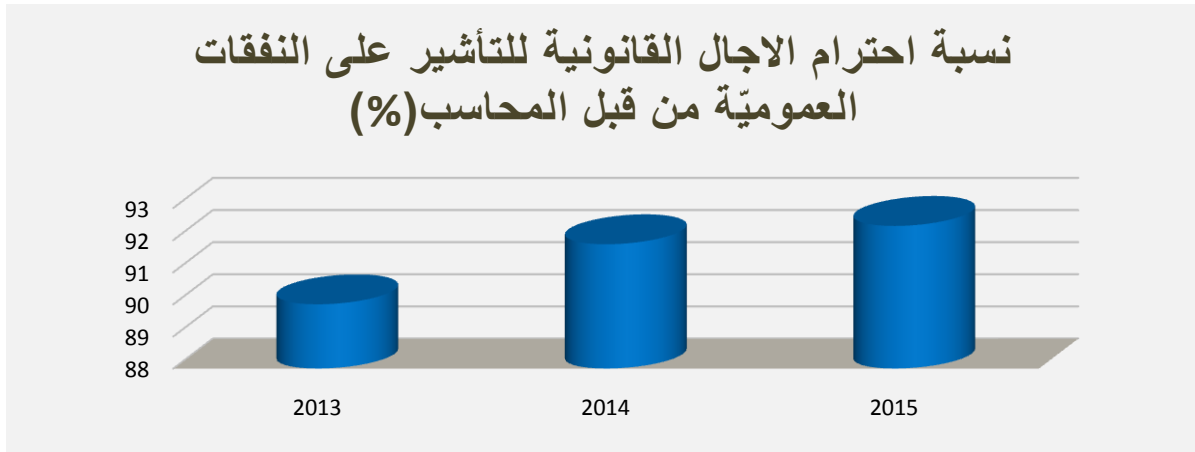
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
96	95	94	93	92,44	91,87	90	نسبة مئوية	نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تواصل نسق تطوّر نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية منذ سنة 2013 حيث بلغت 92,44 % سنة 2015 مقارنة بـ 91,87 % سنة 2014 و 90 % سنة 2013 . وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ 92% وهو ما يبيّن مدى احترام الآجال في التأشير على النفقات العمومية ممّا يسرع في تأدية النفقة العمومية. ومن المتوقّع أن يتواصل تحسين نتائج هذا المؤشر خلال السنوات القادمة وذلك من خلال مواصلة تطوير منظومة "أدب".

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على مواصلة تطوير الوظيفة الخاصة بآجال التأشير على الأوامر بالصرف على منظومة "أدب" مما يمكن من تصنيف مذكّرات رفض التأشير وإحكام متابعة مذكّرات الرّفص واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الإبان.
- مواصلة التنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد تطوير وظيفة التصرف الآلي في إحالة بعض النفقات العمومية على غرار نفقات التأجير العمومي.
- مواصلة تدعيم الدور الرقابي والمحاسبي في مجال تأدية النفقات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشر قيس أداء

الرمز: 1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة الحسابات المرفوضة

تاريخ تحيين المؤشر: 25-06-2015

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مسك و تقديم الحسابات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
4. تعريف المؤشر: يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة و الجماعات المحليّة و المؤسسات العموميّة الإدارية. وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية دقيقة (مطابقة للحقيقة) مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال المحاسبات المرفوضة إثر عمليّات المراقبة من طرف مصالح التفقد الجهويّة والمركزيّة على الحسابات الشهرية و السنوية المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة مع العدد الجملي للحسابات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: -- نسبة حسابات الدولة المرفوضة،
- نسبة حسابات الجماعات المحلية المرفوضة،
- نسبة حسابات المؤسسات العمومية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحسابات المرفوضة / العدد الجملي للحسابات المقدّمة) * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
* عدد الحسابات التي لم تحض بالمصادقة (دولة، جماعات محلية ومؤسسات عمومية)
* العدد الجملي للحسابات التي تمّت مراقبتها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
6. تاريخ توفر المؤشر: فيفري من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

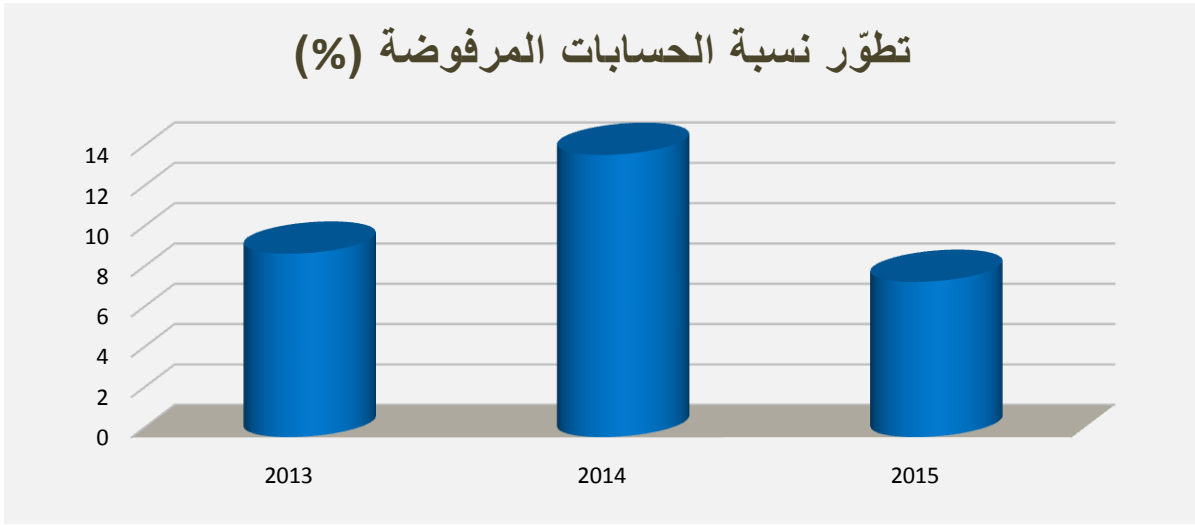
1. سلسلة النتائج والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

التفديرات		2016			الإنجازات			الوحدة	نسبة الحسابات المرفوضة
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013			
8	8	8	8	11,21	14,6	10,83	نسبة مائوية	بالنسبة للدولة	
12	12	12	12	10,46	15,3	12,44	نسبة مائوية	بالنسبة للجماعات المحلية	
10	10	10	10	6,43	12,9	8,04	نسبة مائوية	بالنسبة للمؤسسات العمومية	
10	10	10	10	7,7	14	9,10	نسبة مائوية	المجموع	

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة رفض الحسابات تحسنا ملحوظا حيث تم تسجيل 7,7 % سنة 2015 مقارنة بـ 14 % سنة 2014، وهي نسبة قاربت كثيرا القيمة المنشودة المقدرة بـ 7,33 % ويعود ذلك بالأساس إلى إحكام إصدار مذكرات الرقض سواء كان ذلك من حيث الشكل أو الأصل على مستوى أمانات المال الجهوية ومساندة المحاسبين العموميين لتدارك الأخطاء وتجاوز الصعوبات المعترضة في الإبان.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الشروع في تركيز نظام الرقابة الداخلية المحاسبية حسب المعايير الدولية من خلال تحليل وتصنيف المخاطر في المراكز المحاسبية المكلفة بالنفقات العمومية.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرمز: 2.3.0.3

تسمية المؤشر: أجل التجميع الشهري للحسابات

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مسك و تقديم الحسابات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
4. تعريف المؤشر:

تجمع الحسابات الشهرية المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين (قباض المالية، قباض الديوانة، أمناء المال الجهويين، الأمين العام للمصاريف، أمناء المصاريف لدى الوزارات و أمين المال العام) على المستوى الوطني لغاية تقديم معطيات مجمّعة حول تطبيق ميزانية الدولة على مستوى الموارد و النفقات و هذا إلى جانب مختلف العمليات المالية التي يقوم بها المحاسبون العموميون. ترشد هذه المعلومات السلط المركزية و تسهل اتخاذ القرارات اللازمة.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)

6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: أجل تجميع الحسابات الشهرية.
2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آجال تجميع الحسابات الشهرية المقدّمة من قبل المحاسبين العموميين بحساب اليوم على مستوى أمانات المال الجهوية والخزينة العامة للبلاد التونسية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آجال التجميع الشهري بحساب عدد الأيام
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الخزينة العامة للبلاد التونسية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهرياً
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 15 يوماً
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أمين المال العام

III. قراءة في نتائج المؤشر

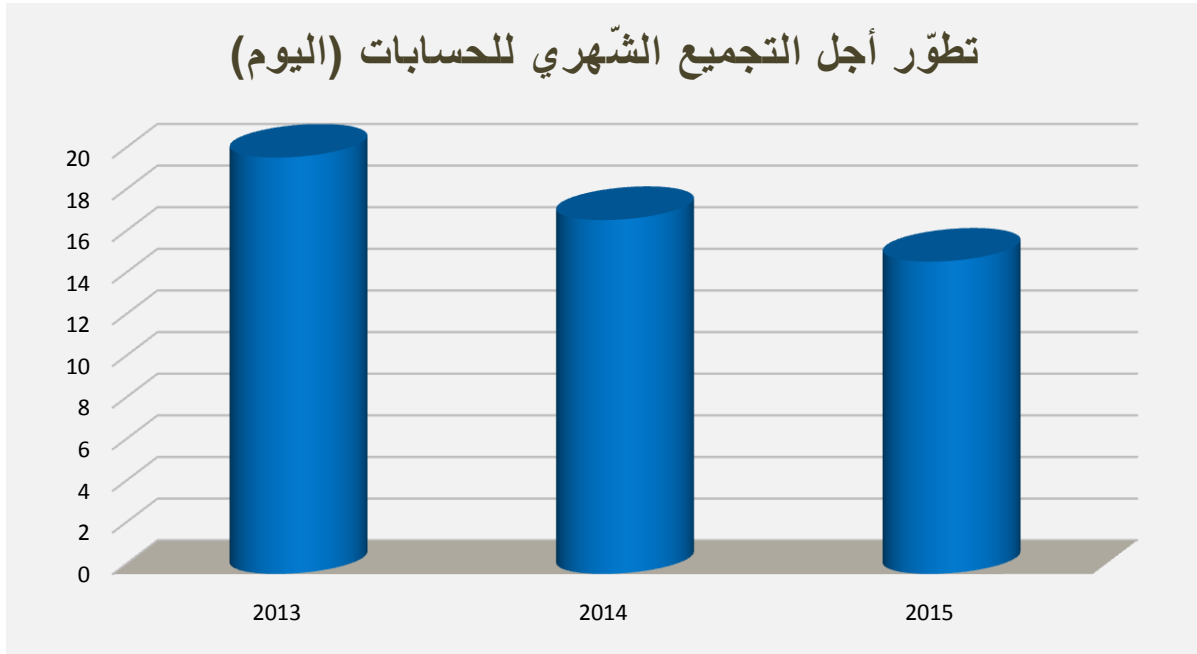
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
12	15	15	15	17	20	اليوم	أجل التجميع الشهري للحسابات	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد أجل التجميع الشهري للحسابات المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين تقدّما ملحوظا سنة 2015 حيث بلغ 15 يوما مقارنة بـ 20 يوما سنة 2013 و 17 يوما سنة 2014، وبالتالي تمّ تحقيق القيمة المنشودة المقدّرة بـ 15 يوما ويرجع ذلك إلى مواصلة العمل على تطوير آليات الرّبط بين المنظومات الإعلامية "رفيق" و"أدب" والمنظومة الإعلامية الخاصة بالخرينة العامة للبلاد التونسية من أجل المصادقة على حسابات كل المحاسبين العموميين للدولة. ومن المأمول أن يتقلّص هذا الأجل خلال السنوات القادمة ليلبغ 12 يوما سنة 2019.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

مواصلة العمل على تذليل الصعوبات التي تحول دون احترام الآجال المحددة عبر مزيد إحكام آليات الرّبط ومتابعة استكمال التطبيقات الإعلامية المخصّصة للتّجميع المحاسبي.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يحتسب الأجل بالنسبة للحسابات الشهرية دون اعتبار الحسابات التي تحتوي على عمليات آخر السنة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 3.3.0.3

تسمية المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مسك و تقديم الحسابات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
4. تعريف المؤشر:
وفق مقتضيات الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية، يقع إعداد و تقديم الحساب العام للإدارة المالية على أنظار دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية للسنة التي بعنوانها تم إعداد هذا الكشف على مستوى التطبيق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي يتعين مراجعتها و تعديلها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات.
2. وحدة المؤشر: الشهر
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: أجل إحالة الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات بحساب الشهر بداية من تاريخ نهاية السنة المالية المعنية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: --
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المكلفة بإعداد الحساب العام للإدارة المالية.
6. تاريخ توفر المؤشر: --
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 12 أشهر
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلفة بإعداد الحساب العام للإدارة المالية.

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
12	12	12	12	16 (الحساب العام لسنة 2013)	15 (الحساب العام لسنة 2012)	16 (الحساب العام لسنة 2011)	الشهر	أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لم يتم خلال سنة 2015 تقديم الحساب العام لإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات لسنة 2014 في الأجل المأمولة المحددة بـ 10 أشهر ويرجع ذلك بالأساس إلى تأخير تقديم الحسابات العامة الخاصة بسنتي 2012 و 2013 حيث قَدّم:

- الحساب العام لسنة 2013 بعد 16 شهرا وبذلك تمّ تجاوز الأجل القانوني المحدد بـ 4 أشهر.
- الحساب العام لسنة 2012 بعد 15 شهرا وبذلك تمّ تجاوز الأجل القانوني المحدد بـ 3 أشهر.

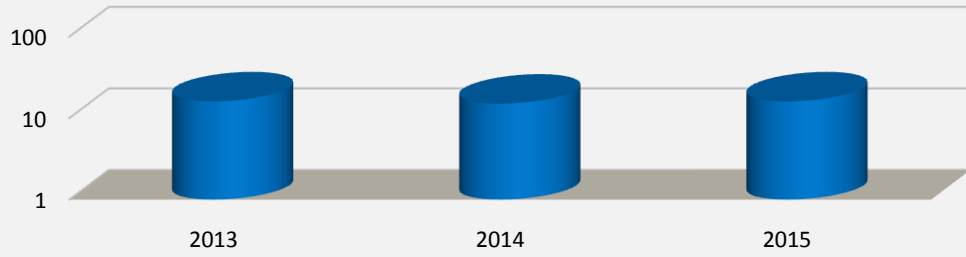
ويرجع ذلك بالأساس إلى:

*التأخير في استكمال الإجراءات المتعلقة بالنفقات المحمّلة على القروض الخارجية الموظفة.

*ما يقتضيه تنزيل المبالغ بالحساب العام للسنة المالية من التثبيت من صحّة البيانات الصادرة عن أمر الصّرف و المحاسبين العموميين وصحة تجميعها بحسابات أمين المال العام للبلاد التونسية، الأمر الذي يقتضي بدوره حيّزا زمنيا يرتبط بأجل توقيف الحسابات وصحتها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات (الشهر)



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

◀ مراجعة مسالك وإجراءات النفقات المحملة على الاعتمادات الخارجية الموظفة لمزيد التحكم في الفترة التكميلية وبالتالي المساهمة في تقليص آجال توقيف الحسابات السنوية.

5. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشر قيس أداء

الرمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف وحفظ الأموال و القيم والمنتجات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
4. تعريف المؤشر:
في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمته مطرفيات الدفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية ولا يمكن أن يقع تعميم هذه الطريقة في الخلاص إلا إثر تقييمها. و يتميز هذا الإجراء بعدد المزايا نخص منها بالذكر تأمين العمليات، ربح الوقت و التوفر الحيني للسيولة في الحساب الجاري البريدي للمحاسب.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: --
2. وحدة المؤشر: العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عبر قائمة مستخرجة من الإعلامية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية " رفيق "
6. تاريخ توفر المؤشر: --
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 47 قباضة مالية
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

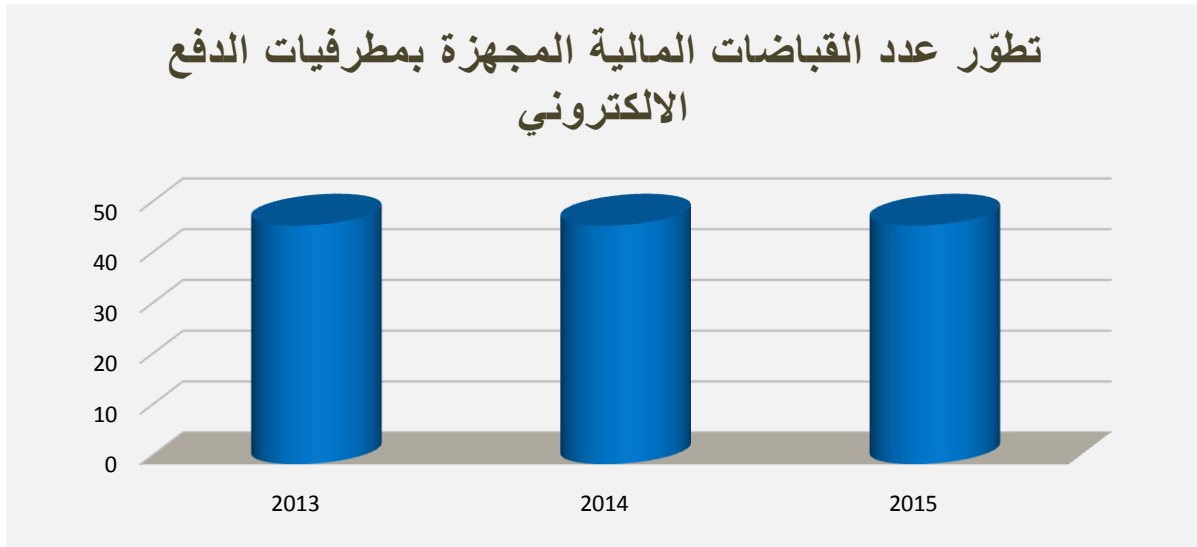
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
47	47	47	47	47	47	العدد	عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تجهيز 47 قباضة مالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني إلى حد الآن وهي في طور التجربة وليس من المتوقع إلى حد الآن أن يتم تجهيز عدد آخر من القباضات نظرا لتواجد عدد من الإشكاليات مع مصالح البريد والمتعلقة بتنزيل المبالغ المستخلصة بالحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

انجاز دراسة لتقييم التجربة وتقديم اقتراحات عملية لحل الإشكاليات الحالية مع برنامج التوسيع التدريجي لتجهيز القباضات المالية بمطرفيات الدفع.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:---

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 2.4.0.3

تسمية المؤشر: معدل آجال تسوية الصكوك المقدّمة للخلاص

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف وحفظ الأموال و القيم والمنتجات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
4. تعريف المؤشر:
إن صرف الصكوك التي وقع تسلّمها من طرف المطالبين بالأداء في أقل آجال ممكنة، تمكن من ضمان السيولة بالحساب البريدي الجاري لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخزينة لدى البنك المركزي.
يساوي هذا الأجل، الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للصرف (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية ضمن عمليات الخزينة "OT" صكوك مودعة للصرف وتاريخ القبض (encaissement) الفعلي من طرف البنك المركزي (تاريخ العملية المحاسبية لتظهير عمليات الخزينة "OT" "صكوك مودعة للصرف").
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل عدد الأيام لتسوية الفصول المفتوحة بعنوان الصكوك المقدّمة للخلاص.
2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ تسجيل النفقة ضمن عمليات الخزينة ببند "شيكات مقدّمة للخلاص" وتاريخ تسوية هذه الفصول المفتوحة بدون اعتبار العمليات المتعلّقة بالشيكات الراجعة دون خلاص.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عبر المعطيات المتوفرة في منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهرياً
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20 يوماً
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

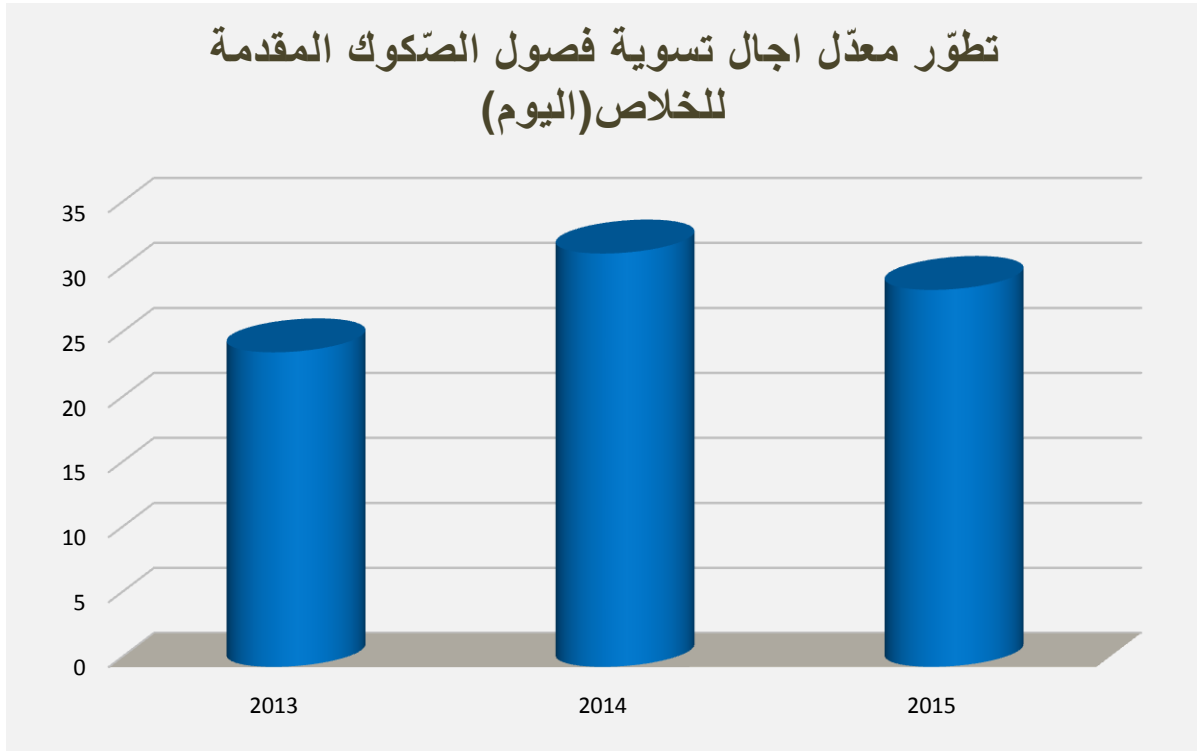
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
20	20	20	20	29	31,8	24,2	اليوم	معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد أجل تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص تقدماً نسبياً من 31,8 يوم سنة 2014 إلى 29 يوم سنة 2015 مسجلاً بذلك تأخيراً في الأجال بـ 9 أيام مقارنة بالقيمة المنشودة 20 يوماً. ويعود ذلك إلى الأجال الحقيقية لعملية تنزيل واستخلاص الشيكات والتي تتسم بوجود العديد من الإشكاليات سواء كان ذلك مع مصالح البريد أو مصالح البنك المركزي. وفي هذا الإطار، تمت دعوة كافة المتدخلين في هذه المنظومة لاتخاذ الإجراءات الضرورية وتكثيف عمليات المتابعة قصد تقليص هذه الأجال لتحقيق القيمة المنشودة. ومن المأمول أن تنقصر هذه الأجال في السنوات المقبلة لتبلغ 20 يوماً.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ◀ مواصلة إحكام التصرف في الأموال واختصار آجال الشيكات وتنزيل الأموال العمومية بالحساب الجاري للخرينة بالبنك المركزي.
- ◀ متابعة أعمال تركيز التطبيقات الإعلامية التي تمكّن من رقمنة الصكوك وتقديمها للمقاصة الالكترونية عبر البنك المركزي.
- ◀ إعداد دراسة حول أسباب عدم تحقيق الآجال و مدى تأثيرها بالشيكات الراجعة دون خلاص .

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا يمكننا هذا المؤشر من احتساب الآجال بكلّ دقّة خاصّة و أن أجل التسوية والمتمثل في تاريخ تسجيل العملية المحاسبية لتطهير الفصول المفتوحة ضمن عمليات الخزينة يكون لاحقا لإصدار الإعلام بالمأل من قبل مصالح البنك المركزي أو البريد وذلك باعتبار أن الغاية هي إحكام تنزيل مبالغ الشيكات بالحساب الجاري للخرينة المفتوح لدى البنك المركزي.

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 1.5.0.3

تسمية المؤشر: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أنشطة المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
4. تعريف المؤشر:

يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية والارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها عبر مزيد إحكام تنظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكن تقييمها، تصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين، تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)

6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة.
2. وحدة المؤشر: العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المراكز المحاسبية المنخرطة في مرجعية الجودة حسب المستوى الكامل.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عبر تجميع المعطيات المقدّمة من قبل أمناء المال الجهويين.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: لوحة قيادة يحدّها أمناء المال الجهويين
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 40 قبضة لتطبيق اشتراطات المرجعية كاملة.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير المكلف بالجودة.

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
70	60	50	40	15	15	15	العدد	تطور عدد المصالح التي تطبق في مرجعية في الجودة

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد القباضات المالية التي تم تطبيق مرجعية الجودة بها 15 قباضة بكامل اشتراطاتها (المستوى الكامل) وتحصلت على علامة "مرحبا" للاستقبال منذ سنة 2010.

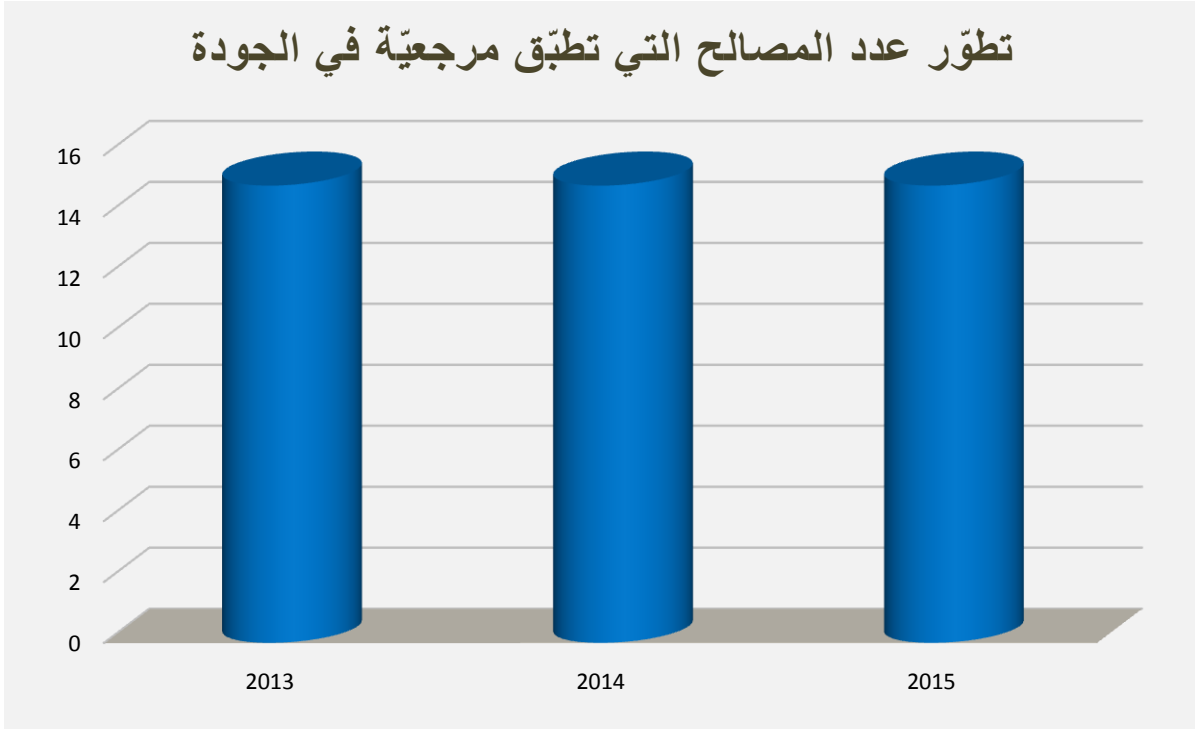
تم خلال سنة 2015 العمل على التدرج في تطبيق مرجعية الجودة التي تنقسم إلى ثلاث مستويات. وقد قامت مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص خلال السنة بالتركيز على المراكز المحاسبية التي لا تملك المستوى الأدنى من الجودة (حسب المرجعية الخصوصية) والعمل على حملها إلى المطابقة مع المستوى الأول قصد ضمان حدّ أدنى من التجانس بين مختلف المراكز المحاسبية. وقد تمّ تأهيل المراكز المحاسبية كما يلي:

- ♦ 190 قباضة مالية بلغت المستوى الأول،
- ♦ 61 قباضة مالية لم تبلغ المستوى الأول تعمل المصالح المركزية والجهوية على تأهيلها.

مع الإشارة إلى أنه تمّ التركيز في مرحلة أولى على القباضات ذات العلاقة مع المواطنين (القباضات المالية) وإجراء القباضات البلدية وقباضات المجالس الجهوية إلى مرحلة أخرى.

وبالتوازي مع هذا التمشي، تمّ تقييم مدى قدرة الـ 15 قباضة مالية المتحصّلة على شهادة في تطبيق مرجعية الإستقبال من التحكّم بمفردها في المنظومة التي وضعتها الإدارة المركزية للغرض.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة القيام بتدقيق داخلي للجودة للقباضات المالية على ضوء متطلبات مرجعية الجودة باعتماد مؤشرات القياس الخاصة بكل تعهد حسب المنظومة الوثائقية للمرجعية المتوفرة لدى كل مسؤول جهوي عن الجودة.
- مواصلة تطبيق مرجعية الاستقبال بالنسبة للدفعة الثانية من القباضات التي تم إعدادها وذلك بتركيز المنظومة المتكاملة وتدريب الأعوان على التحكم فيها.
- تكوين مدققين داخليين للجودة ومسؤولي الجودة بأمانات المال الجهوية.

5. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:---

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 2.5.0.3

تسمية المؤشر: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدفع بالقباضات المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أنشطة المساندة
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
 4. تعريف المؤشر:
- لتبسيط إجراءات قيامهم بواجباتهم الجبائية ، وضعت وزارة المالية على ذمة المطالبين بالأداء منظومة **التصريح** واحتساب الأداءات عن بعد والدفع بالقباضات المالية .
- و تمكّن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية و تقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
 7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المنخرطين في المنظومة.
2. وحدة المؤشر: العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المنخرطين في المنظومة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عبر كشف مستخرج من الإعلامية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق"
6. تاريخ توفر المؤشر: شهرياً
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 30000 منخرط.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة التنظيم والتنسيق والاتصال.

III. قراءة في نتائج المؤشر

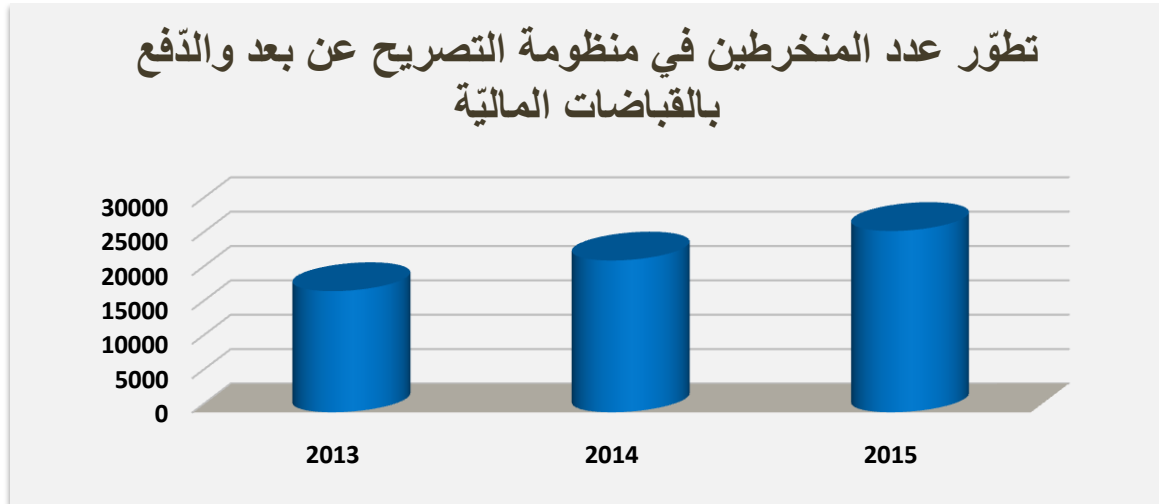
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
34000	32000	30000	28000	26384	22090	17631	العدد	تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدفع بالقباضات المالية

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدفع بالقباضات المالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، من 17631 منخرط في سنة 2013 إلى 22090 منخرط في سنة 2014. وتواصل هذا الارتفاع في نفس النسق خلال سنة 2015، حيث تم تسجيل 26384 منخرط في هذه المنظومة وهو عدد تجاوز القيمة المنشودة المحددة بـ 26000 منخرط. ومن المأمول أن يتواصل تطور عدد المنخرطين في هذه المنظومة خلال السنوات المقبلة بنفس الوتيرة لما توفره هذه الأخيرة من تبسيط في الإجراءات و ربح للوقت.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

← مواصلة تحسيس المطالبين بالأداء قصد استحثاثهم على الانخراط في هذه المنظومة نظرا لما توفره من تبسيط في الإجراءات و ربح للوقت.

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 3.5.0.3

تسمية المؤشر: تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والعقوبات المالية
تاريخ تحيين المؤشر: 2015-06-25

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أنشطة المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
4. تعريف المؤشر:

يهدف تطوير وسائل الاتصال بين المواطن والإدارة وتخفيف العبء على القباضات المالية في مادّة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم احترام أحكام مجلة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تمّ إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء المذكور أعلاه، رقم النداء **81100700**.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المكالمات الواردة.
2. وحدة المؤشر: العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المكالمات الواردة على مركز النداء
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الشهرية المقدّمة لأمانة المال الجهوية تونس 1.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز النداء
6. تاريخ توفر المؤشر: شهرياً
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 80000 مكالمة.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة التنظيم والتنسيق والاتصال.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
95000	90000	80000	70000	67745	55611	35064	العدد	تطور عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرف في الخطايا المرورية والعقوبات المالية

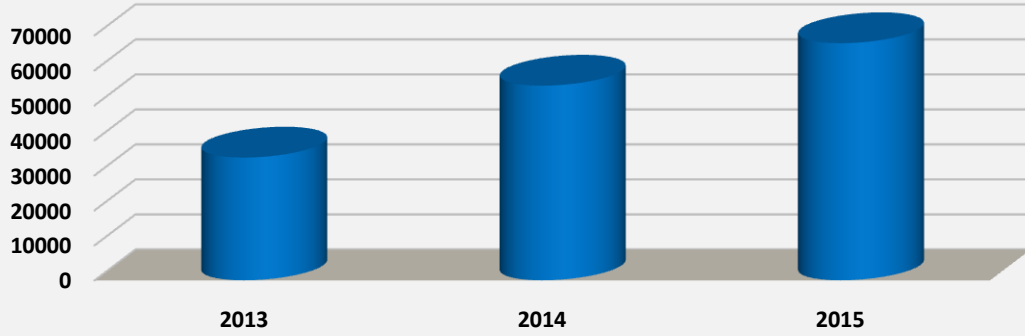
2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

شهد عدد المكالمات الواردة على مركز النداء تطوراً ملحوظاً على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، حيث تواصل نسق ارتفاع عدد المكالمات من 35064 مكالمة سنة 2013، ليبليغ 55611 مكالمة سنة 2014 ويصل إلى 67745 مكالمة سنة 2015.

علماً وأنه قد تجاوزت الإنجازات سنة 2015 عدد المكالمات المتوقع استقبالها والمقدرة بـ 60000 مكالمة ومن المأمول أن يتواصل ارتفاع هذا العدد في السنوات المقبلة إلى ما يتجاوز 90000 ألف مكالمة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز الدّاء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

◀ مواصلة تكثيف الحملات التحسيسية للتعريف بهذه الخدمة لما تضمنه من تخفيف العبء على القباضات المالية في مادّة الإرشاد عن المخالفات المرورية والخطايا والعقوبات المالية.

5. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقات مؤشرات قياس الأداء برنامج مصالح الميزانية

رمز المؤشر: 1/1/0/4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
- 4 - تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و \hat{x} هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3 - المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المحققة فعليا.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

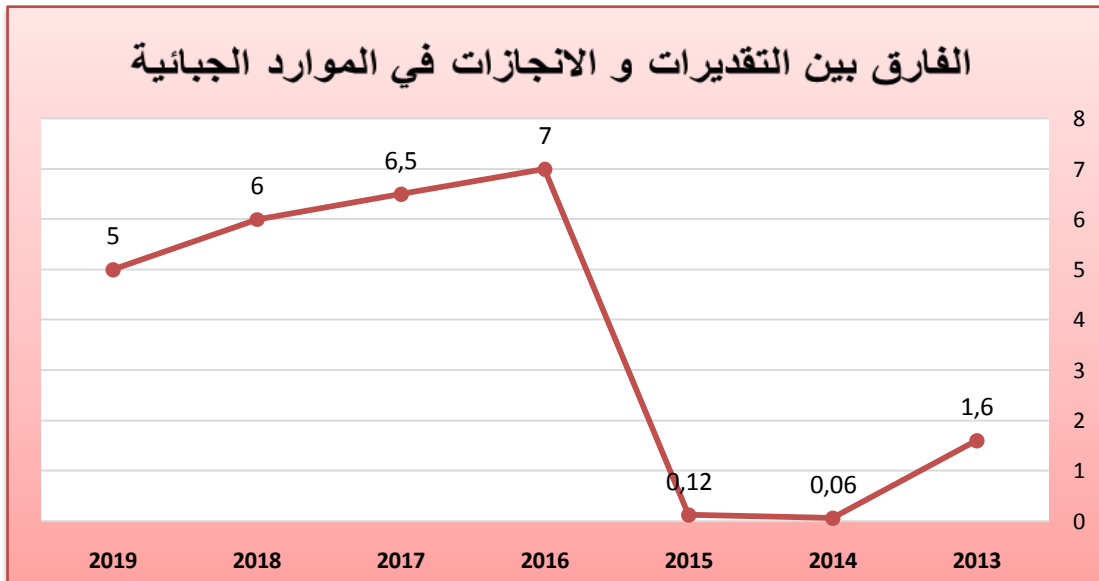
3 - قراءة في نتائج المؤشر

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	-
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
5	6	6.5	7	0.12	0.06	1.6	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفضة. وبالنسبة للتقديرات (2016-2019) فهي بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد الجبائية و إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات ويمكن من تحسين جودة المؤشر و نجاعته.
- 5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في الاعتبار مختلف عناصرها و تبيين أيها كان الأحسن تقديرا و أيها لم يتم تقديره بصورة سليمة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2/1/0/4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

1- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
- 4- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين التقديرات الواردة بقانون المالية والانجازات المتعلقة بالمداخيل الجبائية المرتبطة بالتوريد .
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

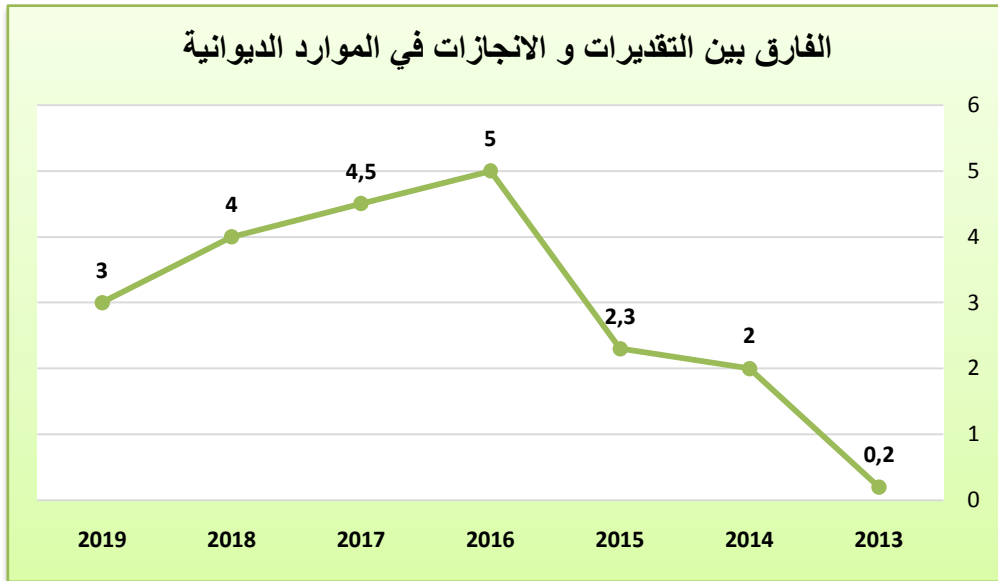
- 1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الديوانية و \hat{x} هو جملة الموارد الديوانية المقدرة بقانون المالية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القيمة المقدرة و المنجزة لجملة الموارد المرتبطة بالنظام الديواني
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول المبادلات التجارية
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تتأتى البيانات من وزارة التنمية ومنظومة سندا
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
3	4	4.5	5	2.3	2.0	0.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الديوانية

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفضة. وبالنسبة للتقديرات (2019-2016) فهي بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.
- 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد المرتبطة بالنظام الخارجي و انتهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات و يمكن من تحسين جودة المؤشر ونجاعته.

5- تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر: لا يكشف المؤشر إذا كانت له دلالة سلبية عن جودة التقديرات عن مكان الخلل من مكونات الموارد الديوانية من معالم ديوانية أو أداء على القيمة المضافة أو معالم الاستهلاك

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1/2/0/4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف

تاريخ آخر تحيين: 2016-06-28

1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالغ الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة نفقات الدولة
- 4- تعريف المؤشر: يمثل نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات المرسمة بقانون المالية بالنسبة لنفقات التصرف فوق قصد بنفقات التصرف: نفقات التأجير العمومي وتسيير المصالح العمومية والتدخل العمومي باعتبار نفقات الدعم ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات: (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) - لا شئ

2 - الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر $ER = (|x - \hat{x}|) / x$: باعتبار x هي جملة انجازات نفقات التصرف و \hat{x} هي جملة تقديرات نفقات التصرف
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية%
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات التصرف لميزانية الدولة بما في ذلك النفقات المحمولة على الحسابات الخاصة في الخزينة ونفقات الدعم
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة $n+1$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2%
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

3 - قراءة في نتائج المؤشر

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
							الفارق بين التقديرات	
1.5	1.7	2	2.3	3.17	1.7	3.2	% والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف	

2 - تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: بلغ الفارق بين تقديرات وإنجازات نفقات التصرف بالنسبة لسنة 2014 نسبة 1.7% و ارتفع خلال سنة 2015 إلى 3.17 ويعود ذلك إلى عدم استهلاك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات دعم المحروقات نتيجة لانخفاض سعر النفط موفى سنة 2015.

3 - أهمل الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
- تنظيم اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ النفقات
- إعداد دليل إجراءات

4 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2/2/0/4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على ميزانية الدولة
تاريخ آخر تحيين: 28-06-2016

1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 8 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 9 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 10 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة نفقات الدولة
- 11 - تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات التنمية. والمقصود بنفقات التنمية : الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي (على موارد العامة للميزانية) ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
- 12 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 13 - طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 14 - التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) - لا شيء

2 - الخصائص الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر $ER = (|x - \hat{x}|) / x$: باعتبار x هي جملة انجازات نفقات التنمية المحمولة على ميزانية الدولة و \hat{x} هي جملة تقديرات نفقات التنمية المحمولة على ميزانية الدولة
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مئوية%
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات التنمية لميزانية الدولة
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة $n+1$
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 7%
- 8 - المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	دورية المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
								الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التنمية
6.5	6.75	7	7.5	9.19	10.8	8.6	%	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم تسجيل نسبة إنجاز في حدود 84 % بالنسبة لهذا المؤشر حيث بلغ الفارق بين إنجازات نفقات التنمية و التقديرات 9.19% مقابل 7.75% مقدر سنة 2015. و يعود ذلك إلى تأخير أو تعطل إنجاز العديد من المشاريع بالجهات (مشاكل عقارية- امنية- عزوف مقاولين- طول إجراءات الصفقات العمومية- طاقة إنجاز الوزارات...

2 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إرساء متابعة دورية لإنجاز المشاريع
- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
- عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات
- تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على إنجاز المشاريع المبرمجة
- إعداد دليل إجراءات

3 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

رمز المؤشر: 3.2.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة

تاريخ آخر تحيين : 2016-06-14

2 -الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة نفقات الدولة
- 4- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات المدرجة بقانون المالية بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة .
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...)- حسب الجهة المنفذة لمشاريع الدولة

3 -الخصائص الفنية للمؤشر

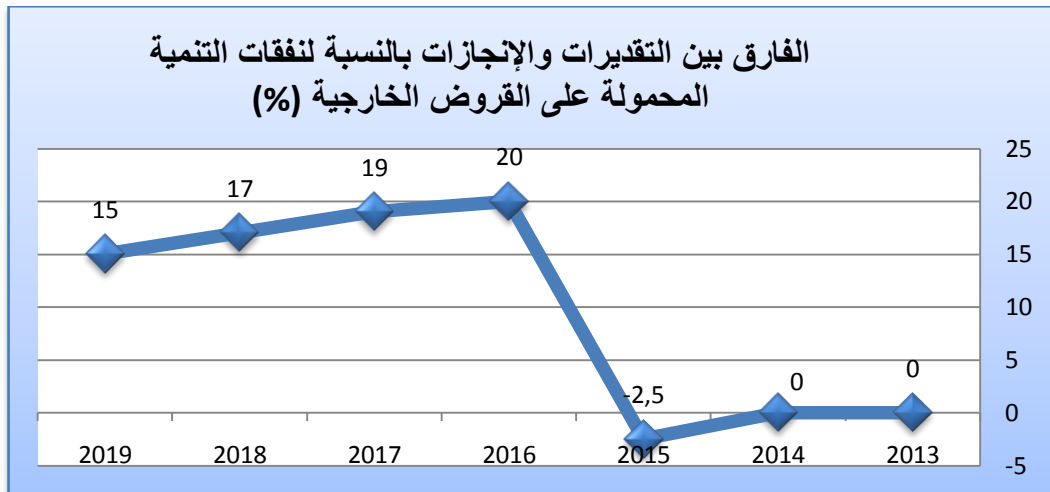
- 1- طريقة احتساب المؤشر: (جملة تقديرات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة - جملة انجازات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة)/جملة تقديرات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3- المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة
- 4- طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: : تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: منظومتي سياد و أ د ب
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جوان لسنة n+1
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 15%
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة

3- قراءة في نتائج المؤشر

4 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	دورية المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
								الفارق بين التقديرات
15.0	17.0	19.0	20	2.5 سلبى	-	-	%	والإنجازات بالنسبة لنفقات التممية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة

- 5 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إن الإرتفاع النسبي للفارق بين تقديرات وإنجازات نفقات التتمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة يرجع بالأساس إلى خصوصية هذه النفقات والتي تتم تأديتها حسب إجراءات إستثنائية من شأنها التأثير على تحديد مستوى التقديرات من جهة وكذلك إنجاز وتسوية النفقات عبر منظمتي "سياد" و "أدب" من جهة أخرى.
- كما أن الإنخفاض الكبير للمؤشر دليل على تحسن نسق إنجاز مشاريع التتمية الممولة بقروض خارجية وتطور إيجابي لعمليات التسوية لهذه النفقات عبر منظمتي "سياد" و "أدب".
- 6 - رسم بياني لتطور المؤشر



- 7 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- تركيز منظومة إعلامية خاصة بمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

- توفير الحلول الإجرائية الملائمة لتحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي "سياد" و "أدب".
- ضبط برنامج مساندة ومتابعة للجهات المنفذة للمشاريع بهدف تحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي "سياد" و "أدب" ..
- تحسين تقنيات التقديرات المتعلقة بالنفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.
- إعداد دليل إجراءات في منظومة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

8- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموثّر:

- تتحمل الوزارات والهيكل المنفذة لمشاريع الدولة الجزء الأكبر من مسؤولية إنجاز وتسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.
- تأثير تطور أسعار الصرف على عدم تطابق حجم النفقات المقومة بالعملة الصعبة بالتقديرات المرسمة بقانون المالية.
- عدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1/3/0/4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4 - تعريف المؤشر: : يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. و تحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر مؤشر نجاعة
- 7 - التفريعات (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) - لا شيء

2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2 - وحدة المؤشر: : اليوم
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر البيانات.
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 يوما
- 8 - المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

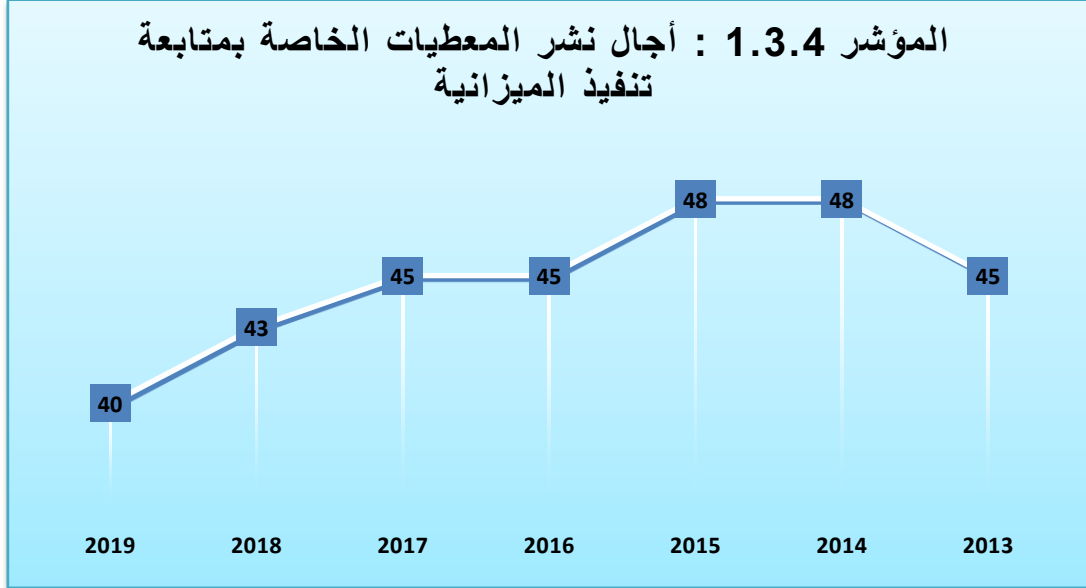
3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
40	43	45	45	48	48	45	يوم	المؤشر 1: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة انخفاضا دل على سعي الإدارة الى تسريعها في إطار دعم الشفافية وتوفير المعلومة للمستعمل في أقرب الآجال.

3- رسمبياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تنظيم وتدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال ومزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2/3/0/4

تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي للمالية العمومية الذي يبين نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...)-لا
- 8- التفاصيل الفنية للمؤشر. لا شئ

3 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
- 2- وحدة المؤشر: الشهر
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نصف سنوي للمالية العمومية
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير .
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 3.5 أشهر
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

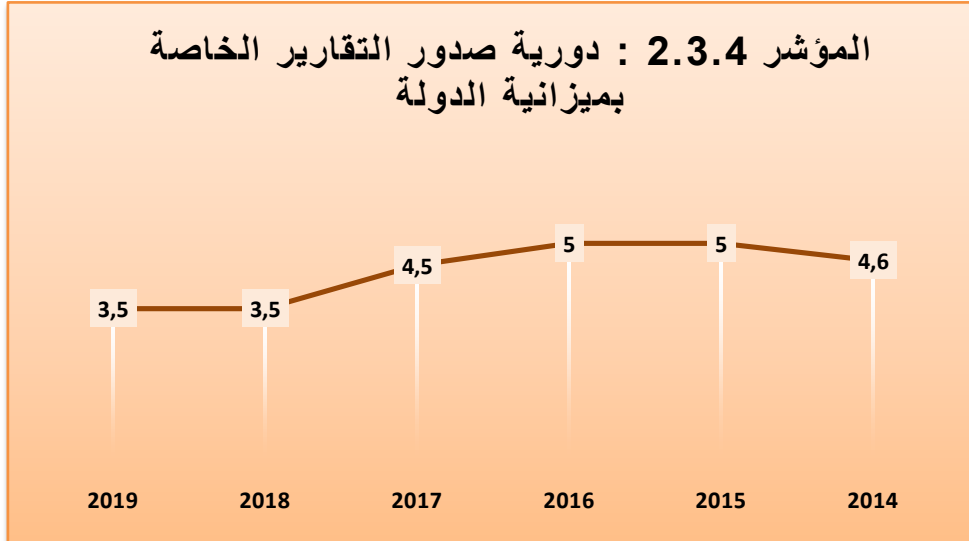
2- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتفديرات الخاصة بالمؤشر)

تفديرات			قانون مالية 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
3.5	3.5	4.5	5	5	4.6	-	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقرير السداسي الخاص بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج وتفديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: تم إعداد ونشر التقرير النصف سنوي للمالية العمومية الذي تعده الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. وتقدر القيمة المشتهدة لهذا المؤشر بـ 3.5 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 5 أشهر.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد التقارير و نشرها في الآجال المحددة و مزيد التنسيق مع مختلف الإدارات العامة لمدنا بالمعطيات اللازمة
- 5- تحديد أهم نقائص المؤشر: /

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1/ 4 /0 /4

تسمية المؤشر: العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/12/31

IV - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
4. تعريف المؤشر: يحتسب هذا المؤشر عدد البرامج التي تم تحديدها بأمر حكومي مهما كانت الوزارة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفريعات

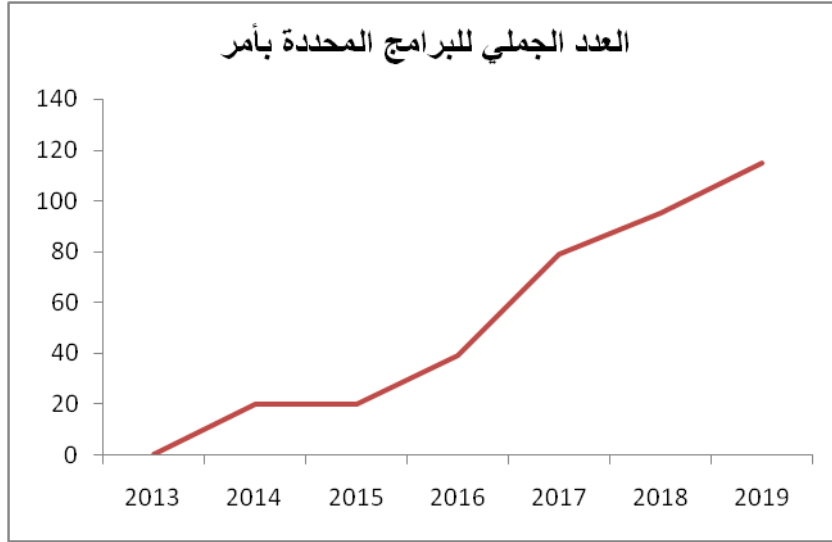
V - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
 2. وحدة المؤشر: برنامج
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد البرامج الواردة بمجموع الأوامر المحددة للبرامج
 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : وثيقة قانونية (الرائد الرسمي)
 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المطبعة الرسمية
 6. تاريخ توفر المؤشر سنوي
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 115 برنامج
 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			201	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	201		201	2014	2013		
		7	6	5				
115	95	79	39	20	20	0	عدد العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر	

8 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

- 9 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم خلال سنة 2014 إصدار أمر تحديد برامج وزارات الدفعة الأولى وتمت المصادقة على مشروع أمر وزارات الدفعة الثانية بمجلس وزاري ومن المنتظر صدوره نهاية 2016 أو بداية 2017. أما خلال سنة 2017 فسيتم العمل على تحديد برامج وزارات الدفعة الثالثة بأوامر منفردة.
- 10 - رسم بياني لتطور المؤشر:



- 11 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- مواصلة الإحاطة بالوزارات عبر تكثيف حصص التفكير في البرامج
 - مواصلة العمل على التكوين
 - إعداد الأوامر المحددة للبرامج
- 12 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- يعتبر المؤشر ذو طابع كمي ولا يأخذ بعين الاعتبار جودة البرامج ومدى تمثيليتها للسياسات العمومية أو تطابقها مع المبادئ العامة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2/4/0/4

تسمية المؤشر : عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارت

تاريخ تحيين المؤشر : 2016/12/31

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : مصالح الميزانية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
4. تعريف المؤشر : يحتسب هذا المؤشر عدد الأهداف التي تمت المصادقة عليها من طرف لجان متابعة وتقييم أعمال وحدات التصرف بالوزارات
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفرعات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

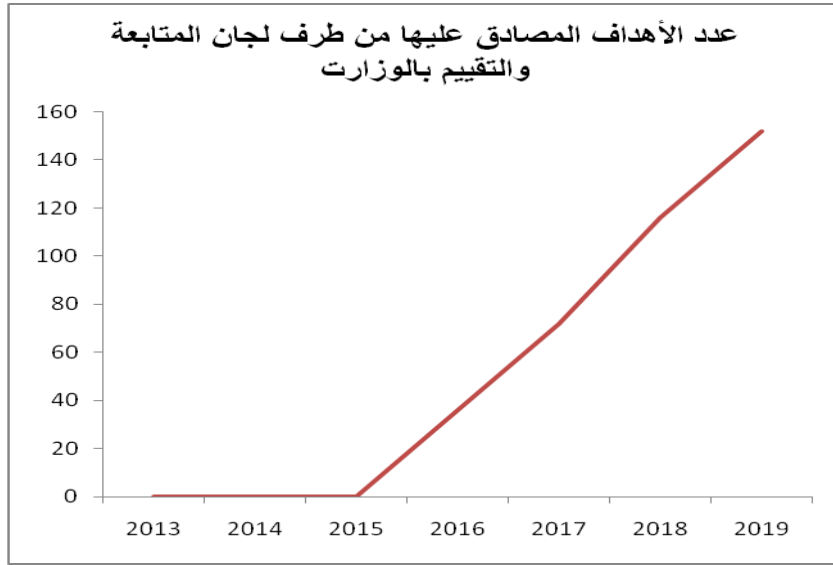
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
 2. وحدة المؤشر : هدف
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد الاهداف الواردة بمحاضر الجلسات للجان المتابعة والتقييم أو بمقرارات داخلية
 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : محاضر جلسات و مقررات
 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مختلف الوزارات
 6. تاريخ توفر المؤشر : سنوي
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 152 هدف
 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			201	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	201		201	2014	2013		
		7	6	5				
152	116	72	36	0	0	0	هدف	
عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارت								

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر: شرعت وحدة التصرف حسب الأهداف ابتداء من سنة 2016 في مراجعة أهداف برامج الوزارات وذلك بغرض التأكد من مطابقتها بما ورد بالمنشور عدد 42 لسنة 2012. وستعمل الوحدة خلال السنوات المقبلة على مراجعة أهداف حوالي 3 وزارات في السنة. (بنيت هذه التوقعات على أساس احتساب معدل 3 أهداف على أقصى تقدير لكل برنامج و 4 برامج لكل وزارة)

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر:

- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في الأهداف الواردة بمشاريع القدرة على الأداء
- تكثيف حلقات التفكير والمراجعة
- استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق مع الوزارات
- مواصلة العمل على التكوين

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر :

يمثل عدد الأهداف المصادق عليها من قبل لجان المتابعة والتقييم أو من قبل الوزير المعني التزاما صريحا بما ورد بمشروع القدرة على الأداء للوزارات غير أنه يمكن أن لا يرقى إلى مستوى يضمن جودة الأهداف المحددة (pertinence des objectifs).

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3/ 4 /0 /4

تسمية المؤشر : عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارت

تاريخ تحيين المؤشر : 2016/12/31

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : مصالح الميزانية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
4. تعريف المؤشر : يحتسب هذا المؤشر عدد المؤشرات التي تمت المصادقة عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم لأعمال وحدات التصرف حسب الأهداف بالوزارات.
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفرعات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

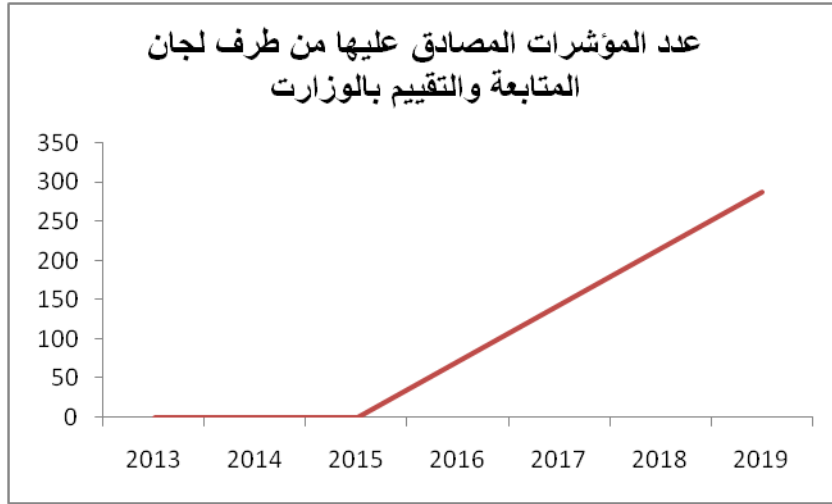
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
2. وحدة المؤشر : مؤشر
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المؤشرات الواردة بمحاضر الجلسات للجان المتابعة والتقييم أو بمقررات داخلية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : محاضر جلسات و مقررات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مختلف الوزارات
6. تاريخ توفر المؤشر : سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 288 مؤشر
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			201	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	201		201	2014	2013		
		7	6	5				
288	216	144	72	0	0	0	مؤشر	
عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات								

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ستشروع وحدة التصرف حسب الأ أهداف ابتداءا من سنة 2016 في مراجعة أهداف ومؤشرات برامج الوزارات وذلك بغرض التأكد من مطابقت ها بما ورد بالمنشور عدد 42 لسنة 2012. وستعمل الوحدة خلال السنوات المقبلة على مراجعة أ أهداف ومؤشرات حوالي 3 وزارات في السنة والمصادقة على ها من طرف اللجان الخاصة بالمتابعة والتقييم. (بنيت هذه التوقعات على أساس احتساب معدل مؤشرين لكل هدف، 3 أهداف على أقصى تقدير لكل برنامج و 4 برامج لكل وزارة)

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في الأهداف الواردة بمشاريع القدرة على الأداء
- تكثيف حلقات التفكير والمراجعة
- استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق مع الوزارات
- مواصلة العمل على التكوين

5 - تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يضمن ارتفاع قيمة هذا المؤشر ارتفاع نسبة انخراط والتزام الوزارات المعنية بما ورد في مشاريع القدرة على الأداء غير أنه يبقى معرضا لمخاطر التقييم الداخلي (عن طريق هيكل تابع لنفس الوزارة) دون تقييم خارجي (لم يخضع لعملية تدقيق خارجي) مما يمكن أن يفقد المؤشرات المصادق على ها المصادقية المرجوة

رمز المؤشر : 4/ 4 /0 /4

تسمية المؤشر: عدد الأدلة ووثائق العمل المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: 31/12/2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
4. تعريف المؤشر: يحتسب هذا المؤشر مجموع (Valeur cumulée) الأدلة ووثائق العمل المنجزة من طرف الوحدة سواء عن طريق أعمال فرق العمل أو عن طريق مشاريع التعاون مع الدول والمنظمات الخارجية. ولا يعتبر الدليل أو الوثيقة منجزا إلا عندما يقع نشره على الموقع www.gbo.tn
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفريعات

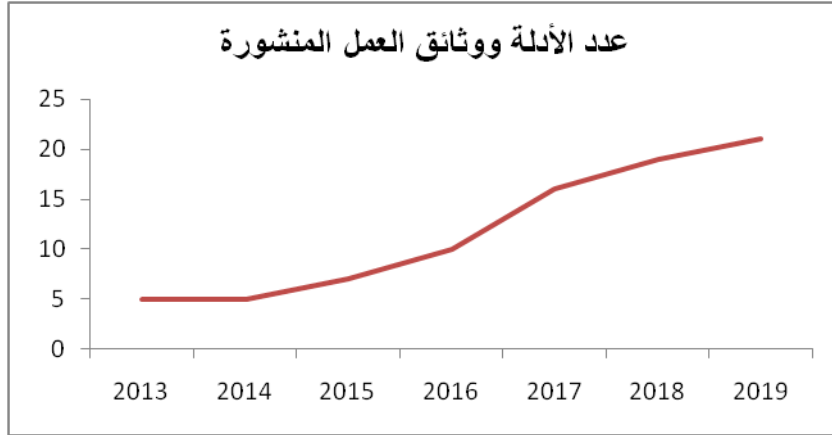
II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
2. وحدة المؤشر: دليل ووثيقة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة على الموقع www.gbo.tn
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : احتساب يدوي من موقع الوحدة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: www.gbo.tn
6. تاريخ توفر المؤشر سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 21 وثيقة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			201	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	201		201	2014	2013		
		7	6	5				
21	19	16	10	7	5	5	وثيقة و دليل	
عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة								

- 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نظرا للنقلة النوعية التي شهدتها تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتفاعلا مع المتطلبات الجديدة تعمل وحدة التصرف المركزية بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة على إعداد مجموعة من الأدلة المنهجية في الغرض ومن المنتظر خلال سنة 2016 تجاوز التوقعات التي وردت بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 (5 أدلة عوضا عن 3) ومن المبرمج اعداد 4 أدلة سنة 2017 تطبيقا لمتطلبات القانون الاساسي الجديد للميزانية (من المنتظر المصادقة عليه سنة 2016)
- 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على استصدار مقررات جديدة لفرق العمل تحدد المسؤوليات بأكثر دقة
- تأطير فرق العمل وحثها على تدعيم دورية الاجتماعات
- متابعة وتعديل الادلة والوثائق الصادرة عن منظمة (OCDE)
- متابعة مشروع تطبيق متطلبات القانون الاساسي الجديد للميزانية

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمثل هذا المؤشر مؤشر نجاعة من جانب برنامج مصالح الميزانية غير أن كثرة الأدلة لا تكون ناجعة إلا إذا استعملت وهو ما يمكن أن يتطلب استصدار نصوص ملزمة للغرض.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء برنامج الدين العمومي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.0.5

تسمية المؤشر: معدل تكلفة الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في تكلفة الدين العمومي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

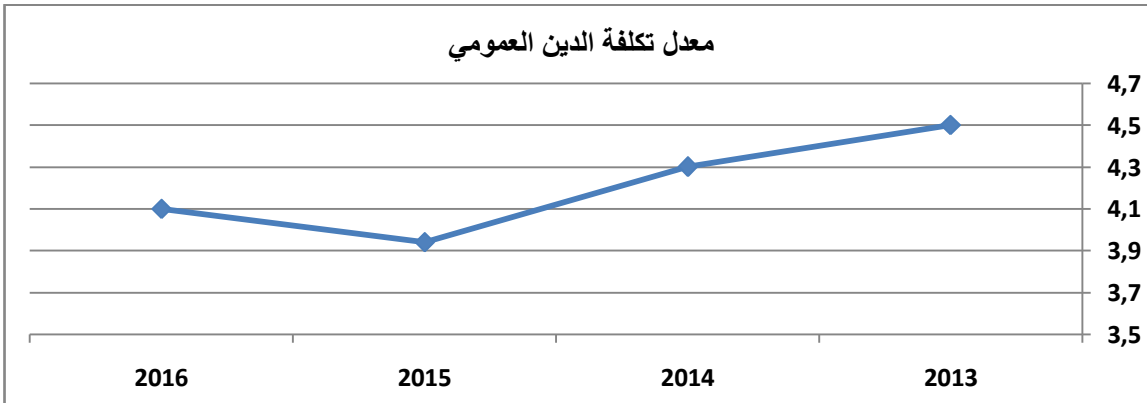
1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع مبلغ الفوائد و العمولات التي تم تسديدها في السنة على حجم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أقل من 4%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

التقديرات			ق.م.ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
4	4	4	4.1	3.94	4.3	4.5	%	معدل تكلفة الدين العمومي

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل تكلفة الدين العمومي سنة 2015 أساسا لتراجع نسب الفائدة في الأسواق المالية العالمية و يتوقع أن يرتفع المؤشر نهاية سنة 2016 نظرا للتراجع الملحوظ الذي شهده الدينار أمام الدولار و الأورو مما ساهم في ارتفاع كلفة الدين الخارجي. كما أن نسبة الفائدة على إصدارات رفاع الخزينة قد ارتفعت منذ أواخر الثلاثي الثالث و تجاوزت 7% للخطوط طويلة المدى.

3 رسم بياني لتطور المؤشر:



4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5 تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

رمز المؤشر: 2.1.0.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي لإحكام التصرف في مخاطر الصرف المتعلقة بالدين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

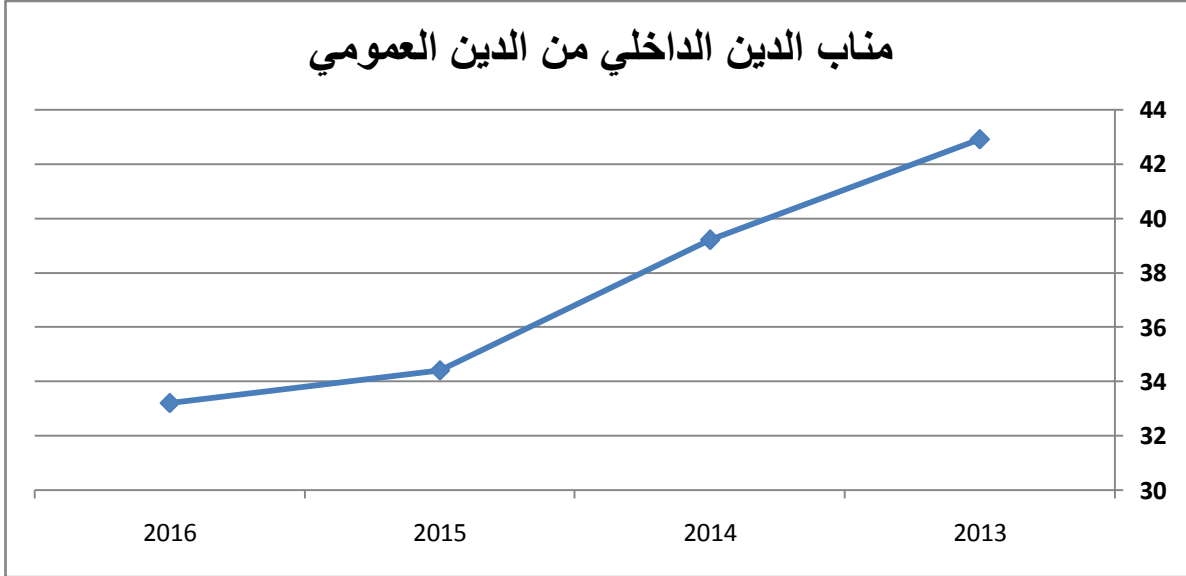
1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الداخلي على قائم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي و الدين الداخلي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م.ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
33	33	33	33.2	36.3	39.2	42.9	%	مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفضت نسبة الدين الداخلي من الدين العمومي منذ سنة 2015 نظرا لعدم قدرة السوق الداخلية على توفير حاجيات تمويل الميزانية بسبب صغر حجمها و أزمة السيولة التي يمر بها القطاع البنكي بالإضافة إلى تزايد حاجيات الميزانية و ارتفاع نسبة الدين الخارجي من الدين العام.

3 رسم بياني لتطور المؤشر:



4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المزيد من اللجوء إلى الدين الداخلي (رقاع خزينة, إصدار صكوك....)

5 تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-2-5

تسمية المؤشر: مناب الدين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة لإحكام التصرف في مخاطر نسب الفائدة المتعلقة بالدين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة على قائم الدين العمومي الخارجي.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين الخارجي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر :
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

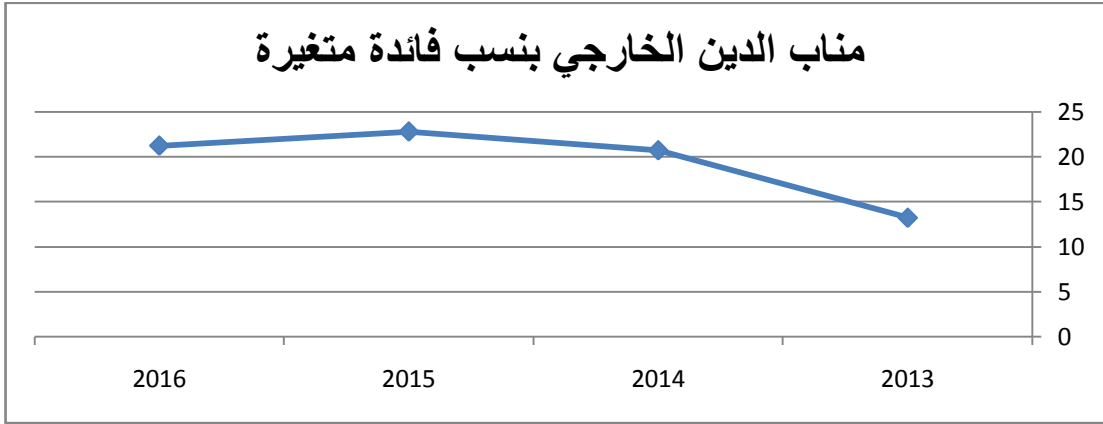
التقديرات			ق.م.ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
20	20	20	21.2	22.76	20.68	13.2	%	مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة

2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة سنة

2015 مقارنة بسنة 2014 نظرا لارتفاع حجم القروض الخارجية ذات نسب الفائدة المتغيرة وأهمها

قرض الاستعداد الائتماني المسند من طرف صندوق النقد الدولي.

3 رسم بياني لتطور المؤشر:



4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة

5 تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 5-2-3

تسمية المؤشر: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

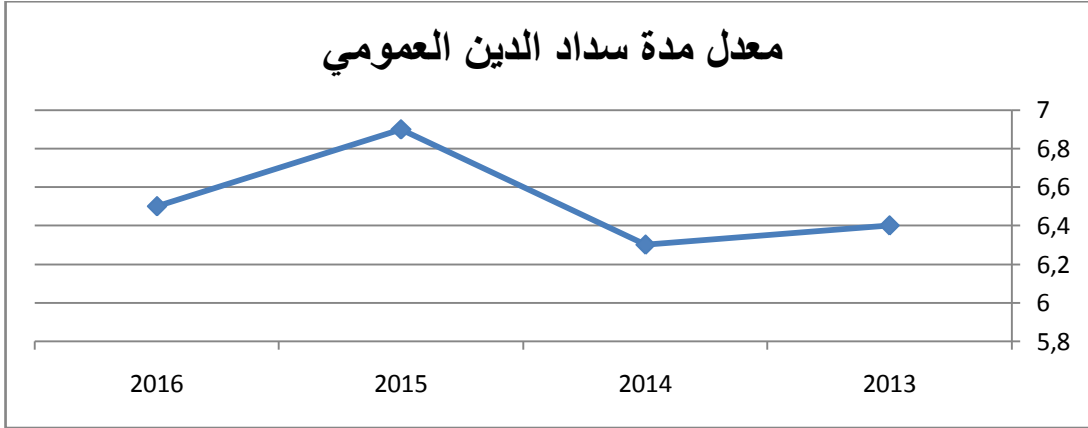
1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين X مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م.ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
7≤	7≤	7≤	6.5	6.9	6.3	6.4	سنة	معدل مدة سداد الدين العمومي

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفعت مدة السداد الدين خلال سنة 2015 ويرجع ذلك بالأساس للإصدارات الأخيرة على السوق المالية العالمية ذات مدة سداد تراوحت متوسطة تراوحت بين 7 و 10 سنوات ولإصدارات رفاع الخزينة متوسطة المدى (بين 3 و 10 سنوات).

3 رسم بياني لتطور المؤشر:



4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المباعدة بين أجال التسديد القروض الجديدة و العمل على اصдра على السوق المالية العالمية طويل المدى.

5 تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 5-2-4

تسمية المؤشر: معدل مدة إعادة التسعير

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
4. تعريف المؤشر : مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة إعادة التسعير ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (أصل الدين الثابت x مدة سداد كل مبلغ+أصل الدين المتغير) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر :
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

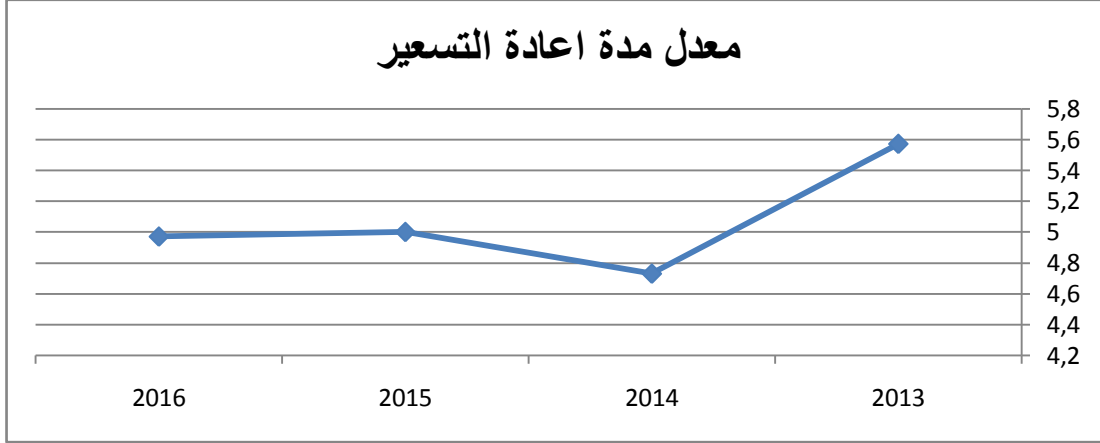
1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م.ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
6≤	6≤	6≤	4.97	5	4.73	5.57	سنة	معدل مدة إعادة التسعير

2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل مدة إعادة التسعير سنة 2014 نظرا

للحجم الهام للقروض الخارجية المصدرة على السوق المالية العالمية بمدة سداد متوسطة تراوحت بين 5 و 10 سنوات, و كذلك لارتفاع حجم إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى .

3 رسم بياني لتطور المؤشر:



4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة

5 تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.3.0.5

تسمية المؤشر: العدد السنوي لمناقصات رقاغ الخزينة

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: : مؤشر يتعلق بمتابعة عدد المناقصات الخاصة بإصدار رقاغ الخزينة للمحافظة على دورية الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الرزنامة التقديرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر تشغيلية
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد المناقصات في السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 48 مناقصة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

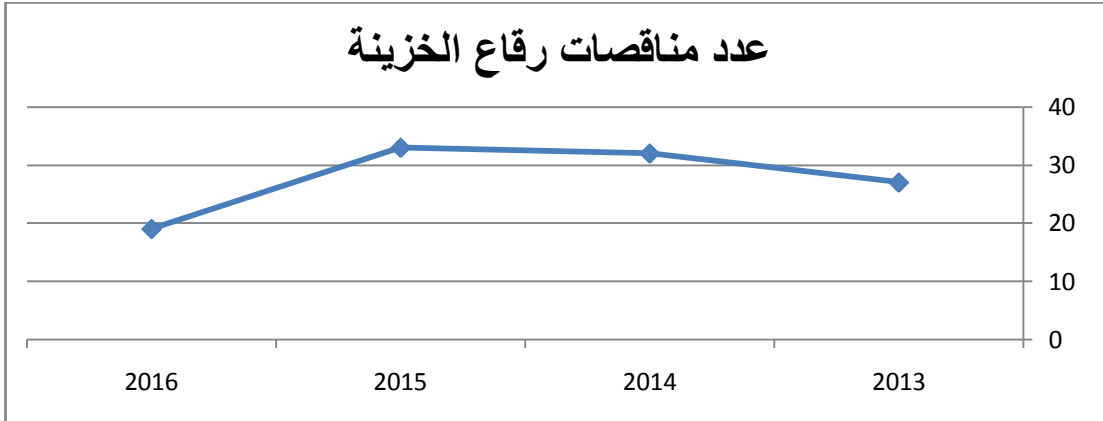
9. قراءة في نتائج المؤشر

6 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م.ت. 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
48	48	48	19	29	32	27	مناقصة	العدد السنوي لمناقصات رقاع الخزينة

7 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع عدد مناقصات رقاع الخزينة المنجزة سنتي 2014 و 2015 مقارنة بسنة 2013 و ذلك لتوفير السيولة اللازمة للحساب الجاري للخزينة لتغطية نفقات الدولة . لكنه يبقى أقل من 48 مناقصة و هو يعتبر أكثر عدد ممكن من المناقصات يمكن إصداره تلبية لحاجيات الخزينة. إلا أنه سنة 2016 انخفض هذا المؤشر بصفة ملحوظة و ذلك لعدم رغبة المختصين في رقاع الخزينة الاستثمار في الخطوط قصيرة المدى و بذلك تم انجاز 9 مناقصات رقاع خزينة قصيرة المدى فقط إلى حدود شهر أكتوبر 2016 .

8 رسم بياني لتطور المؤشر:



9 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية
- تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة إلكترونية للغرض
- مراجعة كراس الشروط المختصين في رقاع الخزينة
- 1. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.3.0.5

تسمية المؤشر: حجم التداولات على السوق الثانوية

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

III - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها الضامن الأول لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.
5. نوع المؤشر: مؤشر اقتصادي
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

8. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاغ الخزينة الباقي سدادها.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات التداول على السوق الثانوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " Tunisie Clearing "
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " Tunisie Clearing "
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

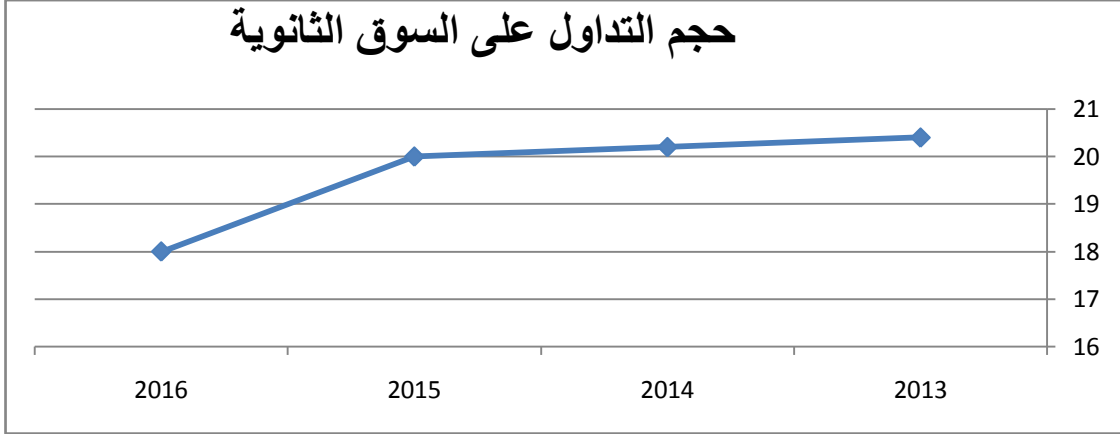
10. قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			ق.م.ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
20	20	20	18	14.9	20.2	20.4	%	حجم التداول في السوق الثانوية

10 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

11 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض حجم تداول رفاع الخزينة بالسوق الثانوية بداية من سنة 2013 و يرجع ذلك إلى الركود الذي شهدته السوق المالية المحلية بالإضافة إلى صغر حجمها .

12 - رسم بياني لتطور المؤشر:



13 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تفعيل آلية إعادة الشراء للأوراق المالية و التجارية لتعزيز عمق السوق النقدية و تطوير السوق الثانوية

2. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.3.0.5

تسمية المؤشر: عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

1- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: إرساء منحنى مرجعي لنسب الفائدة بالسوق الرقاعية من خلال متابعة عدد خطوط رقاع الخزينة حسب الأجل المستعملة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

9. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد خطوط رقاع الخزينة حسب الأجل المستعملة لإصدارات رقاع الخزينة
2. وحدة المؤشر: عدد النقاط
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الخطوط المستعملة لإصدارات رقاع الخزينة حسب الأجل.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات عن طريق منظومة لانجاز مناقصات رقاع الخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة لانجاز مناقصات رقاع الخزينة .
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7 نقاط
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

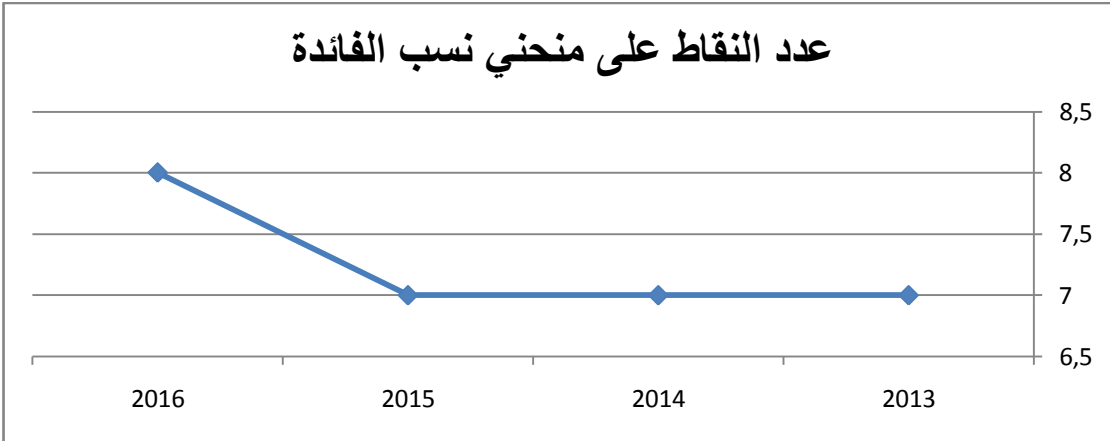
11. قراءة في نتائج المؤشر

14 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م.ت. 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
≥7	≥7	≥7	8	7	7	7	%	عدد النقاط على منحني نسب الفائدة

15 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع عدد نقاط المنحني في سنة 2016 ويرجع ذلك إلى فتح خطوط جديدة لمدة 12 سنة.

16 - رسم بياني لتطور المؤشر:



17 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

فتح خطوط جديدة للإصدار مع التصرف في مخاطر إعادة التمويل
3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقات مؤشرات قياس الأداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1-0-1-6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أبريل 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هياكل وزارة المالية من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجية أو من خزجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر) استنادا إلى ما تم المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تم تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصل إلى انتداب كافة الخطط المرخص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مرورا بجميع الإجراءات المتعلقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعرف الوحيد) وصولا إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقا للحاجيات التي تم التعبير عنها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
10. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للماظمات الخارجية للانتداب
 - القوائم الإسمية للناجحين
 - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المتعلق بالانتداب المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 65 % سنة 2017 / 70 % سنة 2018 / 75 % سنة 2019
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
- السيدة لمياء الوسلاطي (الانتدابات عن طريق المناظرات)
 - السيدة أمينة حرملة (الانتدابات المباشرة لخريجي مدارس التكوين)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			201 6	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	201 7		2015	2014	2013		
75	70	65	100	29	88.31	5	%	نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

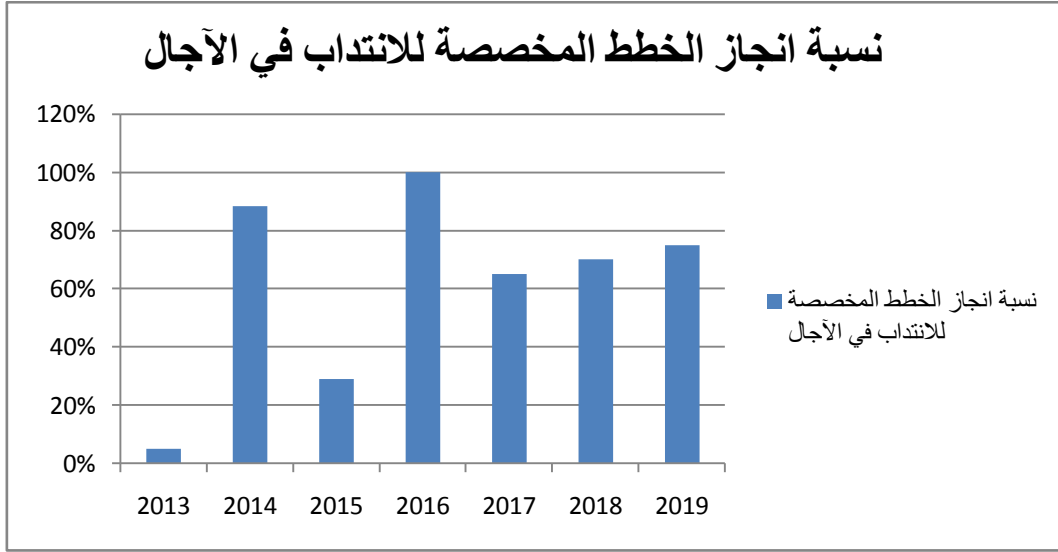
يظهر مؤشر قيس الأداء تباينا واضحا بين ما تم إنجازه خلال سنة 2013 و سنة 2014 و سنة 2015 ويرجع ذلك بالأساس إلى:

* الطابع الخصوصي لبرنامج الإنتدابات المنجزة خلال سنة 2013 التي خصصت مجملها للإنتدابات المباشرة لفائدة شهداء الثورة والجرحي والمنفعين بالعمو العام وبرنامج تشغيل فرد من كل عائلة جمعهم عاطلين عن العمل.

* تعتبر نسبة إنجاز برنامج الإنتداب خلال سنة 2014 مرتفعة (88.31 %) مقارنة بسنوات 2013 و 2015 حيث أن هذه الانتدابات خاصة بخريجي مدارس التكوين وبالتالي فإن آجال إنجازها مضبوطة مسبقا إضافة إلى وضوح إجراءات الانتداب المتعلقة بهم.

بالنسبة لتقديرات 2016 فإن الإنتدابات ستكون كلها من نصيب خريجي مدارس التكوين لذلك فمن المتوقع إنجازها كليا، أما بالنسبة لسنوات 2017-2018-2019 فإنه تم برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب سيتم خلالها اعتماد أساليب عمل جديدة من شأنها أن تمكّنا من التحكم في آجال إنجاز الانتدابات المبرمجة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات والتحديد المسبق للمعايير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعين أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار نشير إلى أن تحسين التصرف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استراتيجي يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.
- مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.
- تطوير التطبيقات الإعلامية الخاصة بالانتدابات والتي تم وضعها من طرف مصالحنا منذ سنة 2008 لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الجديدة للانتداب.
- فتح المناظرات الخارجية للانتداب في بداية السنة المالية المعنية (جانفي-فيفري).
- اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت.
- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.

- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبيت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج.
- إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.
- إنّ صدور الأمر الحكومي عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية من شأنه أن يضيف نوع من المرونة على الإجراءات المتعلقة بالانتداب وهو ما سيمكننا من تحقيق أهداف البرنامج المرسومة في الغرض ونذكر من بينها إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الإمتحان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس المؤشر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- لا يعكس هذا المؤشر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة ...)
- تسديد الخطط المخصصة للانتداب في الأجال (السداسي الثاني من السنة المالية المعنية) مرتبط شديد الارتباط بأجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخص فيها.
- مؤشر كمي لا يعكس نوعية العمل (الدقة، كيفية العمل، تجميع وتدقيق المعطيات...) وذلك على مستوى هياكلنا.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-0-1-6

تسمية المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أبريل 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو التوصل إلى إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال طبقا لما تم برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية (التحكم في التأجير العمومي عبر البرمجة الدقيقة للزيادة في الأجر المترتبة عن الترقية) إضافة إلى ما لهذا الجانب من أثر إيجابي على معنويات العون وتحفيزه للرفع من مردوبيته وإنتاجيته ونجاعته في العمل.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها يميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية إضافة إلى محاضر جلسات التصريح بالنتائج النهائية للترقية عبر التكوين المستمر والترقية بالاختبار.
 - القوائم الإسمية للناجحين
 - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المخصصة للترقية المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب.

- رزنامة ضبط تواريخ فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية لمتابعة الإنجاز .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري:
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 30 % سنة 2017 / 35 % سنة 2018 / 40 % سنة 2019
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لمياء الوسلاتي.

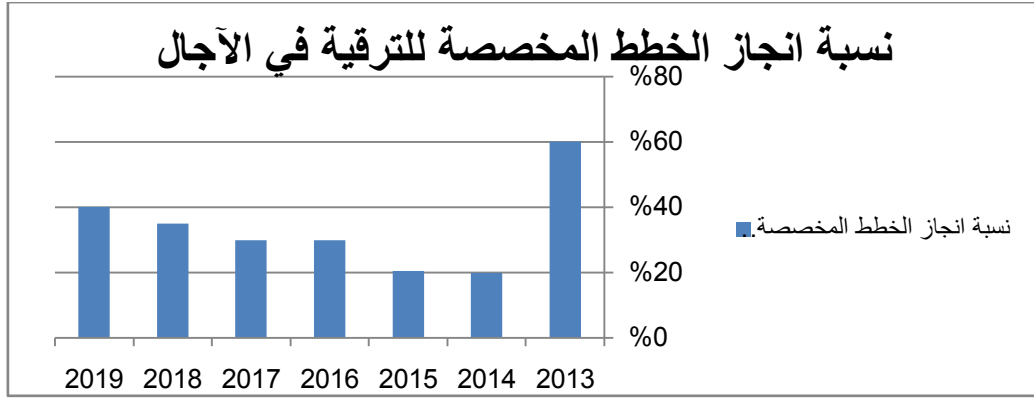
III - قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			201	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	201		201	2014	2013		
		7	6	5				
40	35	30	30	20.5	20	60	%	
المؤشر : نسبة إنجاز الخطط								
المخصصة للترقية في الآجال								

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- سجلت نسبة الترقيات المنجزة خلال سنوات 2014 و 2015 تراجعاً مقارنة بسنة 2013 ويرجع ذلك بالأساس إلى الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها آنذاك والتي أفضت إلى تجميع الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنتي 2012 و 2013 وإنجاز نسبة 60% في الآجال المضبوطة (السداسية الثانية من سنة 2013).
- تعرف نسبة إنجاز نسبة الخطط المخصصة للترقية في الآجال تراجعاً بالنسبة لسنوات 2015 و 2014 و 2016 وتعتبر نسبة 30 % متوسط نسبة إنجاز الترقيات في الآجال وهو التمشي الذي تم اعتماده في احتساب تقديرات على المدى المتوسط.
- إن اعتماد هذا المتوسط الضعيف نسبياً يرجع بالأساس إلى مواصلة توخي نفس الإجراءات و طرق العمل التي لا تتلاءم مع متطلبات سرعة الإنجاز وهو ما يطرح مسألة ضرورة مراجعة النصوص القانونية والترتيبية التي تنظم الترقيات في الوظيفة العمومية.
- #### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.
- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما يمكن من تقليص الآجال المتعلقة بإنجاز الترفيعات.
- إحداث مراكز إمتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمتشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت إستعمال هذه المراكز لإجراءات الإختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتعيينين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليل في آجال تنظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية.
- تحسين تطوير البنية التحتية للمدرسة الوطنية للمالية بما يتلاءم مع عدد أعوان وزارة المالية للترفيع في قدرة إستيعاب المدرسة.

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والمسندة قصد الترفيع في عدد الخطط المخصصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم إعتماها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (بالملفات أو بالامتحان) وهو ما يؤثر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط
- إن تراجع مؤشر إنجاز الترفيعات في الآجال مع تم تقديره خلال سنة 2014 وسنة 2015 يعود أساسا إلى التأخر في التأشير على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية وطول الإجراءات المتعلقة بفتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، هذا بالإضافة إلى ما شهدته الساحة السياسية من تحويرات وزارية وما يليها إحترام إجراءات تفويض حق الإمضاء.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3-0-1-6

تسمية المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أفريل 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلّق بإنجاز مخطط التكوين السنوي آخذين بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة (طاقة إستيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون وتفاعل الإدارات العامة المشاركة في برامج التكوين...) وما لهذا البرنامج السنوي للتكوين من أثر إيجابي على الرفع من مقدرات الأطارات والأعوان وتحيين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم الإتصالية (لغات وبرامج معلوماتية...) مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المبرمجة والمنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى مخطط التكوين السنوي لوزارة المالية
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الدورات التكوينية المنجزة، عدد المنتفعين بها، نسبة التأطير، عدد المؤطرين، مدى تلاءم برنامج التكوين مع الإعتمادات المرصودة في الغرض...
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصاءات تتعلّق بنسبة الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه ببرنامج التكوين السنوي إضافة إلى الرجوع لمختلف طلبات التزود المعدّة من قبل المدرسة الوطنية للمالية لفائدة مختلف هياكل التكوين المعنية بتنفيذ هذا البرنامج.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري: المدرسة الوطنية للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2017 / 92.1 % سنة 2018 / 96.7 % سنة 2019

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التكوين

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

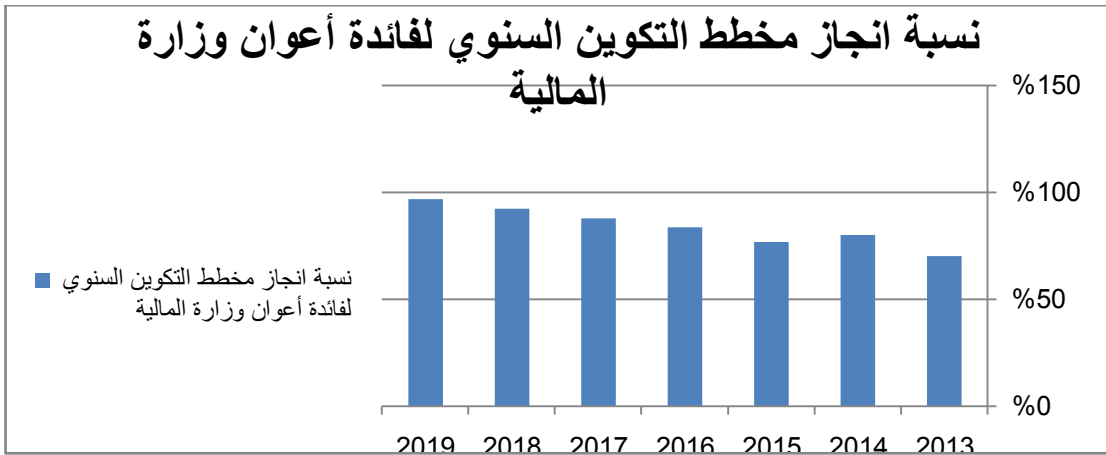
التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
96.7	92.1	70	83.5	76.7	80	70	%	المؤشر : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية في الآجال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعد متوسط نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية مرتفعا نسبيا رغم الإنخفاض الطفيف الذي شهده هذا المؤشر في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 نظرا للنقص في قاعات التدريس أمام الطلب المتزايد على التكوين الذي تجابهه المدرسة. كما وقع اتباع منحى تصاعدي فيما يتعلق بتقديرات المؤشر على المدى المتوسط ليلبغ نسبة 96.7 % سنة 2019.

و هنا تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2015, حضي 19134 عوناً من وزارة المالية بفرصة تلقي دورة تكوينية ما في المدرسة الوطنية للمالية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اقتراح مواضيع تكوين جديدة
- ابرام اتفاقيات تكوين مع عدة جهات تنشط في مجال التكوين لتدارك النقص في بعض الاختصاصات (إعلامية، انقليزية...)
- تطعيم الفريق العامل بكفاءات من شأنها أن تعمل على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الإقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الإختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكونون في عرض الدروس
- تصور خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها
- وضع برامج مشتركة تهم كل الهياكل الإدارية الراجعة بالنظر لوزارة المالية وتقوم بإنجازها مصالح المدرسة الوطنية للمالية.
- وضع برامج خصوصية تتعلق بكل هيكل إداري على حدة ويتم إنجازه بطريقة مشتركة بين المدرسة والهيكـل الإداري المعني.
- وضع برامج تعاون خارجي مع هياكل ومنظمات وطنية ودولية في إطار إتفاقيات في الغرض.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يشمل التكوين التأهيلي والمستمر الذي يتم إنجازه باعتبار عدد المنتدبين ونسب النجاح في الوحدات القيمية.

بطاقة مؤشر قيس أداء

1. رمز المؤشر: 1.2.0.6
2. تسمية المؤشر: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات
3. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/10/10

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج عدد 06 : القيادة والمساندة
 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية.
 3. تعريف المؤشر : احتساب عدد الأيام أو الآجال التي تتطلبها عمليات فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات المرسمة بقانون المالية والمطلوبة من قبل المصالح المركزية والجهوية المسؤولة عن إنجاز النفقات. ويتم ذلك بحساب كل المطالب المقدمة في ذلك ومعدل الآجال الإدارية للقيام بعمليات الفتح والإحالة أو التفويض خلال فترة ثلاثية معينة (كل ثلاثة أشهر).
 4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
 5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
 6. التفريعات :
- ✓ مؤشر فرعي 1: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- ✓ مؤشر فرعي 2: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لفتح الإعتمادات.
- ✓ مؤشر فرعي 3: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لإحالة أو تفويض الإعتمادات المطلوبة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر :
- ✓ الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات = تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة لميزانية الدولة - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط.
- ✓ الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات = تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات - تاريخ فتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة.
- ✓ الآجال الإدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات = الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات + الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات من قبل .

- وحدة المؤشر: اليوم.
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة والصادرة, تاريخ قرارات الفتح حسب منظومة أدب, تاريخ الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: جدول متابعة فتح الإعتمادات
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة, منظومة أدب.
- تاريخ توفر المؤشر: سنوي.
- القيمة المنشودة للمؤشر : 12 أيام.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إعداد و متابعة تنفيذ الميزانية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			ق.م 2016	إنجازات			الوحدة	الهدف: تحسين التصرف في الميزانية
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
12	12	12	14	17	15	24	يوم	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات
3	3	3	3	3	4	8	يوم	المؤشر 1.1.2.0.6: آجال دراسة طلب فتح الإعتمادات
8	8	8	9	11	9	14	يوم	المؤشر 1.1.2.0.6: آجال فتح الإعتمادات
1	1	1	2	3	2	2	يوم	المؤشر 2.1.2.0.6: آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات

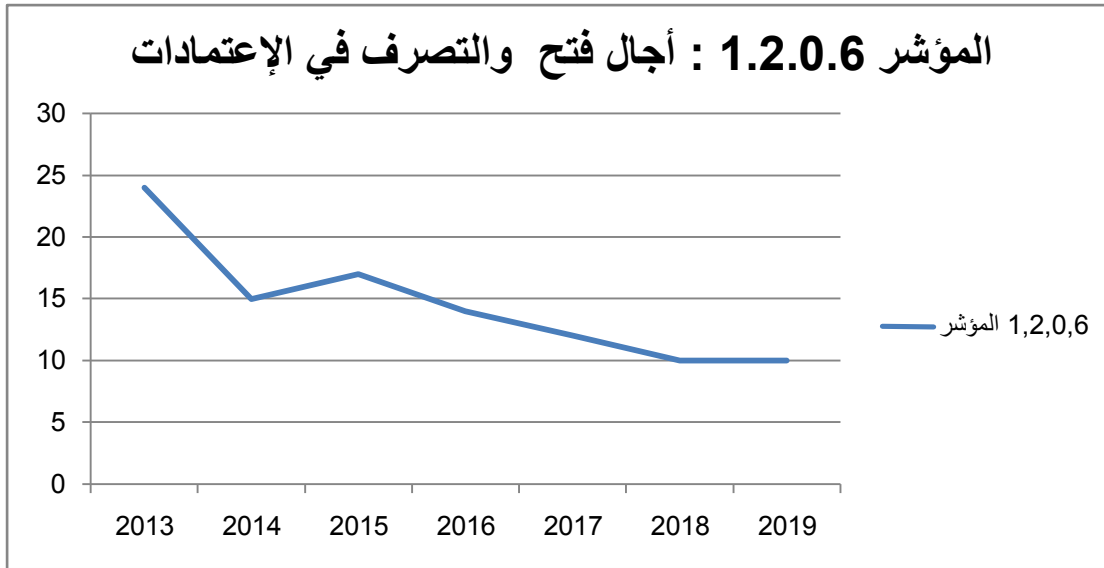
- تحليل النتائج والتقديرات

- سجل المؤشر تقلصا في آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى تنشيط حوار التصرف عبر اعتماد مخططات منطقية لضبط مسارات الإجراءات والمتدخلين والآجال هذه العملية وإتباع طرق ناجعة في التعامل مع طلبات الهياكل وفي هذا الإطار قدرت مدة الانجاز 12 يوما لسنة 2017 وذلك حرصا على الحصول على القيمة المنشودة للمؤشر

- حدود ونقائص المؤشر

- لا يعكس هذا المؤشر كمية ودقة الأعمال المنجزة من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

- لا يبرز هذا المؤشر المدة التي تستغرقها الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات المطلوبة



بطاقة مؤشر قيس الأداء

1. رمز المؤشر: 2-2-0-6
2. تسمية المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية
3. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/10/10

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج عدد6 القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
3. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى متابعة مدى سرعة إستجابة المصالح المكلفة بالشراءات للطلبات. وقد تم إقتراح مسار الشراءات من بداية الدعوة إلى المنافسة إلى حد التسليم. وتم إستثناء الصفقات العمومية الخاضعة لإجراءات الأمر عدد 1039 لسنة 2014 من إحتساب قيمة هذا المؤشر نظرا لإختلاف إجراءاتها عن تلك المتعلقة بالشراءات العمومية ونظرا لعددتها القليل مقارنة بالشراءات العمومية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: حسب طبيعة الشراءات.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم إحتساب معدل الأيام الفاصلة بين تاريخ التزود بالخدمات أو المواد وتاريخ نشر الاستشارة بالجراند أو القيام بالاستشارة المباشرة خلال فترة معينة (3 أشهر).
= (تاريخ التزود بالخدمات أو المواد) - (تاريخ نشر الاستشارة بالجراند أو الوسائل المادية واللامادية أو تاريخ القيام بالاستشارة المباشرة).
2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تاريخ التزود بالخدمات أو المواد وتاريخ نشر الاستشارة بالجراند أو تاريخ القيام بالاستشارة المباشرة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : * عدد الأيام الجمالية الفاصلة بين تواريخ الدعوات إلى المنافسة و تواريخ التزود بالمواد و الخدمات. - * عدد عمليات الشراءات أو التزود بالخدمات. وذلك بالرجوع إلى الاحصائيات المتعلقة بعدد الشراءات المنجزة خارج الصفقات العمومية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (مصلحة برمجة واعداد وختم الصفقات العمومية - مصلحة تنفيذ الصفقات وإنجاز الشراءات).

6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 60 يوما.
8. المسؤول عن المؤشر بلبرنامج: مدير التصرف في ميزانية الوزارة.

III. قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

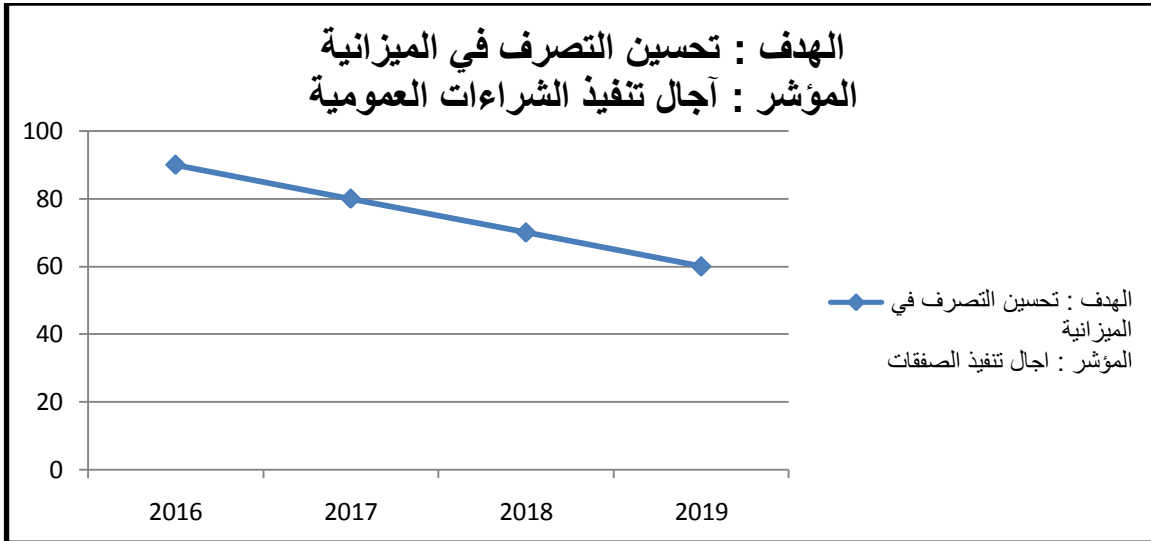
ألغى هذا المؤشر و عوض مؤشر إعداد وتنفيذ الصفقات العمومية ابتداء من سنة 2016.

2019	تقديرات		ق.م 201 6	انجازات			الوحدة	الهدف: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
	2017	2018		2017	2018	2019		
60	70	80	90	-	-	-	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية

- أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

✓ عدم الأخذ بعين الاعتبار كل الشراءات العمومية المنجزة (الصفقات العمومية والشراءات عن طريق وكالات الدفعات...)

- رسم البياني لتطور المؤشر :



- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

*تحديد آجال مضبوطة للجان الصفقات (لجنة الفرز الفني ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.

*العمل على تنفيذ الصفقة في تاريخ الذي نص عليه العقد.

بطاقة مؤشر قيس أداء

1. رمز المؤشر: 3-2-0-6
2. تسمية المؤشر نسبة الإستجابة لطلبات لوازم التزود للهيكل المركزية
3. تاريخ تحيين المؤشر : 2016/10/10

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج عدد 6: القيادة والمساندة.
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
3. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى متابعة مدى نجاعة الإدارة في الإستجابة لطلبات الهيكل المركزية للتزود الصادرة عن الهيكل التابعة لبرنامج القيادة والمساندة وبرنامج الدين العمومي وبرنامج مصالح الميزانية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
6. التفريعات:
 - ✓ مؤشر فرعي 1: يتعلق باحتساب نسبة الإستجابة الكلية بالإيجاب لطلبات التزود.
 - ✓ مؤشر فرعي 2: يتعلق باحتساب نسبة الإستجابة الجزئية بالإيجاب لطلبات التزود.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد طلبات التزود التي تمت الإستجابة لها بالإيجاب (ولو جزئيا) / عدد طلبات التزود الواردة بمختلف أنواعها.
2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على عدد الطلبات المنجزة خلال فترة معينة والعدد الجملي لطلبات التزود في نفس الفترة بالرجوع إلى قائمة كشوفات في الطلبات الواردة على مكتب الضبط الفرعي للإدارة ومن خلال منظومة التصرف في المخزون.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للطلبات الصادرة والعدد الجملي للطلبات التي تمت الإستجابة لها (كليا أو جزئيا) وذلك بالرجوع للإحصائيات الصادرة عن التطبيق الإعلامية الصادرة عن مكتب الضبط الفرعي وبالرجوع إلى التطبيق الإعلامية المتوفرة لدى المصلحة المكلفة بالتصرف في المخزون.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التصرف في ميزانية وزارة المالية – الإدارة الفرعية للتصرف في المخزون والمعدات والتجهيزات .
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر :95%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج مدير التصرف في ميزانية الوزارة.

.III قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم تحديد بقانون المالية 2016 89% كنسبة منشودة للمؤشر وذلك مقارنة بما تم انجازه لسنة 2014 من خلال تقليص في مدة الاستحقاق التي تم ذكرها في التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015 غير انه تم انجاز 89% سنة 2015 وهي نتيجة جيدة.

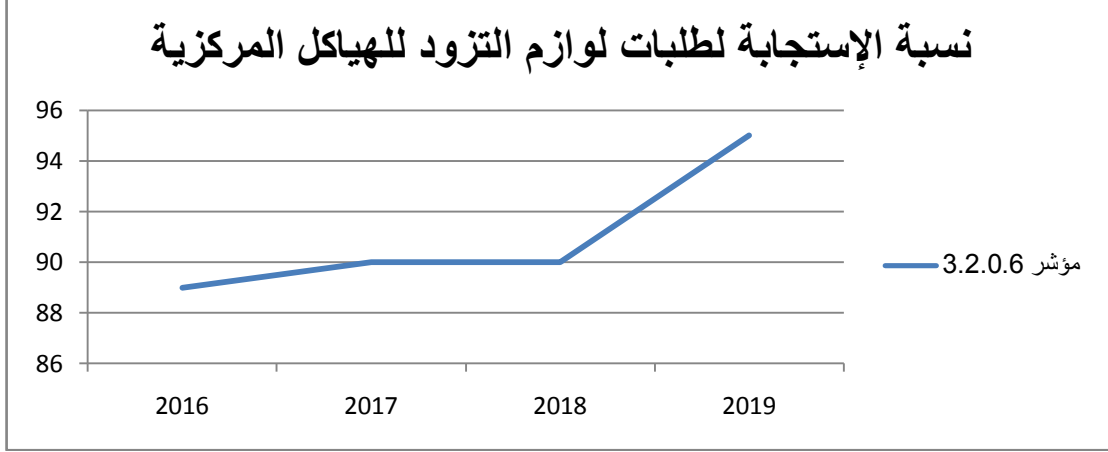
2. سلسلة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

الهدف: تحسين التصرف في الميزانية	الوحدة	انجازات			ق.م 2016	تقديرات		
		2013	2014	2015		2017	2018	2019
المؤشر 3.2.0.6: نسبة الإستجابة لطلبات لوازم التزود للهيكل المركزية	%	-	-	-	89	90	90	95
مؤشر 1.3.2.0.6: ينسبة الإستجابة الكلية بالإيجاب لطلبات التزود.	%	-	-	-	90	95	95	97
مؤشر فرعي 2.3.2.0.6: نسبة الإستجابة الجزئية بالإيجاب لطلبات التزود.	%	-	-	-	88	85	85	93

3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- لايعكس هذا المؤشر مستوى التنفيذ الصحيح للطلبات في الأجال وذلك لارتباطه بالإعتمادات المتوفرة وتوفر المعدات أو اللوازم بالمخزون.
- لا يعكس هذا المؤشر نسبة الطلبات التي تمت دراستها وعدم تلبيتها وذلك لعدم استحقاق الطلبات أو عدم توفر المخزون.

4. رسم بياني لتطور المؤشر :



5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- حرص مصلحة التصرف في المخزون على عملية الجرد الدورية .
- المتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود لكل هيكل مركزي بالوزارة.
- دعوة كافة مصالح الوزارة (المركزية والخارجية) للتقيد بقانون المالية فيما يتعلق بالحاجيات التي يتم طلبها عن طريق طلبات التزود .
- اعتماد نظام معلوماتي يوفر معلومات حول مدى استحقاق طلبات التزود.

بطاقة مؤشر قياس أداء

1. رمز المؤشر: 4.2.0.6
2. تسمية المؤشر : نسبة تنفيذ مشاريع البناء ذات الصبغة الوزارية
3. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/10/10.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج القيادة و المساندة
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : لا يوجد
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
 4. تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تنفيذ جميع مشاريع البناءات المبرمجة من خلال احتساب النسبة المئوية الإجمالية لإنجاز دراسة و أشغال المشاريع الوزارية
 5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
 6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
 7. التفريعات:
- ✓ مؤشر فرعي عدد 1 : نسبة تنفيذ مشاريع الدراسات.
- ✓ مؤشر فرعي عدد 2 : نسبة تنفيذ مشاريع البناءات.

II. الخصائص الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
✓ نسبة تنفيذ مشاريع الدراسات = عدد مشاريع الدراسات المنجزة (بصرف النظر عن نسبة التقدم) / عدد مشاريع الدراسات المبرمجة.
✓ نسبة تنفيذ مشاريع البناءات = عدد مشاريع البناءات المنجزة (بصرف النظر عن نسبة التقدم) / عدد مشاريع البناءات المبرمجة.
✓ نسبة تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الوزارية = (نسبة تنفيذ مشاريع الدراسات + نسبة تنفيذ مشاريع البناءات) / 2.
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية.
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بإدارة البناءات المدون في محاضر الاجتماعات.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات لإحتساب المؤشر : العدد الجملي للمشاريع المنجزة بصرف النظر عن نسبة تقدم الأشغال حسب المتابعة الفنية من قبل الإدارة العامة، العدد الجملي للمشاريع المبرمجة

في إطار قانون المالية، نسبة تقدم الدراسة يتم الحصول عليها من خلال عمليات تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبناءات والمدونة في محاضر الإجتماعات.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (الإدارة العامة للبناءات)

6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90 % سنة 2017 / 90 % سنة 2019.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للبناءات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

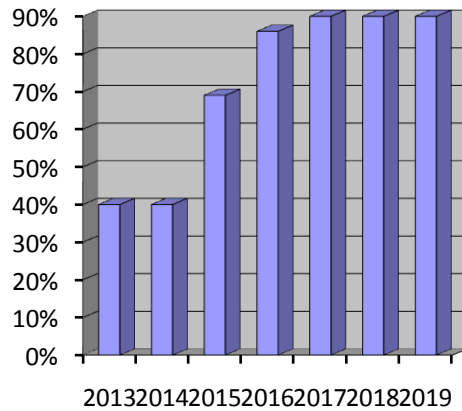
التقديرات			ق.م	الإنجاز			الوحدة	المؤشر
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
90%	90%	90%	86%	69%	40 %	40%	%	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

شهدت نسبة تنفيذ المشاريع المركزية للبناءات في السنوات الأخيرة تغييرا نسبيا وذلك نتيجة تغيير الأولويات بالنسبة لبعض المشاريع وعدم إمكانية الإنجاز من الناحية الفنية بالنسبة للبعض الآخر ووجود بعض الإشكالات العقارية، إلا أنه على مستوى البرمجة بميزانية وزارة المالية لسنة 2016 تم الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات التي من شأنها أن تعطل إنجاز المشاريع، وذلك لتحسين الإنجازات على مستوى المؤشر.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

نسبة تنفيذ مشاريع البناء ذات الصبغة الوزارية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.
- إدراج برمجة المشاريع المركزية بميزانية الوزارة ضمن جدول أعمال اللجنة الفنية للبنىات بوزارة المالية، قصد دراسة إمكانية إنجاز هذه المشاريع من عدمها على المستوى الفني.
- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع وزاري قبل برمجة بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

✓ عدم الأخذ بعين الإعتبار القيمة المالية للمشاريع الوزارية:

حيث أنه توجد مشاريع ذات قيمة مالية هامة وتتطلب دراسة دقيقة وتعيين مكتب مراقبة فنية ومكاتب دراسات وتحتسب نسبة تقدمها بنفس الطريقة التي يتم استخدامها لاحتساب نسبة تقدم مشاريع ذات قيمة مالية متواضعة.

6. أهمية المشاريع المركزية المرتبطة بالمؤشر:

مقارنة بمشاريع البنىات الجديدة الجهوية التي تقوم بمتابعة دراستها أشغالها الإدارة العامة للبنىات وكذلك مشاريع التهيئة والصيانة التي تقوم بدراستها والإشراف على إنجاز أشغالها إدارة البنىات، تعتبر المشاريع المركزية، أقل أهمية من حيث العدد وكذلك القيمة المالية والإعتمادات المرسمة بالميزانية، إذ أنه لا يختزل المهام الموكلة لإدارة البنىات.

بطاقة مؤشر قياس الأداء

1. رمز المؤشر: 1.3.0.6
2. تسمية المؤشر: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة.
3. تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير الأولية للرقابة والتدقيق والمذكرات الموجهة إلى الوزير والصادرة عن الهيئة خلال السنة مقارنة بعدد المهام الصادرة في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة.
وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم الأخذ بعين الإعتبار المهام التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: يمكن تقريع البرنامج السنوي لتدخل الهيئة حسب التقسيم التالي:
 - حسب طبيعة المراقبة: مراقبة معمقة، تقييم، متابعة، بحث....
 - حسب طبيعة الهياكل التي تم تفقدتها: مصالح تابعة لوزارة المالية، منشآت ومؤسسات عمومية، هياكل أخرى...

II. الخصائص الفنية للمؤشر:

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التقارير الأولية والمذكرات لمهام التفقد الصادرة عن الهيئة والمبرمجة خلال السنة + عدد تقارير المهام التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل غرة جانفي من نفس السنة.

عدد مهام الرقابة الصادرة في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة + عدد المهام التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل غرة جانفي من السنة ولم يقع إستكمالها في ذلك التاريخ.

تجدر الإشارة أنه تم على مستوى طريقة إحتساب المؤشر اعتماد تسمية " عدد مهام الرقابة الصادرة في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة" عوضا عن عدد مهام الرقابة المدرجة ضمن البرنامج السنوي، وذلك لأن

البرنامج السنوي يتضمن بالأساس مهمات مبرمجة بصفة مسبقة، ويمكن لوزير المالية عند الاقتضاء الإذن بإنجاز مهمات غير مدرجة ضمن البرنامج السنوي والتي يتم إقرارها لتعويض بعض المهمات المبرمجة.

ومن ناحية أخرى تقوم الهيئة، بطلب من السيد وزير المالية، بإنجاز مهمات محورية ومحددة في الزمن وذلك بمقتضى إذن بمأمورية، وتعدّ الهيئة بخصوص هذه المهمات تقارير رسمية تكون أحيانا في شكل مذكرات. ويستوجب في هاته الحالة إحتسابها ضمن نسبة إنجاز البرنامج السنوي.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحتساب عدد التقارير الأولية والمذكرات الصادرة أثناء السنة مع الأخذ بعين الإعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

تفديرات			2016	إنجازات			الوحدة	
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
%95	%95	% 90	% 85	% 84	% 81,94	غير متوفر	نسبة مائوية	المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية

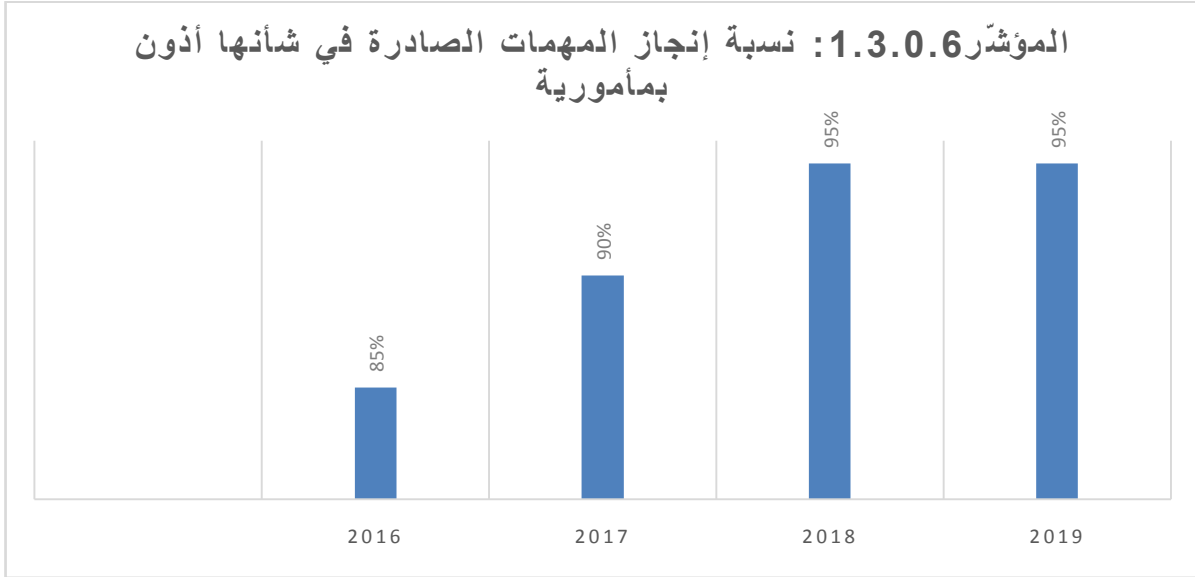
2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات الخاصة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2015 نسبة 84%، مقابل تفديرات ب 80% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 105%

ويعود تحقيق هذه النسبة بالأساس إلى قيام الهيئة بإعداد تقارير أو مذكرات إلى السيد وزير المالية في آجال محددة، وكذلك إلى الأخذ بعين الإعتبار للتقارير الصادرة خلال سنة 2015 بالنسبة للمهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة لسنة 2015 وتم الشروع في تنفيذها دون إستكمالها خلال نفس السنة. وقد بلغ عدد التقارير الصادرة بعنوان المهمات المذكورة سابقا 8 تقارير.

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة إنجاز البرنامج السنوي بعنوان سنة 2015 (دون إحتساب المهمات التي صدرت في شأنها أذون بأمورية قبل سنة 2015) 82,1%.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد من قبل فريق الرقابة مذكرة تحوصل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمن أبرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التفقد، والجدول الزمني تقع المصادقة عليها من قبل وزير المالية أو رئيس الهيئة.
- تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات من طرف رئيس الهيئة وأو رئيس الدائرة.
- الحرص على إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التفقد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية .
- والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إضطرار الهيئة لإنجاز خلال السنة مهمات تفقد وبحث غير مبرمجة،
- شروع الهيئة في إنجاز مهمات تفقد وتدقيق دون إستكمالها خلال نفس السنة.

بطاقة مؤشر قياس الأداء

1. رمز المؤشر: 2.3.0.6
2. تسمية المؤشر: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي
3. تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة الإستجابة لإجراء مهمات تفقد وتدقيق مطلوبة من قبل هياكل ومصالح الدولة وذلك من خلال إحتساب عدد التقارير الأولية لمهمات الرقابة والتدقيق المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية وغير المدرجة ضمن برنامج التدخل السنوي مقارنة بعدد المهمات المطلوبة من قبل هياكل ومصالح الدولة.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:
عدد تقارير التفقد الصادرة خلال السنة
عدد الطلبات الواردة خلال السنة
ملاحظة: لا تأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب هذا المؤشر إلا المعطيات المتعلقة بطلبات الجهات الرسمية الواردة على الهيئة والمهمات المنجزة بناء على هذه الطلبات. ولا تأخذ بعين الإعتبار الطلبات الواردة على الهيئة والخاصة بإنجاز مهمات تدقيق حسابات المشاريع.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشرات : إحتساب عدد التقارير الأولية والمذكرات الصادرة أثناء السنة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيسة هيئة الرقابة العامة للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر :

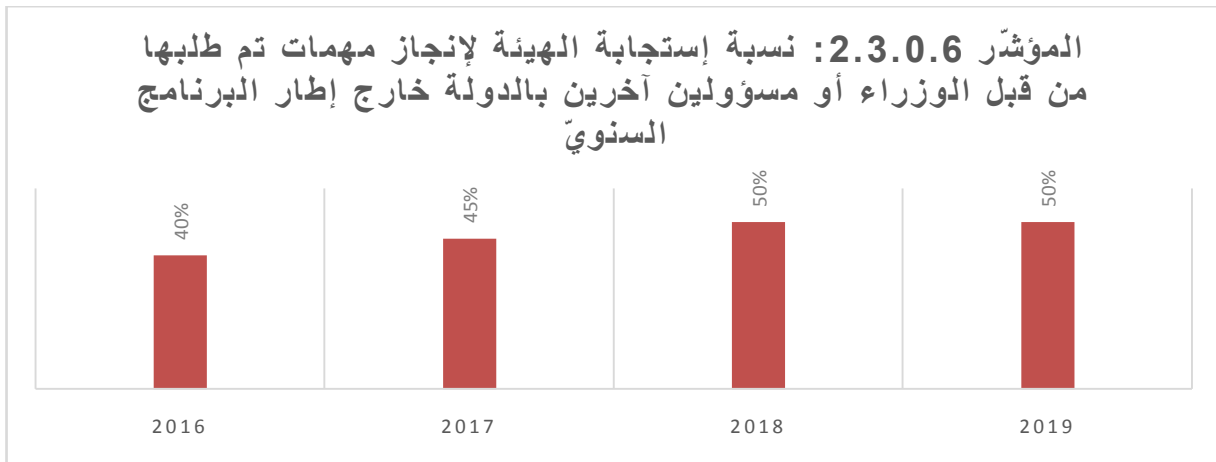
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

تفديرات			2016	إنجازات			الوحدة	
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
% 50	% 50	% 45	% 40	% 28,75	% 50	غير متوفر	نسبة مائوية	المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2015 نسبة 28,57%، مقابل تفديرات ب 25% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 114,29% وقد تولت الهيئة سنة 2015 إنجاز 4 مهمات مراقبة وتدقيق غير مدرجة بالبرنامج السنوي. علما أن المهام المذكورة كانت بطلب من هيكل ومصالح الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم مواكبة عدد المراقبين للزيادة المستمرة في حجم نشاط الهيئة خاصة بالنظر لإرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي تتطلب حوالي 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب.
-

بطاقة مؤشر قياس الأداء

1. رمز المؤشر: 3.3.0.6
2. تسمية المؤشر: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات
3. تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله في الآجال القانونية الواردة في اتفاقيات القروض والهبات.
4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:
عدد التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع التي وقع إرسالها في الآجال التعاقدية
عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المطلوب إنجازها خلال السنة (*)
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحتساب عدد التقارير النهائية المرسله في الآجال القانونية إلى الممول الأجنبي.
5. مصدر المعطيات الأساسية احتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

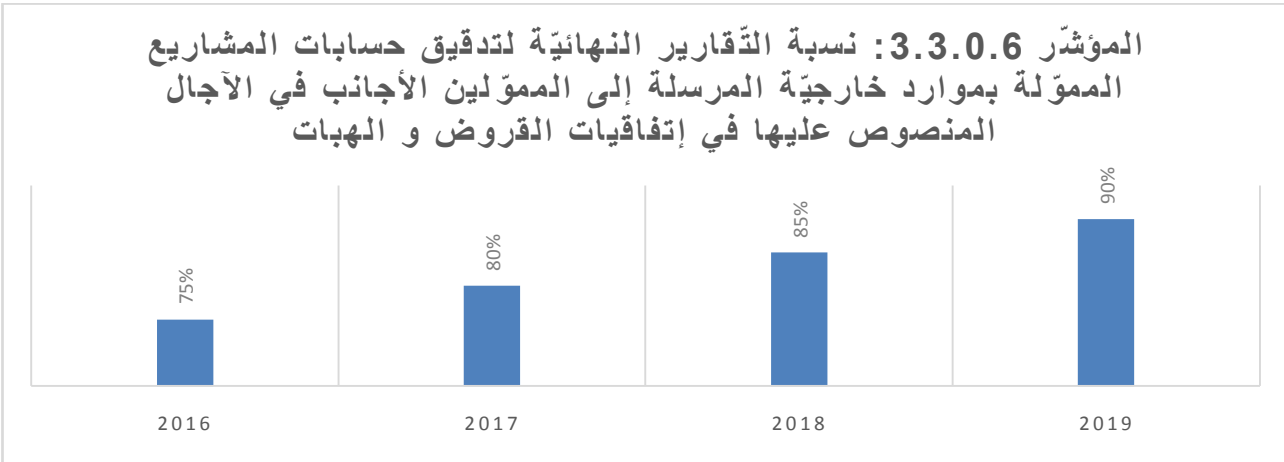
تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
% 90	% 85	% 80	% 75	% 67,5	% 60	غير متوفر	نسبة مائوية	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 3 بعنوان سنة 2015 نسبة 67,5% مقابل

تقديرات بـ 90% أي بنسبة إنجاز تقديري 75%

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لدعوتها لإرسال القوائم المالية لحسابات هذه المشاريع بعنوان السنة السابقة في أجل محدد.
- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للإستمرارية والنجاعة والتحكم في الأجال.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- إعداد وإرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع إلى الهيئة بصفة متأخرة، إذ تم في بعض الحالات تجاوز الأجال التعاقدية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع.
- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق والبيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع وإعداد القوائم المالية الخاصة به.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج التدقيق من طرف بعض المتصرفين على المشاريع المذكورة.